العلاقـات الأمريكية الإيرانـية

1993- 2008



تأليــف

الدكتور منهـل إلهـام عبـدال عقـراوي



العلاقات الأمريكية الإيرانية

1993- 2008

الطبعـة الأولـى

1440هـ - 2019م



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
المملكة الأردنية الهاشمية
عمان – مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس : 0096265330508
جـوال : 00962795699711
E-mail: academpub@yahoo.com

رقم الإيداع لدى المكتبة الوطنية
(2018/4/1757)
رقم التصنيف: 327.73055
المؤلف ومن في حكمه:
منهل الهام عقراوي
الناشر
شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع
عمان – الأردن

عنوان الكتاب:
العلاقات الأمريكية الإيرانية 1993-2008
الواصفات:
/ العلاقات الدولية/ / الأمريكيون/ / إيران/

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى .

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونيـة عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع .

ISBN : 978-9957-637-70-5

العلاقات الأمريكية الإيرانية

1993- 2008

تأليـف

الدكتور منهـل إلهـام عبـدال عقـراوي



شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع



الإهداء

إلى....

والدي... رحمه الـلـه

والدتي الغالية... أطال الـلـه في عمرها...

عائلتي وأحبتي وأصدقائي وأخص منهم

الدكتور كاوة شيرواني- رئيس جامعة أربيل التقنية-

والدكتور محمد حمزة حسين- رئيس قسم الجغرافيا/ جامعة الحمدانية-

المقدّمة:

يكتسب الكتاب اهميته من حيث أنه يدرس مرحلة مهمة في مراحل تاريخ العلاقات بين الولايات المتحدة الامريكية وايران، وهي مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتحديدا فترة ولاية الرئيسين الامريكيين بيل كلنتون (1993-2000)، وجورج بوش الابن (2001-2008)، فهي فترة حافلة بالاحداث السياسية المهمة على صعيد المتغيرات العالمية لا سيما بعد احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001.

يحاول الكتاب الاجابة على التساؤلات الآتية

1. كيف كان السلوك السياسي الخارجي الامريكي تجاه ايران في حقبة ما بعد الحرب الباردة؟
2. كيف أثرت احداث 11 ايلول/سبتمبر 2001 في المواقف الامريكية تجاه ايران؟
3. كيف كانت مواقف امريكا تجاه البرنامج النووي الايراني؟

قسم الكتاب الى اربعة فصول، درس الفصل الاول (عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الامريكية) وتضمن الفصل ثلاثة مباحث عالج الاول (عملية صنع القرار الخارجي الامريكي) والمبحث الثاني بعنوان (الادراك الامريكي لمكانة ايران)، المبحث الثالث (المتغيرات الاقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية).

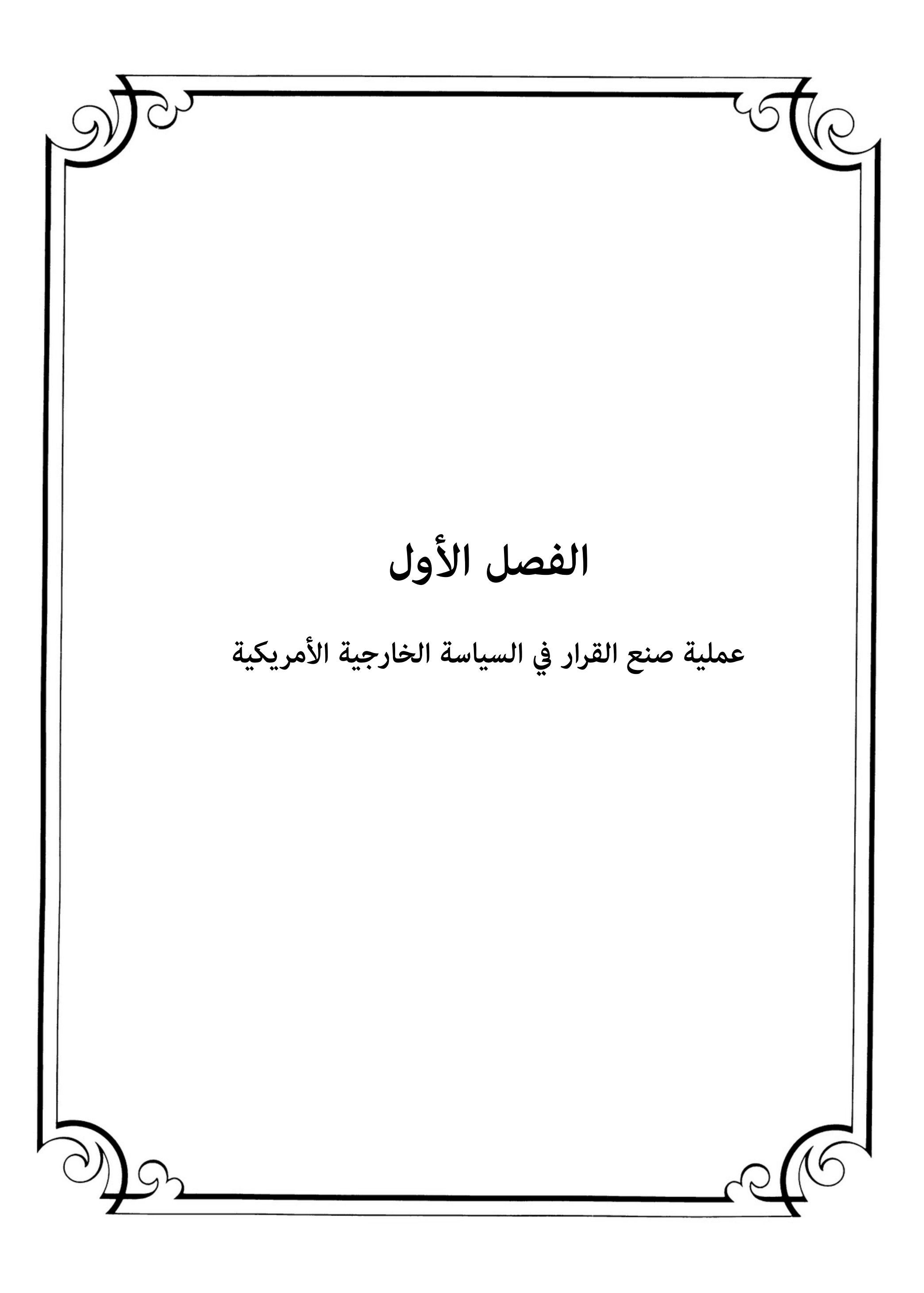
أما الفصل الثاني فكان بعنوان (العلاقات الامريكية 1993-2000) وقد قسم الى ثلاثة مباحث، درس المبحث الاول (سياسة الاحتواء)، أما المبحث الثاني فكان بعنوان (العقوبات الاقتصادية)، أما المبحث الثالث (تحجيم التعاون الروسي-الايراني).

وكان الفصل الثالث بعنوان (احـداث 11 ايلـول/سـبتمبر 2001 وأثرهـا في العلاقـات الايرانية الامريكية)، وقد قسم الى ثلاثـة مباحـث، درس المبحـث الاول (سياسـة الولايـات المتحدة تجاه مواقف ايران من قضايا الارهاب والتسوية)، أما المبحث الثاني فكان بعنوان (أثر الموقف الاوربي تجاه ايران على السياسة الامريكية) وكان المبحث الثالث قـد تـضمن (الموقف الايراني من احتلال العراق عام 2003).

أما الفصل الرابع فقد كان بعنوان (خيارات السياسة الامريكية في التعامل مع ملـف ايران النووي) وقد قسم على مبحثين عـالج المبحـث الاول (الخيـار الـسياسي الامـريكي في التعامل مع ملف ايران النووي) وكان المبحث الثاني بعنوان (الخيار العسكري الامريكي في التعامل مع ملف ايران النووي).

وفي الختام نسأل الـلـه السداد والتوفيق في القول والعمل.

المؤلف



الفصل الأول

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

الفصل الأول

عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

تُثير السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية إهتماماً واسع النطاق في المجتمع الدولي، فالولايات المتحدة تعدّ من الدول الكبرى في العالم، وتنشر سيطرتها على مجلس الأمن، وعلى الكثير من المؤسسات المالية الدولية، كما تؤثر في سياسات الكثير من الدول قوية والضعيفة منها، وهي التي تسعى للهيمنة على العالم، فضلاً عن ذلك، فأن الأزمات، والصراعات، والحروب الدولية والأهلية التي تعم أرجاء العالم، ساعدتها ليكون لها حضور في كل مكان، وعليه فلا غرابة أن تتمتع السياسة الخارجية الأمريكية بهذا الأهتمام الواسع.

ويعدّ التعرف على عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، أحد أهم الخطوات الواجب إتباعها لفهم السياسة الخارجية الأمريكية، اذ أن هذه السياسة تُرسم وتُنفذ نتيجة متغيرات عدّة، داخلية منها وخارجية أُخرى.

وإذا كانت السياسة الخارجية لأي بلد لا تُفهم بصورتها الحقيقية ألا من خلال فهم عملية صنع القرار فيها، فأن السياسة الخارجية الأمريكية لا تختلف في ذلك، أن لم تكن عملية صنع القرار فيها تتمتع بأهمية إستثنائية لما تُشكلهُ من إنموذج بارز في تداخل عملية صنع القرار الداخلي فيها مع صنع القرار الخارجي.

ولذلك تناول هذا الفصل، التعرف على عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي، في المبحث الأول، فيما تناول المبحث الثاني: الإدرك الأمريكي لمكانة إيران.

المبحث الأول

عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي

إنّ عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي تضم عدداً كبيراً من الأطراف المشاركة مع إختلاف طبيعة هذه الأطراف، ففي حالات معينة تهيمن مؤسسات تابعة للسلطة التشريعية للولايات المتحدة على عملية صنع القرار، وفي أحياناً أُخرى تكون عملية صنع القرار الخارجي مشتركة بين الرئيس، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، والهيئات التنفيذية المختصة، والكونغرس، وفي حالات أخرى تقتصر اطراف صنع القرار على التيارات العليا الثلاثة للحكومة، أي الكونغرس، والمحاكم، والرئيس.

إذ يرى الباحث كواندت (Quandet) إنّ السياسة الخارجية الأمريكية وصناعتها هي عملية معقدة، لا يرسمها شخص أو جهاز واحد محدود، وأنمّا تشارك بها مجموعة من المؤسسات المتعددة، مثل: (البيت الأبيض، ووزارة الخارجية، ووزارة الدفاع، وجماعات الضغط، وجماعات المصالح، والرأي العام، وغيرها)، ونظراً لهذه التعددية التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية الأمريكية، فأن (كواندت) يرى إنّ هنالك طرقاً عدة لمعرفة وتفسير صنع القرار السياسي الخارجي الأمريكي، والذي يتم وفقاً للمصالح الإستراتيجية والقومية، ووفقا للمنظور المحلي وما تؤديه البيروقراطية، والقيادة الرئاسية من دور مهم في رسمه.

وقبل معالجتنا لكيفية صياغة وصناعة القرار الخارجي الأمريكي، علينا التمييز بين ثلاثة متغيرات مترابطة ومتشابكة لتحديد القوى والمصالح الأساسية المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي، والتي تتمثل:-

1. المثلث الحديدي للمصالح (المجمع الصناعي العسكري، والمجمع النفطي، والمجمع المالي)، ولكل من الأضلاع المذكورة آنفاً تفرعاتهُ، وتشابكاتهُ، وقوته المؤثرة في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي.

2. المجمع الفكري، الذي يصوغ هذه المصالح وينظر لها لدى قدوم كل أداة.

3. الأداة المتابعة، والمنفذة، والمروجة لهذه المصالح، والتي تتقاطع بين الجهاز التنفيذي، والإعلام، والإستشارات.

أولا: أهداف السياسة الخارجية الأمريكية:

لم تختلف أهداف السياسة الخارجية الأمريكية في جوهرها في حقبة الحرب الباردة عنها في الحقب اللاحقة، فهدفها الرئيس والاساس في كلا الحالتين: هو تحقيق الهيمنة، مع فارق بسيط هو: أنها في الحقبة الاولى لم تجرء على الإجهار بهِ، أما بعد زوال الإتحاد السوفيتي، القطب المناوىء لها، فأنّها لم تتردد عن الإعلان عنه بصراحة، ففي سنة (1977) كتب هنري كيسنجر (H.kissinger) "أن من أهم واجبات السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق الأمن القومي، وأنّ الأُفق القومي يقوم على دعائم أهمها: أن تبقى الولايات المتحدة الأمريكية الأقوى من بين الأُمم في العالم".

وبعد إنهيار الإتحاد السوفيتي في بداية التسعينات من القرن الماضي أعلن الرئيس الامريكي أنذاك جورج هربرت بوش "George H. Bush" 1989-1992 عن سعي الولايات المحدة الأمريكية لأقامة " نظام عالمي جديد" الذي هو في حقيقته يمثل تحقيق الهيمنة الأمريكية على سياسات وإقتصاديات الدول في العالم، وسار الرئيس الأمريكي السابق بيل

كلنتون "Bill Clinton" 1993-2000 على المنهج نفسه، فأخذ يـزج الولايـات المتحـدة في نزاعات وقضايا دوليـة في منـاطق لا تمـس مـصالحها الإقتـصادية والأمنيـة، ولا تـشكل أي تهديد لها، وكل ذلك " من أجل أشباع رغبة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الذاتيـة بكونهـا القوة الوحيدة المهيمنة في العالم، ولإحساس المجتمع الدولي بأنّها موجودة في كل مكان ".

يقول ويليام بلوم (William blum)الكاتب والناقد للـسياسة الخارجيـة الأمريكيـة منذ أواخر الستينات، عنـدما تـرك وظيفتـه في وزارة الخارجيـة الأمريكيـة إحتجاجـاً عـلى سياسة الولايات المتحدة في فيتنام، في كتابه (قتل الأمل): " لقد تم إستبدال دولة الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بدولـة الأمـن القـومي التـي لا تخـضع لأي مساءلة، حكومة تتجاوز الدستور، ممعنة في النشاط الـسري بعيـداً عـن معرفـة الـشعب الأمريكي، ومعفاة من رقابة السلطة التشريعية، وتتصرف وكأنّها فوق القانون".

ويذكر زبغينـو بريجنـسكي "Z.Brezeinsky" في بحثـهِ "The only super power" الذي صدر في سنة (1998): بأنّ هدف السياسة الخارجية الأمريكية "هـو منـع تطـور أي قوة تهيمن على العالم او معادية للولايات المتحدة الأمريكية وذلك يتم من خلال القـضاء على إحتمال قيـام اي قـوة دوليـة سياسـية أو إقتـصادية أو عـسكرية مناهـضة للولايـات المتحدة الأمريكية، وكذلك يجب السعي لدمج كل مناطق (اوربا، وآسيا مروراً بروسـيا الى الصين، واليابان، والهند) في نظام أمني موحد".

ويذكر ساندي بيركر " S.Berger "(مستشار الامن القومي الامريكي في عهـد الـرئيس الامريكي السابق بيل كلينتون): إنّ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية هي:

1. إقامة أوربا ديمقراطية موحدة.
2. توسيع حلف شمال الأطلسي "NATO".
3. إقامة شراكة "Partnership" إستراتيجية مع روسيا.
4. السعي للحصول على إعتراف دولي للدور القيادي للولايات المتحدة الأمريكية في السياسة الدولية.
5. تقوية الروابط مع دول جنوب شرق أسيا.
6. إحتواء البؤر المهيمنة لإثارة النزاعات التي تؤثر في الأمن والسلم العالميين.
7. زيادة فرص العمل للأمريكيين عن طريق " تنشيط الإقتصاد العالمي".
8. السيطرة على تجارة المخدرات والإرهاب الدولي.9.الدفاع عن المصالح النفطية في الشرق الأوسط.

ويمكننا الإشارة هنا إلى أنّ الهدف الاساس للسياسة الخارجية الأمريكية هو بسط المصالح والحفاظ عليها، إذ ليس هنالك أي إهتمام بالمبادىء والقيم، بل أنّ المبادئ والقيم تترك دائماً من أجل المصالح.

ويلاحظ أنّ هذه الأهداف التي حددها (بيركر) هي في الوقت نفسه تمثل وسائل لتوليد الهيمنة الأمريكية على العالم، عن طريق إسقاط الأنظمة السياسية المناوئه للولايات المتحدة الأمريكية بحجة إقامة أوربا "ديمقراطية"، وفرض سيطرتها العسكرية عن طريق توسيع حلف الشمال الأطلسي، والدخول في شراكات أو تحالفات أو معاهدات مع أوربا الغربية، ودول أوربا الشرقية، خشية أنّ تتحول هذه الدول الى أقطاب دولية أو أقليمية سياسية أو إقتصادية أو عسكرية منافسة لها في المستقبل.

ثانيا: إتخاذ القرار الخارجي الأمريكي

تقدم عملية صنع السياسة الخارجية أكبر البواعث للرئيس على المطالبة بصلاحياته الإستنسابية، لأنها تتعلق بالأممُ الأُخرى التي لا تخضع للقيود الدستورية، كما تتعلق بقضايا البقاء كأمة وكبلد، وهي أُمور تفضي لإضعاف الإهتمامات الأُخرى. وطبقاً للرئاسة الحديثة فأن إزدياد إنخراط الولايات المتحدة الأمريكية في الشوؤن العالمية خلال القرن العشرين قد وسع بدرجة مثيرة من مجال العمل والتصرف المستقل لرئيس السلطة التنفيذية. فقد أضطر الرؤساء الى مآذارة صلاحيات استنسابية واسعة من أجل التعاطي مع مقتضيات الضرورة السياسية في الشوؤن الخارجية.

إذ يتمتع الرئيس الأمريكي بموجب حقوقه الدستورية، بصلاحيات واسعة في رسم وتنفيذ السياسة الخارجية، ويدخل في ضمن ذلك بلا شك إتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة، ولكي يستطيع الرئيس الأمريكي القيام بهذه الأمور، وهذه المهام هُنالك تحت إمرته عدد من الأجهزة والوكالات في مقدمتها " الأمانة العامة للشئون الخارجية " (وزارة الخارجية)، والمكتب التنفيذي، والذي يضم عدد من الدوائر من أهمها:-

1. مكتب البيت الأبيض(The white house office) الذي يساعد الرئيس الأمريكي في توفير المعلومات والتقارير له، فضلاً عن تبادل المعلومات مع الكونغرس.
2. مجلس الأمن القومي (National Security Council) الذي يترأسه الرئيس الأمريكي.
3. وكالة المخابرات المركزية (Central Intelligence Agency)، وتقوم بجمع المعلومات في جميع أنحاء العالم، والقيام بالأعمال السرية،

أما على مستوى العوامل غير الدستورية، فثمة مجموعة عوامل مجتمعية من أهمها: الرأي العام، وقد ظهر تأثيره واضحاً في ضغطه على الإدارة الأمريكية لوضع حد للحرب الفيتنامية، وصدور قرار سحب القوات الأمريكية من فيتنام، وإنهاء الحرب، وكذلك وجود عوامل أُخرى تُسهم في عملية صنع القرار الخارجي الأمريكي، مثل: مراكز البحوث والفكر.

إذ ومع بداية القرن الحادي والعشرين شهدت البيئة السياسية الأمريكية وجود أكثر من (1200) مؤسسة متنوعة الإتجاهات يمكن تصنيفها في دائرة مخازن الفكر، مثل: معهد الإقتصاديات الدولية، ومعهد الحوار الأمريكي الداخلي، ومعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى المعروف بأنه الذراع الفكرية والسياسية للمصالح الإسرائيلية في الولايات المتحدة، ومهمة هذه المراكز والمؤسسات البحثية هي:-

1. إنتاج أفكار خلاقة للسياسة الأمريكية الخارجية.
2. توفير مخزون جاهز من الخبراء ليتبوأُ مناصب رئيسة لدى كل إدارة.
3. تقديم صيغ جديدة للحوارات حول القضايا الجوهرية.
4. مساعدة المساعي الرسمية في مجالات تعني بالتفاوض، وحل النزاعات الإقليمية.

وتؤثر منظمات غير حكومية في إتخاذ القرار السياسي الخارجي الأمريكي، وأهمها: جماعات المصالح الإقتصادية، والسياسية، والدينية المتمثلة في شركات الصناعات الحربية والشركات المتعددة الجنسية والمؤسسات المالية والنقابات العمالية، وجماعات الضغط الصهيوني (اللوبي الصهيوني).

وفي حين ترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ حكومتها: ((من الشعب، وللشعب، وبواسطة الشعب)) ((of the people for the people and by the people))، أي أن نظام الحكم فيها يشارك فيه الشعب بإدارة شئون الدولة، ولا يقتصر فيه الأمر على مجموعة معينة:(A system of Government in which the people – not a select group – share in directing the states activities)، ولكن لابد من الإذعان لحقيقة مهمة، وهي: إنّ صنع القرار الخارجي في الولايات المتحدة الأمريكية الخاص بالمنطقة العربية في الشرق الاوسط يخضع لنفوذ اليهود، وأصحاب المصالح، والشركات، وبهذا فأن نظام الحكم يخضع لتأثير هذه الفئات.

إذ هنالك العديد من جماعات الضغط اليهودية المتنفذة في مؤسسات الولايات المتحدة الأمريكية الخاصة بصنع القرار الخارجي الأمريكي، ولكي تكون فعالة بالنسبة للقضايا التي تخص (إسرائيل)، ومن هذه الجماعات اليهودية الرئيسة (اللجنة الأمريكية – اليهودية، ومنظمة بيناي بيرث المضادة للتشهير، والكونغرس الأمريكي – اليهودي، وإتحاد الأبرشيات الأمريكية – العبرية)، وجميعها من اللبراليين.

كما وإنّ الجماعات اليهودية متفانية دائماً في حمايتها (لإسرائيل)، رغم وجود بعض الإختلافات في الرأي تجاه سياسات معينة، وتمثل " لجنة الشوؤن العامة الإسرائيلية – الأمريكية " (AIPAC) رأس الحربة لأنشطة دوائر الضغط الموالية (لإسرائيل)، ووصفتها دراسة (دائرة الضغط في واشنطن) على إنّها " واحدة من أكثر منظمات الضغط فعالية في واشنطن".

إذ أنّ صنع القرار الخارجي الأمريكي في ما يتعلق بـ(إسرائيل)، تسيطر عليه في الأساس الفعاليات السياسية في البيت الأبيض، وليس مكاتب السياسة الخارجية والأمن العادية في السلطة التنفيذية.

ويمكننا الإشارة هنا إلى مجلس الأمن القومي الأمريكي (National security council of the U.S.A)، ويضم هذا المجلس في عضويته اربعة، ولإدراك أهمية نفوذ وتأثير (اليهود) في عملية صنع القرار الخارجي الامريكي، إذ إنّ إثنين من مجموع أربعة أعضاء في هذا المجلس المهم هم (يهود)، وكذلك يضم هذا المجلس مستشارين وخمسة مراقبين، كما يضم مسئولين إداريين وسكرتيراً أو سكرتيرين، وأعضاء هذا المجلس في عهد الرئيس السابق بيل كلنتون هم:

1. ويليام (بيل كلنتون) رئيس الجمهورية.
2. البيرت غور (ال غور) نائب رئيس الجمهورية.

ومن أبرز اليهود الذين كانوا أعضاء في مجلس الأمن القومي (مادلين اولبرايت)، وهي صهيونية كانت تتولى وزارة الخارجية الأمريكية. وبعد إختيارها لحقيبة وزارة الخارجية الأمريكية قالت اولبرايت " الآن أدركت أنني يهودية ".

كما وتُعدّ الشركات العابرة للقارات والصناعات العسكرية العنصر الأبرز من بين عناصر صناعة القرار الأمريكي، لذا فأنّ القرار الخارجي الأمريكي يأتي مستجيباً لمقتضيات مصالح تلك المجموعة.

ثالثاً: صلاحيات الرئيس والكونغرس الأمريكي الدستورية في مجال السياسة الخارجية

1- صلاحيات الرئيس الأمريكي الدستورية في مجال السياسة الخارجية:

تُعد مؤسسة الرئاسة في الولايات المتحدة الأمريكية الاولى في عملية صنع السياسة الخارجية، وذلك أنّ رئيس الجمهورية بحكم صلاحياته الدستورية والأعراف العملية يصدر القرارات الحاسمة في السياسة الخارجية وهو ما يتم بصورة الإختيار بين بدائل عدة تناقشها الهيئات الإستشارية في البيت الأبيض.

وتتأثر الرئاسة بدورها بالعديد من العوامل الخارجية، مثل: (طبيعة النظام الدولي القائم)، والأطار العام الذي تتحرك في إطارهِ سياسات الدول المختلفة، وخاصة الكبرى منها: (وتتمثل بالدرجة الأولى في تأثيرات الجهاز البيروقراطي بوصفهِ مؤسسة تؤثر في صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، والذي تتكون من المصالح، والمؤسسات الحكومية والجهاز البيروقراطي الخاص بمكتب الرئيس).

إذ أنّ الرئيس الإمريكي يتولى جزء كبير من عملية صنع القرار الخارجي إستناداً الى المادة (2) / فقرة (1) من الدستور، والتي تنص: " تفوض السلطة التنفيدية لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية " وبما أن الشئون الخارجية هي جزء من السلطة التنفيذية لذا من حق الرئيس الأمريكي المشاركة في عملية صنع القرار الامريكي الخارجي. وقد اكد في هذا الإتجاه القرار الصادر من المحكمة الفدرالية العليا سنة (1934) بشأن الخلاف الناشىء حول قيام شركة بيع أسلحة الى بوليفيا في إثناء حربها مع البرغواي وحق رئيس الجمهورية في المشاركة في تصريف أمور السياسة الخارجية.

إذ يخول الدستور الرئيس الأمـريكي سـلطة تعيـين سـفراء الولايـات المتحـدة، وابـرام المعاهدات الدولية، وتتطلب كل من هاتين المهمتين موافقـة مجلـس الـشيوخ، وإذا كـان من النادر أنّ يرفض الكونغرس تعيين رئـيس للـسفراء، إلاّ أن مجلـس الـشيوخ قـد رفـض الإقرار على المعاهدات ما لايقل عن عشرين مرة، ولعـل الأمثلـة الـشهيرة في هـذا الـصدد الرئيس الامريكي السابق (ويلسون)، ومعاهدة (فرسـاي) التـي أُنـشئت بمقتـضاها عـصبة الأُمم المتحدة في أعقاب الحرب العالمية الأولى. أما المثال الآخر فقد وقع في العام (1979) حين لم يقرر مجلس الشيوخ شيئاً في عهد الـرئيس (كـارتر) بـصدد معاهـدة (سـولت -2) للحد من الأسلحة.

كما يؤكد الدستور الأمريكي على أنّ الرئيس هو القائـد الأعـلى للجـيش والبحريـة في الولايات المتحدة الأمريكية، أي ان المؤسسة العسكرية الأمريكية خاضـعة تحـت سـيطرة السلطة المدنية، وللرؤساء الأمريكيين الحق في إرسـال قـوات إلى خـارج البلـد، وإسـتعمال القوة العسكرية عند الضرورة.

2- صلاحيات الكونغرس الأمريكي في مجال السياسة الخارجية :

قد يتمتع الرؤساء بالعديد مـن الـسلطات غـير أنّ سـلطاتهم هـذه لـيست مطلقـة، ويعدّ عالم السياســة (ريتشارد نوشتات): السلطة الرئاسية هي في الحقيقـة " قـدرة عـلى الإقناع "، فالرؤساء عليهم أنّ يساوموا ويقنعوا الآخرين من الأفراد والمؤسسات في النظـام السياسي بأن سياستهم ستكون مثمـرة، وفي الجانـب الآخـر هنـاك الكونغرسـالذي يتمتـع بسلطات واسعه، مثل: حقه في مآذارة الإشراف، والرقابة التشريعية، وفحص إداء الـسلطة التنفيذية، وهذه السلطات تمثل قيوداً واضحة على إداء السلطة التنفيذية.

إذ بدأ دور الكونغرس يتصاعد في إطار صنع السياسة الخارجية الأمريكية بعد حرب فيتنام، وفضيحة (ووترجيت)، وكذلك في الوقوف في وجه مؤسسة الرئاسة، وما قانون سلطات الحرب الذي أصدره في العام (1973)، إلاّ خطوة في هذا الإطار محاولة منه لتقييد صلاحيات الرئيس وضرورة الرجوع للكونغرس في القرارات الإستراتيجية.

ويآذار الكونغرس سلطاته التشريعية وصلاحياتهُ في إصدار القوانين بعد الإقرار عليها من قبل الرئيس الأمريكي، وفي مجال السياسة الخارجية يقوم الكونغرس بإصدار القوانين الخاصة بالعلاقات الإقتصادية الخارجية، والقوانين الخاصة بالمساعدات الأمريكية للدول الأجنبية والمنظمات الدولية، والقوانين الخاصة في المجال العسكري، وهذه القوانين تكون ملزمة للسلطات التنفيذية، إلاّ أنّ هناك نوعاً آخر من القوانين غير الملزمة للسلطة التنفيذية، وتتعلق بقضايا خارجية وتعد بمثابة رسالة موجهة للرئيس الأمريكي تمثل وجهة نظر الكونغرس في القضايا الدولية.

3- العلاقة بين الرئيس الأمريكي والكونغرس في عملية صنع القرار الخارجي :

كان على المؤتمر الدستوري الذي إنعقد في فيلادلفيا في سنة (1787) أنّ يختط نظاماً سياسياً دستورياً جديد للجمهورية الناشئة، ويكشف النتاج النهائي للمؤتمر الدستوري الذي وضح إيمان (الآباء المؤسسين بمبدأ الضوابط والتوازنات)، " Checks and Balances" فقد كان من المحتم في عقول الآباء المؤسسين فرض قيود على السلطة الرئاسية عن طريق تفويض سلطات محددة للكونغرس والمحاكم، وسوف تعمل هذه القوى المضادة - حسب تعبير

هاميلتون - على وضع قيود على الرؤساء الذين من المحتمل أن يحاولوا توسيع صلاحيات الرئاسة بما يتعدى الحدود المرسومة لها.

ولكن نتيجة تطور الأحداث الدولية بدأت سلطات الرئيس تأخذ بالتوسع والإزدياد، سواء كان هنالك موقف معاد أو مؤيد للرؤساء من قبل الكونغرس إزاء المقترحات التشريعية التي يقدمونها، اذ ان مدى سلطة الرئيس تتوقف على مجموعة من العوامل، أهمها: (شعبية الرئيس، ومهاراته الإتصالية، والأوضاع الدولية الراهنة، والإوضاع المحلية: هل البلاد تعيش في حالة حرب؟، هل تعيش في حالة رخاء اقتصادي؟، أيهيمن حزب الرئيس على الكونغرس ام لا؟).

كما وتُظهر الأحداث السياسية التي مرت بها الولايات المتحدة الأمريكية، بعد قيامها، إنّ الرئيس الأمريكي كان يؤدي دوراً مهيمناً في السياسة الخارجية، فجيفرسون (Jefferson)، وهاميلتون (Hamilton) آذارا صلاحيات واسعة تفوق مما تسمح به لهما النصوص الدستورية، بحكم المركز الفريد الذي يحتله "الرئيس" في النظام الرئاسي الأمريكي.

وكان الكونغرس عبارة عن رقم مقسم يفتقد للخبرة والإنضباط، فضلاً عن عدم إستطاعته بالإحتفاظ بسرية قضايا السياسية الخارجية الأمريكية.

وعلى الرغم من صدور قانون (تحديد معالم صلاحيات الرئيس في حالة الحرب) الذي وضعه الكونغرس في العام (1973)، وأشار الى معايير محددة المعالم يجب توفرها لإستعمال القوات العسكرية إستعمالاً مشروعاً، إذ أشار هذا القانون الى: ((أن يتقدم الرئيس بطلب الى الكونغرس حول استخدام هذه القوات خلال (48) ساعة من الزج بها في القتال، ومدة زمنية محددة بـ (60) يوماً من أجل أستعمال القوات دون تفويض قانوني (من الكونغرس)، فضلاً

عن نص يسمح للكونغرس بالمطالبة بسحب فوري للقوات في أي وقت، وذلك بقرار متزامن من مجلسي الكونغرس، يتخذه كل منهما على حدة)).

وهذا القانون لم يكن ناجحاً في تحديد أو تقييد صلاحيات الرئيس الخاصة بأوقات الحرب، ففي المقام الأول نرى أن تعريف الإوضاع المناسبة لإستعمال القوات من جانب الرئيس- بناءً على: إعلان الحرب، أو تفويض قانوني محدد المعالم من جانب الكونغرس، أو صد هجوم على الولايات المتحدة الأمريكية أو أراضيها أو ممتلكاتها، أو قواتها المسلحة – يأتي التعريف في ذلك القسم من القانون المتعلق بالهدف والسياسة، ويفهم من هذا القسم عادة بأنه بيان غير ملزم وليس قانوناً يوضع موضع التنفيذ.

ومن الناحية العملية فأن صلاحيات الحرب لم تستعمل قط في تحديد إستنساب الرئيس على المدى القصير، وقد تجاهل الإنسحاب من فيتنام، وحادث ما ياغويز (Mayaguez)، وغزو جزيرة (غرانادا)، شروط القانون المذكور.

ويستطيع الرئيس بواسطة أعضاء حزبه في الكونغرس أنّ يقترح مشروعات القوانين، ويمكن الكونغرس في مواجهته للرئيس أن يستعمل حقه في مجال التشريع، بإجراء التعديل أو التحوير عليها، أو المبادرة بإتخاذ القرارات التي لايرضى عنها الرئيس، وفي مجال الإعتمادات المالية المقترحة من قبل الرئيس واللازمة لتنفيذ سياسته، يستطيع الكونغرس رفض الموافقة عليها، وبذلك يعطل سياسة الرئيس بشكل تام.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ مجلس النواب هو الذي يقرر الميزانية العامة للولايات المتحدة الأمريكية، وأنّ الدستور لا يسمح للرئيس الأمريكي بالقيام

بصرف أي أموال من خزينة الدولة الإّ بناءً على تخصيصات بموجب قانون يصدره الكونغرس.

ويحق للكونغرس بمجلسي النواب والشيوخ إصدار (قوانين مشتركة) كما يحق لكل مجلس على إنفراد إصدار قوانين مستقلة يعبر كل منهما عن رأيه في السياسة الخارجية التي يرغب أنّ ينتهجها الرئيس الأمريكي وهي غير ملزمة له، إلاّ أنّها تُعدّ بمثابة " إخطار " على الرئيس أن يأخذه بنظر الإعتبار، إذ ما أراد الحصول على تأييد الكونغرس ورضاه لسياسته الخارجية، وإعتماده الميزانية اللازمة لذلك.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ الرئيس الأمريكي يمتلك حق الإعتراض (الفيتو) فيما يخص تشريع القوانين، ويسمى هذا الحق بـ(الفيتو الرئاسي)، ويمكن الرئيس من:

1. تسمح سلطة الفيتو للرئيس بإبقاء مشروع القانون لمدة عشرة أيام دون أنّ يوقعه أو يعيده للكونغرس مرة أخرى.

2. يمكن للرئيس أنّ يعترض فعلاً على مشروع القانون بمذكرة مكتوبة موضحاً فيها أسباب الإعتراض، ويرسلها مع المشروع للكونغرس، ولدى الكونغرس الفرصة في نقض الإعتراض بالتصويت بأغلبية الثلثين في كل من مجلسيه.

وقد تزايدت في الآونة الأخيرة أهمية وزارة الدفاع الأمريكية في عملية صنع القرار الأمريكي الخارجي، وخصوصاً بعد أحداث (11) أيلول، ويمكن الإستدلال على ذلك عن طريق خبرة (كولن باول **Colin Powell**) المريرة في حرب فيتنام، والتي خرج منها بإصابتين، كما خرج منها بأولوية الإدارة

العسكرية على الإدارة الدبلوماسية، وبأن اللجوء للحرب يتوقف على وضوح الهدف فيها، والثقة بالنصر المؤكد.

ويتضح مما تقدم أنّ العلاقة بين الرئيس والكونغرس قد مرت بثلاث مراحل هي:

الأولى:- تبدأ بقيام الولايات المتحدة الأمريكية وتنتهي مع نهاية الحرب العالمية الأولى (1918)، وقد إتسمت بهيمنة الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية، وغياب دور الكونغرس تقريباً.

الثانية:- وتمتد من سنة (1918) ولغاية سنة (1973)، وقد أشرت محاولات عديدة للكونغرس لمآذارة صلاحياته الدستورية، مثلً مطالبة الرئيس بإشراكه في المفاوضات أو إطلاعه على الأزمات الدولية، وبقيت هذه المحاولات في إطار ضيق محدود.

الثالثة:- وتبدأ من سنة (1973) ولا تزال، ويُمكن أنّ نطلق عليها مرحلة (صحوة الكونغرس)، إذ أخذ الكونغرس وبشكل لم يسبق له مثيل التأكيد على حقه في مآذارة صلاحياته التي نص عليه الدستور في السياسة الخارجية، ولم يكتف بذلك، وأنمّا بادر إلى وضع قيود على بعض صلاحيات الرئيس الدستورية التي يباشرها لوحده.

وبالرغم من أنّ صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية هي نتيجة تفاعلات وتوازنات مركبة، غير أنّ إدارة الرئيس(بوش - الأبن) تمكنت بعد هجمات الحادي عشر من أيلول، من أن تحرف معظم هذه العمليات الهيكلية التي روعيت بالماضي، وأنّ تتبنى جدول أعمال راديكالي للأمن القومي، تعود أصوله الفكرية الى إدارة ريغان، وهو ما أدى الى تهميش العملية الرسمية لصنع القرار في مجال السياسة الخارجية، وإزاحة الجمهوريين المعتدلين والواقعيين في

المجتمـع الأمـريكي الأكـاديمي، ومخـازن الأفكـار الدفاعيـة والإسـتراتيجية لمـصلحة ضمان(الوفـاق الـثلاثي) الـداخلي بـين المحـافظين الجـدد، واللـوبي الإسرائـيلي، والأصـوليين المسيحيين.

وتبدو الولايات المتحدة الأمريكية أشبه بمسرح كبير لاتـؤدي المـصادفة فيـه أي دور، بل أنّ ظهور كل تصريح أو قرار يكون مدبراً أو مخططاً بإحكام لتحقيق الأثر المطلـوبفي المجال الخارجي.

المبحث الثاني

الإدراك الأمريكي لمكانة إيران

إن الثروات الموجودة في أرض إيـران كثـيرة، ومـن أهمهـا الـثروة النفطيـة، إذ يقـدر إحتياطي البترول فيها بنحو (90) مليار برميل، أي مـا يعـادل (10) بالمئـة مـن أحتيـاطي العالم وهي تصدر نحـو(3،6) مليـون برميـل يوميـاً، وهـذا طبعـاً عـدا الـثروات الزراعيـة، والمائية، والغازية.

فإيران الدولة الأكبر مساحة اذ تبلغ مساحتها 195.684.1 كـم2، والأكـثر كثافـة مـن حيث عدد السكان بين دول الخليج اذ يبلغ مجمـوع سـكانها 68 مليـون نـسمة، ولـديها موارد بترولية ضخمة، ولها ساحل يمتد على الخليج لما يزيد عـلى (1100) ميـل، وتـسيطر جزئياً على مضيق هرمز، الأمر الذي يعطيها إمكانيات كبيرة لإستعراض قوتها.

وتُعدّ إيران إلى حد مـا نـشيطة جيوسـتراتيجياً ضـمن قابليتهـا المحـدودة، وهـذا مـا يجلب نظـر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة إليهـا باعتبارهـا لاعـب جيوسـتراتيجي مهـم في المنطقة، وهي ثاني أكبر مصدر للغاز بعد روسيا، اذ تطـل ايـران عـلى بحـر قـزوين الـذي يشتمل على 600 الف مليار متر مكعب من الغاز الطبيعـي، و200 مليـار برميـل بـترول، وقد تحولت أيران أيضاً لتصبح إحدى الدول الرائدة الكبرى المصدرة في العالم.

كما أنّ إيران تُعدّ قـوة يُحـسب لهـا ألـف حـساب نظـراً لمجتمعهـا، وعـدد سـكانها، وموقعهـا الجغـرافي الإسـتراتيجي، وثرواتهـا الطبيعيـة، وإمتـدادتها الدينيـة والمذهبيـة، وتحالفاتها داخل المنطقة وخارجها، ومصالح الدول الكبرى في أسواقها الناشئة.

إذ يتحدث الجنرال (شوارزكوف) عن أهمية الخليج العربي فيقول: " لم يكن بوسعي أن أتصور وجود منطقة إكثر أهمية منها. فالنفط المستورد منها يؤلف ثلثي ما تستهلكه أوربا الغربية، وعشر ما تستهلكه الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم المنطقة 65% من إحتياطي النفط العالمي المكتشف، وهذا ما يؤكد أهميتها للبلدان الصناعية ".

إنّ القصة الأمريكية مع إيران لم تبدأ بالملف النووي، بل بدأت منذ قيام المخابرات الأمريكية بقلب حكومة (محمد مصدق) في سنة (1953)، وهي المنتخبة ديمقراطياً من قبل الشعب الإيراني، وكل ذلك بسبب تجرأ حكومة مصدق وقتها – بدعم من البرلمان- على تأميم البترول الإيراني بعد (26) سنة، من بيع بترول إيران من قبل (الشاه) بأسعار ضعيفة جداً.

وقد كان لإيران خلال عهد الشاه (محمد رضا بهلوي)، 1953-1979، أهمية إستراتيجية وإقتصادية محورية لدى الولايات المتحدة الأمريكية بموقعها مفترق طرق بين ثلاث مناطق:

1. الشرق الأوسط.
2. جنوب أسيا.
3. الإتحاد السوفيتي.

وكانت الولايات المتحدة أحد أبرز الشركاء التجاريين لطهران، إذ كانت هذه العلاقة الإقتصادية تؤمن فرص العمل للمواطنين الأمريكيين ونحو ثلاثة مليارات دولار كعائدات سنوية للصادرات الأمريكية الى إيران، فضلاً عن للأرباح التي كانت تحققها الشركات النفطية من إستثماراتها وتجارتها في حقل النفط الأيراني، ولهذا الأمر فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية تتعامل بحساسية بالغة مع إيران لإدراك الأولى أهمية إيران الإقتصادية.

وللوقوف على الدور الذي تؤديه إيران في مجال النفط والغاز لابد من الإشارة الى ما ياتي:-

1. إنّ إيران تمتلك نحو 10% من الأحتياطي العالمي من النفط وتمثل المرتبة الثانية بين الدول المصدرة له بعد المملكة العربية السعودية، كما أنها تمتلك ثاني أكبر أحتياطي من الغاز بعد روسيا.

2. تمثل أيران أقصر الطرق التي تربط بين منطقة بحر قزوين والخليج العربي، ومن الممكن أن يصبح الطريق عبرها من أسرع الطرق وأرخصها لنقل موارد الطاقة من أسيا الوسطى، والقوقاز، وحوض بحر قزوين الى أسواق إستهلاك النفط والغاز في أوربا.

ولهذا الأمر فقد إلتقت رغبة (الشاه) في محاولة الهيمنة على دول المنطقة مع رغبة الولايات المتحدة في تطبيق سياسة التوكيل لمصلحة إيران في الخليج العربي. وقد أوصى مجلس الأمن القومي الأمريكي بضرورة تأييد رغبة إيران في ملء الفراغ الذي سيتركه الإنسحاب البريطاني من المنطقة. فقامت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديم مساعدات جمة لإيران خلال العامي (1971-1972)، ورد على تأييد الأخيرة لموقف الولايات المتحدة الأمريكية وافقت الأخيرة بعد أنّ عززت وجودها العسكري في جزيرة (دييغو غارسيا) في المحيط الهندي، على زيادة وجودها الإستشاري العسكري في إيران، كما إزداد نشاط المخابرات الأمريكية لرصد الحركات الوطنية في المنطقة، وتحركات الإتحاد السوفيتي. كذلك فقد طالب (الشاه) بتزويده بأسلحة عسكرية أمريكية متطورة،ومنها: طائرات نقل من نوع (3س – 130) وأكثر من (200) طائرة هليكوبتر، ومئات العربات المدرعة، وبالمقابل فقد إستعملت إيران القروض

الأمريكية لبناء وتوسيع القواعد البحرية والجوية الإيرانية على الساحل الشرقي للخليج العربي.

وعلى الرغم من إعتماد الولايات المتحدة الأمريكية على سياسة التوكيل للحفاظ على مصالحها في المنطقة وتجنبها التدخل المباشر، فقد إحتفظت بوجود عسكري مباشر لها في المنطقة.

وقد دلل الوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي على أهمية أمن الخليج العربي ومايمثله من مصلحة حيوية للولايات المتحدة في حقبة الحرب الباردة، إذ أكد (جيمس نويس) نائب وزير الدفاع الأمريكي الأسبق بالقول: (إنّ مصالح الولايات المتحدة وأهدافها في المنطقة تكمن في إستمرار الوصول الى نفط الخليج، ومنع سيطرة السوفيت عليه).

ويؤكد جورج كينان (وهو احد رواد المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الامريكية)، على ضرورة عمل الإدارة الأمريكية للحفاظ على مصادر الطاقة بقوله: " **إنّ الشعب الأمريكي يمثل (3,6) من سكان العالم، ولكنه يستهلك 60% من بترول هذا العالم، والمهمة الأولى للإستراتيجية الأمريكية تقتضي المحافظة على هذه النسبة مهما كانت ظالمة للأخرين، والعمل على فرضها بكل الوسائل، دون أنّ تخدع نفسها بأي أوهام عبر مبادئ العدل والمساواة، حتى لو أضطرت في سبيل ذلك الى إستعمال قوة السلاح، لأن المبادىء تخاطب الضمائر والحقائق تصنع الحياة** ".

ولهذا الأمر فقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام (1973)، منطقة الخليج العربي على رأس سلم أهتماماتها، خاصة وأنّها تعدّ أنّ هذه المنطقة تشهد منذ أن غادرها البريطانيون في العام (1971)، حالة ((فراغ قوة)).

ففي بداية عام (1972) قام الرئيس الأمريكي السابق نيكسون ومستشاره (هنري كيسنجر) بزيارة طهران، وأجرى مفاوضات مع شاه إيران صبت بمجرى تعميق علاقاتهما في مختلف المجالات، وأبلغ الشاه خلال تلك الزيارة بأن الولايات المتحدة الأمريكية ستلبي جميع مطالب (الشاه) من الأسلحة، ولن ترفض للشاه حصوله على أي أسلحة تقليدية، وبالكميات التي يستطيع دفع ثمنها.

وشهد العام (1975)، قيام عدد من القادة العسكريين الأمريكيين بزيارات عمل لإيران، ففي كانون الثاني من هذا العام قام عدد من القادة الأمريكيين رفيعي المستوى ممن يحملون الرتب العالية في الجيش الأمريكي بزيارات عدة للعاصمة الإيرانية، وتبادلوا وجهات النظر مع المسئولين العسكريين الإيرانيين حول الجوانب التي تخص التسليح الأمريكي لإيران، وهكذا لم يكد ينتهي العام (1975)، حتى إمتلكت إيران أحدث التجهيزات العسكرية التي لم تكن تمتلكها حتى جيوش الدول الأعضاء في منظمة حلف الشمال الأطلسي (الناتو) بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والمانيا الغربية.

إذ أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بأن ليس بمقدورها أنّ تترك النفط بأيدي غير أمينة على مصالحها أو تتركه للإوضاع والمفاجآت تحت رحمة هذا النظام أو تهديد تلك الحكومة مما يعرض الإنجاز الحضاري الأمريكي، والرفاه الإجتماعي للخطر، وتعرض الحياة الطبيعية، والأستقرار، والأمن داخل الولايات المتحدة نفسها.

ومن الواضح أنّ سياسة الولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط قامت على ثلاثة اركان:

1. النفط.

2. الحفاظ على استمرارية الانظمة المعتدلة الحاضنة لمصالح الولايات المتحدة.

3. ضمان أمن (إسرائيل).

وقد كانت الثورة الإسلامية في إيران العام (1979)، تجربة حقيقية مهمة لصناع السياسة الأمريكية للتكهن بما ستؤول إليه الأحداث تبعاً لفرضية سقوط الدولة الكبيرة على إنتشار الإسلام في الدول الأخرى المجاورة، فقد أدت هذه الثورة إلى سقوط دولة مهمة إستراتيجياً وسياسياً من حيث مواردها الطبيعية في أيدي معادية للولايات المتحدة الأمريكية.

إذ شكل إنتصار الثورة الإسلامية في إيران العام (1979)، وسقوط نظام (الشاه)، نقطة تحول إستراتيجية في مكانة إيران الإقليمية والدولية، وفي سياستها، وعلاقاتها وتحالفاتها على مختلف الصُعد، إذ تحولت إيران في عهد (الشاه) من مرتكز وأكبر قاعدة إقليمية في السياسات الإستراتيجية الغربية عامة والأمريكية خاصة، إلى دولة قوية إقليمية، ومركز جذب وإستقطاب للسياسات المعادية للولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أسفر سقوط (الشاه) في شباط (1979)، وقيام جمهورية إسلامية في إيران، وما نتج بعد ذلك من تطورات، مثل أزمة إحتجاز الرهائن الأمريكيين في طهران بين العامي (1979-1981)، وتجميد الأرصدة الإيرانية في المصارف الأمريكية، عن تدهور العلاقات بين البلدين وإنقطاعها في نيسان/ نيسان(1980).

وبعد نشوب الحرب (العراقية – الإيرانية 1980-1988)، والتي دامت ثمان سنوات، أرادت الولايات المتحدة الأمريكية عدم خروج أي طرف منتصر

من الحرب كي لا يصبح قوة إقليمية مسيطرة بالمنطقة، ولذلك قامت بإمداد الطرفين بالأسلحة والمعلومات.

وهكذا فقد إستغلت الولايات المتحدة الأمريكية الأزمات المتوالية التي عصفت بمنطقة الخليج العربي من أجل تدعيم نفوذها وتكثيف وجودها العسكري، ومنذ ذلك الحين أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية (شرطي الخليج) المرابط في مياهه، وفي ظل أوضاع عدم الإستقرار هذه تحولت المنطقة الى ثكنة عسكرية أمريكية.

وقد إزداد العداء بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران خصوصاً بعد إستهداف الولايات المتحدة الأمريكية لبعض المنشآت النفطية الإيرانية بين العامي (1987-1988)، وإسقاط الطائرة المدنية الإيرانية، والتي أدت إلى قتل (290) شخص فوق مياه الخليج العربي العام (1988).

ومن الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تعدّ إيران قوة إستراتيجية وإقتصادية هائلة ومهمة لها، ولكن منذ العام (1979-1989)، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إضعاف إيران بشتى الطرق لإدراكها بعدم وجود مصالح مشتركة فيما بينها في ظل قيادة آية الله (الخميني).

وقد إتسمت العلاقات بين البلدين خلال الثماني والعشرين سنة الماضية بالعداء الشديد وتبادل الإتهامات، وإذا كانت أيران قد لقبت الولايات المتحدة الأمريكية بـ(الشيطان الأكبر)، فأن الأخيرة وصفت إيران بـ(الدولة الخارجة عن القانون، وقاعدة الأصولية في العالم الإسلامي).

ومن الواضح أنّ السياسة الخارجية الأمريكية تدفعها المصالح الإقتصادية أكثر من القضايا العقائدية، ففي عدة محطات من تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة منذ بداية القرن العشرين، حاول المخططون للإمبراطورية

الناشئة إضفاء المثالية على سياستهم لإكتساب موافقة قواعدهم الجماهيرية التي قد تتحفظ تجاه أي مغامرة إستعمارية إستيطانية، ولكن ذلك لم يمنع إتباع السياسة التي أدت الى الهيمنة الإقتصادية.

كما أنّ معارضة المحافظين الإيرانيين للعلاقات مع الولايات المتحدة ليست مطلقة، وذلك لأنها ترتبط بمدى تبدل السياسة الأمريكية تجاه إيران من جانب، وبشرط التسوية مع الولايات المتحدة من جانب أخر، إذ يخشى هذا الجناح أنّ يؤدي التقارب الإيراني – الأمريكي الى تقديم تنازلات تمس طبيعة النظام الإسلامي والشئون الداخلية الإيرانية، والمواقف الأيديولوجية الإسلامية تجاه الغرب وإسرائيل التي أطلقها الإمام (الخميني).

وقد سعت إيران منذ إنتهاء حربها مع العراق لأن تصبح قوة عسكرية كبرى في منطقة الخليج العربي والإقاليم الفرعية الأُخرى التي تنتمي إليها إيران جغرافياً وسياسياً، ولكن الحظر التجاري الذي فُرض على ايران منذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي من قبل الولايات المتحدة الامريكية اعاق بناء قدراتها العسكرية.

المبحث الثالث

المتغيرات الإقليمية والدولية بعد حرب الخليج الثانية

تمتعت إيران خلال حقبة الحرب الباردة بين الشرق والغرب بأهمية بالغة على صعيد المعادلة السياسية الدولية والموقع الإستراتيجي نتيجة عاملين أساسيين: أحدهما مجاورتها للإتحاد السوفيتي، والآخر وقوعها على الخليج العربي الغني بالطاقة التي تمثل عصب الحياة الغربية.

ولا يصعب الوقوف على الأسباب التي ضاعفت من أهمية إيران بعد إنتهاء الحرب الباردة، إذا ما دققنا النظر في تقاطع المصالح والموقع الجغرافي، وعليه يمكن أجمال أسباب ذلك ما يأتي:-

1. رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في الإستمرار بالتحكم التام بمنابع الطاقة الغنية في الخليج العربي.
2. موقع إيران الإستراتيجي المهم الذي يربط أوربا بآسيا براً.

وكذلك فقد أصبحت منطقة الخليج العربي منطقة ذات نفوذ كبير بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية التي نمت أهميتها مع مرور الزمن بعد أن كانت الأخيرة لا تملك إلاّ القليل من المصالح الإقتصادية والسياسية فيها.

وقد أظهرت الولايات المتحدة إهتماماً واسعاً بمنطقة الخليج العربي بعد تفكك الإتحاد السوفيتي، وقد عبر عن ذلك (ريتشارد نيكسون) بقوله: "**إنّ منطقة الخليج العربي قد تحولت منذ إنتهاء الحرب الباردة الى أهم منطقة في العالم مثل ما كانت أوربا بعد الحرب العالمية الثانية، لذلك فقد اصبحت منطقة الخليج أهم منطقة في الوقت الحاضر، لذا يجب أن لانكتفي بمراقبة ما يجري فيها بل لابد من الإمساك بتلابيبها، وقد يكون الخيار العسكري خياراً جدياً للسيطرة المباشرة عليها**".

وكذا الأمر بالنسبة لإيران فقد إزدادت أهميتها بعد إنتهاء الحـرب البـاردة، ويمكننـا الإشارة هنا إلى موقعها الحيوي الذي باتت تتمتع به، بعد إنهيار الإتحاد السوفيتي، إذ أنّ (طريق الحرير) بات من أهم الطرق في المنطقة والذي يتلخص بثلاثة إتجاهات:-

الإتجاه الأول:

ميناء روتردام - وارشو – مينسك – موسكو – كاترين – بورغ – أومـسك– نواسـبيرك – ابرولوتسك – جيتا – هاربين – فيلادفستوك.

هذا الخط غير موجود حاليـاً، وهـو في الواقـع يـصل روسـيا بأوربـا، ويقـع في شرقـه الأقصى ميناء (فيلادفستوك) الذي يرتبط بشبه الجزيرة الكورية وبكين عاصمة الـصين، ولا يتمتع هذا الخط بدرجة أولى من الإهتمام لمجموعة أوربا – آسيا.

الإتجاه الثاني:

ميناء روتردام – برلين – فينيا – بودابست – بلغراد – صوفيا – أسطنبول– طهران – مشهد – سرخس – سمرقند – طاشقند – الماتا – التوغـاي – اوردمغـي – لاتـزو – سـيان يونغ. وبواسطة هذا الخط تتمكن دول أسـيا الوسـطى مـن الوصـول عـن طريـق (بنـدر عباس) إلى المياه الدولية مباشرة.

الأتجاه الثالث:

ميناء روتردام – برلين – فينيا – بودابست – بلغراد – صوفيا – إسطنبول– طهران – زهدان – لاهور- دلهي – فاراناسي – ميكينا – كونمينغ – شانغهاي

وقد اظهرت ازمة الخليج في العام (1991) بشكل واضح، السلوك السياسي الخارجي الامريكي وكيفية تعامله مع الازمات التي قد تشكل تهديدا على مصالح الولايات المتحدة الامريكية، وقد مثلت أزمة الخليج في العام (1991) إختبار حقيقي للنظام الدولي الجديد الذي تزعمته الولايات الولايات المتحدة الامريكية والذي قام على دعامتين أساسيتين هما:

1. القوة العسكرية.
2. الشرعية الدولية.

وتجدر الإشارة هنا إلى ان النظام العالمي الجديد كانت ولاتزال له أهداف ممكن إيجازها كما ياتي:

1. السيطرة والتحكم في سياسات دول العالم حسب مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.
2. السيطرة على النفط والغاز بشكل يضمن تدفقه للولايات المتحدة.
3. المحافظة على أمن الكيان الصهيوني.
4. السعي لعدم بروز دولة عظمى أو محور جديد ينافس الولايات المتحدة.

وقد تم تفعيل الخيار العسكري في أزمة الخليج من بين مجموعة خيارات لخدمة المصالح الأمريكية، وخاصة الإقتصادية والنفطية منها، وكان التحرك والإنتشار الأمريكي العسكري في منطقة الخليج العربي يهدف لتأمين وحماية مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، وتحقيق عدة أمور منها:-

1. ردع ودرء أي إعتداء أو عدوان خارجي أو داخلي يضر بمصالح الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وأصدقائها داخل منطقة الخليج العربي وخارجها.
2. حماية حرية تدفق النفط الى الأسواق العالمية وضمانه.
3. ضبط إنتشار أسلحة الدمار الشامل في المنطقة.
4. تنمية التعاون الأمني في الإقليم.

وحيث أنّ إختيار حقول النفط في الخليج العربي، أو في آسيا الوسطى، يبدو هدف عقلاني للنشاط الأمريكي في منطقة تسودها البلاد الضعيفة غير أنّه عقلاني فقط بالمظهر، لأن التبعية الأمريكية باتت منذ مدة سابقة شاملةً، وليست محصورة بالنفط.

وهذا الأمر قد أصبح واضحاً عن طريق البادرة الأمريكية في الحظر التجاري والتكنولوجي العسكري الشامل المفروض على إيران منذ العام(1993)، الذي زعزع إستقرارها الإقتصادي وأعاق إعادة بناء قدرتها العسكرية والدفاعية التي دمرت خلال الحرب مع العراق، وترى ايران في هذا الحظر حرباً إقتصادية أمريكية معلنة ضدها وتعدّ أنّ أول خطوة ينبغي أن تبادر الولايات المتحدة إليها لتكون دلالة على حسن نية تجاه إيران إلغاء هذا الحظر، فكما أنّ الوجود العسكري الأمريكي في مياه الخليج العربي و الذي تعارضهُ إيران يجب أنّ ينتهي، وتتولى الدول المطلة على الخليج العربي حماية أمنه عن طريق التعاون المشترك فيما بينها. كما أنّ المعارضة الأمريكية لمرور أنابيب نفط بحر قزوين والغاز من دول أسيا الوسطى عبر إيران هي جزء من الحظر الإقتصادي الأمريكي على إيران.

وقد حاولت ايران إتباع أسلوب (الإكتفاء الذاتي) في السابق، ولكنها تراجعت، وقد عرض آية اللـه (الخميني) أفكاراً حول تخفيض مستوى إعتماد إيران على العامل الخارجي، وخفض الدين الخارجي لأدنى مستوياته، ولكن (رفسنجاني) زاد من ديون إيران الخارجية على نحو متسارع في سبيل إعادة بناء وتطوير الإقتصاد الإيراني.

ولاريب من أنه على الرغم من وجود دوافع وراء تحرك إيران للتقارب مع الأقطار العربية بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي، فأن هذا التحرك لايخلو من أبعاد ستراتيجية تدركها دول المجلس، وقد أنعكس ذلك على صانعي القرار في السعودية الذين سعوا بدورهم الى الموازنة بين مصالح بلادهم في تحسين علاقاتهم مع إيران وبين الضغوط الأمريكية عليها.

كما عزز انتخاب الرئيس الإيراني (الإصلاحي) محمد خاتمي من إحتمالات تحسن العلاقات الإيرانية – الأمريكية، نتيجة مبادراته الإعلامية والسياسية تجاه الدول العربية والغربية، وخصوصاً المقابلة التي أجرتها معه شبكة (سي.أن. أن)، (C.N.N)، في كانون الثاني (1998)، وأشاد فيها بالشعب الأمريكي العظيم.

لكن السياسة الأمريكية المتشددة ضد إيران بقيت على حالها، بل أنّ الولايات المتحدة شددت إجراء العقوبات التجارية ضدها، وضد الشركات المتعاملة مع ايران، وأسست إذاعة معادية لإيران في مدينة (براغ)، وواصلت رفضها لمشروع مرور أنابيب النفط والغاز من بحر قزوين وآسيا الوسطى عبر الأراضي الإيرانية، وواصلت إيران جهودها في مواجهة سياسة (التطويق) الأمريكي، (سياسة الإحتواء المزدوج).

ومن الملفت للنظر مجيء (إستراتيجية الأمن القومي لقرن جديد) التي أعدتها إدارة كلنتون، وصدرت أخر نسخة معدلة منها في كانون الثاني 2000، والتي على أساسها صنفت المصالح الأمريكية لثلاث درجات:-

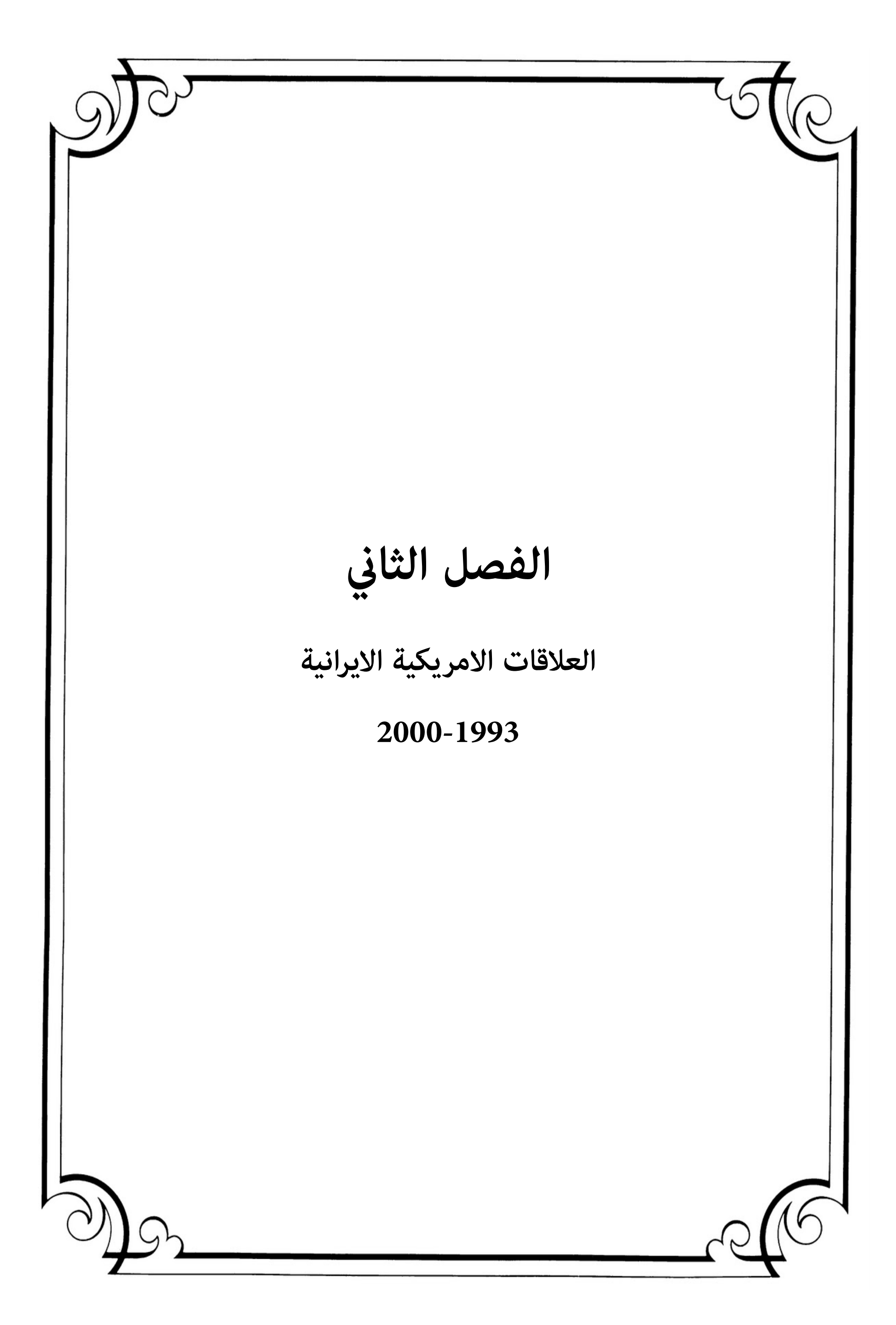
1. المصالح الملحة: المتعلقة بالبقاء، ويشمل الوجود المادي للولايات المتحدة الأمريكية.
2. المصالح المهمة: التي تهم الولايات المتحدة ولكنها لا تؤثر في بقائها أو إنتفائها.
3. المصالح الإنسانية: وهي ذات دوافع قيمة غير ذات أهمية بالنسبة لها.

وقد جاء في بيان مدير المخابرات الأمريكية السابق (بورتر جوس) قُبالة لجنة شؤون المخابرات بمجلس الشيوخ الأمريكي، والذي جاء تحت عنوان " **التهديدات العالمية في العام 2001، والأمن القومي في عالم متغير**"، والذي القاه في السابع من شباط 2001: "**إنّ الولايات المتحدة الأمريكية تواجه تهديدات صاروخية بالستية من عدة دول متنوعة، بخلاف روسيا والصين هنالك إيران التي تعدّ برامج الصواريخ الخاصة بها نتاج تطور تكنولوجي محلي، وبالرغم من محدودية كفاءة هذه الصواريخ، إلاّ أنّ ذلك لا ينفي أنها تمثل تهديداً للمصالح الأمريكية**".

إلى أن جاءت أحداث (11) أيلول 2001، لتقدم العذر المناسب للوجود والسيطرة على مساحة إستراتيجية تجاور إيران، وتسيطر على ثروات نفطية هائلة لمنطقة جديدة، وتفرض هيمنة جديدة على مساحات جديدة في العالم كانت ممنوعة عليها ولاحاجة للتأكيد على أهمية الحفاظ على أمن (إسرائيل) الخارجي، والسيطرة على بحر قزوين.

إلاّ أنّ (بريجنسكي) يرى أنه ليس من مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية إطالة العداء الإيراني – الأمريكي، وأية مصالحة يتم التوصل إليها لابد وأن تقوم على إعتراف البلدين بمصلحتهما الإستراتيجية المتبادلة في إستقرار بيئة إيران الإقليمية المستقبلية، ويرى أنّه من الأفضل للمصالح الأمريكية بعيدة المدى التخلي عن الإعتراضات الأمريكية على التعاون الإقتصادي الإيراني خاصة في إنشاء خطوط الأنابيب الجديدة من أذربيجان وتركمانستان، وذلك ما يعود من مصلحة على الولايات المتحدة الأمريكية.

وسوف تبقى إيران تمثل اهمية اقليمية ودولية نظراً لما تحتله من أهمية جيو سياسية وإقتصادية كبيرة في منطقة الخليج العربي، وهذا الأمر سيظل دافعاً للولايات المتحدة الأمريكية لأستعمال شتى الوسائل لإحتواء إيران، وتحجيمها في حدود ضيقة كي لا يكون هنالك متنفس لها لأن تصبح قوة إقليمية متنفذة أو أن تسيطر عليها دولة أُخرى، وهذا ما سيعرض المصالح الأمريكية في المنطقة لخطر الزوال.



الفصل الثاني

العلاقات الامريكية الايرانية

2000-1993

الفصل الثاني

العلاقات الامريكية الايرانية

2000-1993

عملت الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، على أعادة تشكيل المنطقة العربية، والشرق الأوسط، فقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة الدول التي تصفها بالدول المارقة (Rouge States)، من خلال المقاطعة الإقتصادية، والعزل، بل حتى التهديد بإستخدام القوة العسكرية، والقضاء على الإرهاب، وتهميش الحركات الإسلامية، والعمل على تشجيع ثقافة تقوم على الاعتدال والبراغماتية.

وبالرغم من إنّ إيران كانت تملك أهمية خاصة في السياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة، ومع إنّ البعض من المراقبين أعتقد إنّ إنتهاء الحرب الباردة قد قلل من أهمية إيران بالنسبة للإدراك الإستراتيجي الأمريكي، إلاّ إنّ الحقائق كشفت إنّ هذه الأهمية قد ازدادت وذلك بعد إن برزت إيران قوة إقليمية لها مكانتها الخاصة في ظل الوضع الدولي الجديد الذي نشا بعد الحرب الباردة سواء من الناحية الجيو إستراتيجية، أو بوصفها دولة ذات نظام إسلامي، وما يُمثلهُ هذا الأمر من علامة بارزة في السياسة الخارجية الأمريكية خصوصا بعد انتهاء الحرب الباردة، إذ أصبح التركيز الأمريكي في هذه المرحلة (حقبة ما بعد الحرب الباردة)، منصباً على الحركات الإسلامية بوصفها بديلاً للخطر الشيوعي في هذه المرحلة.

وللتأكيد على ذلك تناول المبحث الأول من هذا الفصل: (سياسة الاحتواء المزدوج) التي آذارتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد كلاً من إيران والعراق، وتناول المبحث الثاني (العقوبات الاقتصادية) التي فرضتعلى إيران، وناقش المبحث الثالث (تحجيم التعاون الروسي – الإيراني) من قبل الولايات المتحدة.

المبحث الأول

سياسة الإحتواء

تعود جذور سياسة الإحتواء في حد ذاتها الى حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، إذ أنّ هزيمة ألمانيا في الحرب، وتوقيعها معاهدة فرساي في العام (1919)، مثلت ترجمة عملية للواقع السياسي الدولي في إحتواء السياسة القومية الألمانية من قبل القوى الأوربية المتحالفة. إلاّ أنّ هذه السياسة سرعان ما أصابها الفشل بصعود (هتلر) إلى المستشارية الألمانية، وتزعمه للحزب الإشتراكي الألماني (النازي)، إذ ان النزعة القومية الألمانية وطموحاتها التوسعية سبب إندلاع حرب عالمية ثانية.

ولم يمض على إنتهاء الحرب المدمرة مدة قصيرة، حتى بدأت حرب جديدة ومن نوع أخر أطلق عليها (الحرب الباردة) التي كان أساسها الردع النووي المتبادل، الأمر الذي أدى لبروز سياسة الإحتواء من جديد، وهذه المرة ضد الإتحاد السوفيتي والفكر الشيوعي الذي بدأ بغزو أوربا الوسطى والشرقية. فقد أستندت هذه السياسة الى مبدأ (هاري ترومان) القاضي بوقف المد الشيوعي وإحتواؤه عن طريق سياسة الأحلاف العسكرية والمعونات الإقتصادية لدول أوربا التي دمرتها الحرب، وعلى هذا الأساس أنشأ حلف الأطلسي في نيسان (1949) طبقاً لمعاهدة واشنطن.

تستند فلسفة الإحتواء حسب رأي (جورج كينان) على "**وجود قوة عسكرية متقدمة يستنفذها الطرف المحتوي في أغراض التهديد أو المواجهة الفعلية مع الطرف المراد إحتواءُه، بالطريقة ذاتها التي آذارها حلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد الإتحاد السوفيتي السابق أبان الحرب الباردة**".

وفي عقد الثمانينات من القرن الماضي ظهرت سياسة الإحتواء بإطار جديد جسدت معالمها الحرب العراقية - الإيرانية التي لم تكن تشكل بحد ذاتها تهديداً خطراً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة وأنّ إستمرار الحرب بين العراق وإيران دفع لمزيد من تصدير النفط، وذلك لتلبية إحتياجات الحرب. فقد كانت هذه الحرب هي عبارة عن محاولة (إحتواء أمريكية) للقوتين الأكبر في المنطقة واللتين يمتلكان نظامين معاديين للولايات المتحدة الأمريكية ومعارضين لوجودها في المنطقة.

وبعد إنتهاء الحرب الباردة عادت من جديد سياسة الإحتواء و أضحت من السمات المميزة لسياسات القوى الكبرى، وخصوصاً الولايات المتحدة، والتي هدفت الى إحتواء وتحجيم القوى الإقليمية المناهضة للإستراتيجية والمصالح الحيوية الأمريكية، وأوضح تطبيق لسياسة الإحتواء هو ما تم مآذارته ضد (العراق، وإيران) منذ العام 1993، إذ برزت ما أطلق عليه سياسة (الإحتواء المزدوج)، أي العمل على تقليص القوة العسكرية، والأقتصادية، والسياسية للقوتين الإقليميتين وعزلهما عن محيطيهما الإقليمي بكل الوسائل المتاحة، مثل الحظر الأقتصادي، وإستعمال القوة العسكرية أذا تطلب الأمر ذلك.

فقد كان لصناع القرار الأمريكي نظرتهم الخاصة بعد إنتهاء الحرب الباردة على ما يجب أن تكون عليه منطقة الشرق الأوسط. ووضع وسائل (الردع، والإحتواء) في مقدمة سياستها تجاه الدول التي ترى الولايات المتحدة بأنها تُمثل عقبة تؤثر في صياغة الأخيرة عالم جديد يتسابق مع أيديولوجيتها، ويتماشى مع مصالحها ويتفق مع سياساتها في هذه المنطقة.

فقد أوجز مارتن أنديك (الذي شغل منصب خبير الشرق الأوسط في مجلس الأمن القومي الأمريكي ثم عُين سفيراً في إسرائيل في آذار العام

1995)، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعد إنتهاء الحرب الباردة، وإنهيار الإتحاد السوفيتي بالنقاط الآتية:

1.الإحتواء المزدوج للعراق وإيران.

2. دفع السلام العربي – الإسرائيلي نحو الأمام.

3.بذل جهود نشطة لوقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل، ودفع الرؤية لمنطقة أكثر ديمقراطية، وإزدهاراً لجميع شعوب الشرق الأوسط.

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ مخططها الرامي الى إحتواء إيران والعراق يدفعها الى ذلك إمكانياتها الهائلة في مآذارة الضغوط على الدول المجاورة للعراق وإيران لإنجاح سياستها تجاه الدولتين الأخيرتين مستندة إلى قوة عسكرية هائلة تستطيع بها تحدي الحلفاء والأصدقاء.

وقد أعطت أزمة الخليج الثانية صورة واضحة للمنطق الأمريكي في جانبه المادي، وأكدت في الجانب الآخر سياسة (كلنتون) على الوسائل اللازمة لمواجهة الدول التي لا تلتقي مع مصالح الولايات المتحدة وبالتحديد (العراق، وإيران)، وتكمن في الحفاظ والإعتماد على حلفاء في منطقة الشرق الأوسط بصرف النظر عن شرعيتهم وسلوكهم السلطوي مع شعوبهم، وفي هذا الصدد يوضح (مارتن أنديك) سياسة الإحتواء قائلاً: **"وطالما بقينا معتمدين على حلفائنا في المنطقة للمحافظة على موازنة القوى لمصلحتنا في الشرق الأوسط، كانت لدينا الوسائل اللازمة لمواجهة النظامين (العراقي، والأيراني)، ولن نحتاج للإعتماد على أحدهما لمواجهة الآخر** ".

ويمكن الإشارة إلى ما قدمته دول الخليج العربي من تسهيلات أبان أزمة الخليج الثانية، إذ قدمت دول الخليج العربي الأراضي اللأزمة للقوات الأمريكية، وفتحت قُبالة البارجات الأمريكية الموانئ العربية مع فتح الأجواء

للطائرات الأمريكية من أجل تسهيل مهمة الولايات المتحـدة في إنجـاح سياسـتها الراميـة لردع العـراق، وتـضييق دورهُ الإقليمـي في المنطقـة، والـضغط بهـذه القـوات عـلى إيـران للهدف نفـسه، وكـذلك كانـت هـذه التـسهيلات مـصحوبة برغبـة عارمـة لبقـاء القـوات الأمريكية في المنطقة لأمد طويل من قبل دول المنطقة.

إذ أعطت الإدارات الأمريكية الأولوية في سياستها لمنطقة الخليج العربي، وكان مارتن أنديكمن أول الذين وصفوا سياسة الرئيس الأمـريكي الـسابق (بـل كلنتـون) تجـاه إيـران والعراق بأنها سياسة إحتواء مزدوج (Dual Containment)، وذلـك في خطـاب لـه عـن سياسة إدارة كلنتون في الشرق الأوسط أمام معهد واشنطن في 18 آيار/ ايار 1993.

فمنذ تولي الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) مهام الرئاسة الأمريكيـة وصـانعي القرار الأمريكيين قد وضعوا أجندة جديدة للتحكم بالنظام العـالمي. فالـدعوة الأمريكيـة المعلنة لإحتواء إيران ليست جديدة في حد ذاتها، ولكن الجديد في الأمر هو التكامـل بـين منظومة الإجراءات التي بدأت الولايات المتحدة في أتخاذها لتطبيق الإحتواء والتي تمثلت في الضغط على روسيا الاتحادية للتوقف عن بيع الأسلحة المتطورة لايران، ومحاولة إقنـاع الغربيين، مثل: المانيا وفرنسا بقطع علاقاتهم التجارية مع إيران، وبدء تنظيم حملة دولية جديدة مضادة للإرهاب.

ففي بداية عهد الـرئيس كلنتـون إسـتحوذت أعـمال التحـديث العـسكري الإيراني على القدر الأكبر من الإهـتمام في الـسياسة الأمريكيـة، وجـرى بمقتـضى ذلك وصف إيـران بأنهـا (قـوة معاديـة جديـدة في الـشرق الأوسـط)، وتهديـد محتمل للإستقرار في المنطقة. كما عدّت أعمال التحديث العسكري مـن وجهـة النظر الأمريكية بمثابة تصعيد خطر لسباق التسلح في المنطقة. ولهذا الأمر فقد

أوجبت الضرورة الأمريكية أن تنتهج الولايات المتحدة الأمريكية سياسة جديدة مع إيران للحد من نشاطاتها غير المطمئنة في المنطقة.

ومن الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها نظرة خاصة تختلف عن نظرتها لدول الخليج العربي الآخرى من الناحية الأمنية - الإقليمية لمنطقة الخليج العربي، حيث يتمتع العنصر الإيراني والعراقي بخبرة طويلة في مجال الحروب يفتقر إليها المكون البشري في جيوش مجلس التعاون الخليجي، فقد خاضت إيران حرباً مع العراق في الثمانينات من القرن الماضي، في حين خاضت الأخيرة حربين متتاليتين بعد حرب إيران، ويمكن إستعمال مؤشرين أضافيين للدلالة على القدرة التسليحية لدول المنطقة:

أولاً: حجم الإنفاق العسكري.

الثاني: نوع الإسلحة المتاحة.

اذ ان تزايد حجم الانفاق العسكري الايراني ادى الى زيادة مخاوف الولايات المتحدة الامريكية من نيات ايران، ففيما يتعلق بحجم الإنفاق العسكري يلاحظ أنّ إجمالي حجم الانفاق العسكري لدول المجلس في أثناء حرب الخليج الثانية بلغ نحو 65 ضعفاً لما انفقتهُ إيران، في حين تقلصت فجوة الإنفاق في العام 2002.

وقد أقلق العراق وإيران الولايات المتحدة الأمريكية أيضاً عن طريق حجم المؤسسة العسكرية من ناحية المكون البشري للدولتين. إذ سجل العراق وإيران حتى ما قبل إحتلال العراق تفوقاً على مجلس التعاون الخليجي، فقد بلغ العنصر البشري في الجيش الإيراني (513) ألف جندي في العالم (2001)، و (424) ألف جندي بالنسبة للعراق، وفي المقابل (342) ألفاً لدول مجلس

التعاون مجتمعة. علماً بأننا لسنا بصدد الحديث عن جيش خليجي موحد بالمعنى المتعارف عليه.

ولذلك فمن الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت لديها مخاوفها من تنامي قوة العراق وإيران العسكرية الإقليمية، خاصة أنّ نظام الحكم في إيران كان منخرطاً في سلسلة خروقات لمبادئ السلوك الدولي المقبول، والعديد منها موجه بصراحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية مباشرة، مثل قضية إحتجاز (50) دبلوماسياً أمريكياً من قبل طلاب إيرانيين بين العام (1979-1981)، وخلال الثمانينات من القرن الماضي كانت المنظمات الممولة والمدعومة من قبل ايران مثل (حزب الله اللبناني) مسؤولة عن عمليات إختطاف إستهدفت أمريكيين وغربيين آخرين في بيروت كما تعتقد الولايات المتحدة الأمريكية بأن ايران وفرت الدعم الأساسي للمجموعات التي قتلت عدة مئات من الجنود الأمريكيين في بيروت.

وبررت الإدارة الأمريكية العديد من الأسباب التي رأتها مترابطة فيما بينها لتبرير سياستها العدائية تجاه إيران، وتلخص الإدارة الأمريكية إعتراضها على السياسة الإيرانية فيما يأتي:

1. الرعاية الإيرانية للإرهاب الدولي. إذ لا تزال الولايات المتحدة تضع إيران على لائحة الدول الإرهابية وتتهمها بتقديم الدعم والتمويل لبعض الحركات الإسلامية والوطنية التمردية التي تصفها الإدارة الأمريكية بـ ((الإرهابية))، ولاسيما حركات المقاومة اللبنانية والفلسطينية ضد الإحتلال الإسرائيلي، وخصوصاً " حزب الله " اللبناني، وحركتا " حماس " و" الجهاد الأسلامي " الفلسطينيتين، وتشترط الإدارة الأمريكية على إيران أنّ تغير سياستها في هذا الشأن، أي

التخلي عن قيامها بأي أعـمال " إرهابيـة " وعـن دعمهـا لهـذه الحركـات وذلـك لأجل تحسين العلاقات بين البلدين.

2. المعارضة الأيرانية لعملية التسوية العربية – الإسرائيلية، وموقفهـا الأيـديولوجي – السياسي الرافض لوجود (إسرائيل).

3. سعي إيران الحثيث لإمتلاك أسلحة دمار شامل.

وقد ظلت التقارير الصادرة عن الخارجية الأمريكية منذ العام (1992)، تـشدد عـلى أن إيران باتت ((أخطر راع لإرهاب الدولة في العالم))، ومن ثـم بـدأت أعـمال التحـديث العسكري ومساندة الإرهاب المنسوبة إلى إيران تـستقطب إهتمامـاً متزايـداً في الـسياسة الأمريكية، وهو ما كون الخلفية التي تبلورت في ظلها إستراتيجية (الإحتواء المزدوج) التي أعلنتها الإدارة الأمريكية في أواخر ايار(1993) لإحتواء (العراق، وإيران) في آن واحد معـاً. وأستهدفت هذه السياسة فيما يخص إيران (وقـف نياتهـا العدوانيـة التـي تمثـل تهديـداً مباشراً للولايـات المتحـدة والمجتمـع الـدولي) وسـعت الإدارة الأمريكيـة الى تحقيـق هـذا الهدف عن طريق عزل إيران في المحافل الدولية كافة.

وكانت آلية (سياسة الإحتواء) فيما يخص عزل إيران وتضييق دورها الإقليمي، تكمن عن طريق (تعزيز إرتباط دول مجلس التعاون الخليجي، عسكرياً، وإقتـصادياً، بالولايـات المتحدة الأمريكية عبر تضخيم حجم التهديد الإيراني، فيما يمثل مكسباً للولايـات المتحـدة الأمريكية كضمان إستمرار سيطرتها على منطقة الخليج بصفة دائمة).

وقد تعزز هذا الأمر بعد حصول الولايات المتحدة الأمريكية على مواقـف دعم واضحة من قبل دول المنطقـة فـيما يتعلـق بمـسألة الوجـود العـسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، وقد تجسد الوجود العـسكري الأمـريكي في

بلوغ ذروته في العام (1995)، بعد تمركز (الأسطول الخامس) في منطقة الخليج العربي، وكذلك نجحت الولايات المتحدة بتأكيد الإلتزامات المتبادلة بينها وبين عدد من دول المنطقة في ما يخص التسهيلات البرية والبحرية والجوية الممنوحة للقوات الأمريكية، ولاسيما على صعيد منشآت التخزين والتمركز المسبق للقوات التي تكون أساساً حيوياً لخطط الإنتشار والتدخل العسكري.

أما فيما يتعلق (بإحتواء العراق)، فقد إنطوت هذه السياسة على أنصياع العراق لقرارات الأُمم المتحدة الخاصة بفرض العقوبات الإقتصادية فضلاً عن منع إعادة تسليحها، وكذلك أظهار الخطر الإقليمي على أمن دولها، وكذلك عزل العراق عن المحافل الدولية وتضييق الخناق الإقليمي عليه.

إذ كان هدف الولايات المتحدة الأمريكية من (سياسة الإحتواء المزدوج)، هو الحد من قوة أعداء الولايات المتحدة الأمريكية (الراديكاليين المتطرفين) وبالتحديد (العراق، وإيران)، أما وسيلتها كانت بناء تحالف مع أصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية داخل المنطقة.

وقد وضح وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليم بيري)، سياسة (الإحتواء المزدوج) بشكل واضح وصريح في خطبته التي ألقاها قُبالة لجنة العلاقات الخارجية الأمريكية في 1995/5/18 بقوله: (تتكون هذه الإستراتيجية من ثلاثة عناصر:

أولاً: تدعيم القدرة الدفاعية الفردية لكل دولة من دول الخليج.

ثانياً: العمل على تعزيز القدرة الجماعية لدول الخليج لتتمكن من الدفاع عن نفسها عن طريق مجلس التعاون لدول الخليج العربي.

ثالثاً: عقد سلسلة من الإتفاقيات مع دول مجلس التعاون الخليجي، لتقديم التسهيلات اللازمة للولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة).

ومن أجل تبرير توسيع أدوات سياسة (الإحتواء المزدوج الأمريكي) لجعلها أكثر فاعلية، أكد مساعد رئيس الأمن القومي الامريكي (أنتوني ليك): على أنّ توجيه إستراتيجية إدارة كلنتون تجاه هاتين الدولتين – العراق، وإيران – الخارجتين على القانون. سببه هو أنّ كلا النظامين ينتهجان سياسات معادية لمصالح الولايات المتحدة، ولذلك فأن مساعدة أحدهماالمواجهة الآخر مرفوضة، ويفضل عليها سياسة الإحتواء لكلا الدولتين.

وفي هذا المجال فأن الإتفاقية التركية مع إسرائيل التي عقدت بتاريخ 1996/2/23، مثلت تطوراً في إستراتيجية الإحتواء الشامل في منطقة الشرق الأوسط، ومثلاً مبتكراً لتطويقها بحيث تكون محاطة من الشمال بتحالف تركي – إسرائيلي، ومن الشرق بالإحتواء المزدوج للعراق وإيران، ومن الجنوب بحصار السودان إقتصادياً، ومن الغرب بالعقوبات المفروضة على ليبيا، وتستكمل الحلقة البرية بالوجود العسكري البحري في الخليج العربي، والمحيط الهندي، والبحر الأحمر، والبحر المتوسط، وهذا يعني أنّ الولايات المتحدة كانت عازمة على محاصرة المنطقة بأكملها وإحتوائها إحتواءاً شاملاً، ومن ضمنها إيران والعراق.

وقد إستعملت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب متنوعة لإنجاح سياسة (الإحتواء المزدوج)، ومن هذه الأساليب كانت هناك عمليات سرية لوكالة الإستخبارات الأمريكية (C.I.A) بغية كبح ما أسمته الإدارة الأمريكية بـ"الطموحات التوسعية" لإيران، وفي العام (1994)، وقع الرئيس السابق (بيل كلينتون) أمراً إستخباراتياً عرف فيه هدف العمل السري مستقبلاً بأنه (إحتواء معزز) عن طريق حملة دعائية نشطة ضد إيران.

كذلك فقد استعانت الولايات المتحدة الأمريكية بحليفاتها من الـدول الإوربيـة منـذ العام (1993)، للمشاركة مع الولايـات المتحـدة بـسياسة صـارمة تجـاه إيـران وإحتوائهـا والضغط عليها إقتصادياً، كما حاولت منع إعادة الجدولة لديون إيران الخارجيـة، وفـرض قيود على إنتقال العديد من الأجهزة والمعلومات التقنيـة لإيـران، وقـد نجحـت الولايـات المتحدة في إشراك العديد من الدول الأُوربية في مخططها هذا.

وقد صعدت الولايات المتحدة المجابهة مع إيران خلال المـدة الأولى لرئاسـة كلنتـون بهدف عزل نظام حكمها، وقد كانت اجراءات وبيانات العديد مـن المـسؤولين الامـريكين تدل على أنّ أملهم الوحيد تجاه إيران هو: تقويض حكـم الفقهـاء. ففـي مقابلـة نـشرتها صحيفة واشنطن تايمز في كانون الثاني/ كانون الثاني (1995)، دعا وزير الخارجيـة الـسابق كريستوفر الى إطاحة الحكومتين العراقية والإيرانية: " **علينا أنّ نعزل العراق وإيران لحين حدوث تغيير في حكومتيهما، وتغيير زعامتيهما** ". بالإضافة لذلك رضـخ الـرئيس كلينتـون لضغوط الزعامـة الجمهوريـة في الكـونغرس وأجـاز لوكالـة الإسـتخبارات المركزيـة إعـداد عملية سرية (لتغيير طبيعة الحكم في إيران).

ومن الواضـح أنّ الولايـات المتحـدة الأمريكيـة حاولـت أسـتعمال كافـة الوسـائل في منطقة الخليج من أجل الحفاظ على مـصالحها، وضـمان إسـتمرار تـدفق الـنفط بأسـعار رخيصة جداً، ولمنع التهديد (الإيراني – العراقي) لأمن الخلـيج العـربي، ومـصالح الولايـات المتحدة، كان من المناسب جـداً إتبـاع سياسـة (الإحتـواء المـزدوج) تجـاه العـراق وإيـران وتقوية القدرات الدفاعية لدول الخليج العربي، وتعزيز التعاون فيما بينها، وتعزيز قـدرة القوات الغربية على العودة للخلـيج العـربي والقتـال بفعاليـة مـن أجـل الـضمان الأكيـد للمحافظة على مصالح الولايات المتحدة في المنطقة.

ومن هذا الجانب رأت وزارة الدفاع الأمريكية أنّ العراق وإيران هـما أكـبر خطـرين على ضمان مصالحهما في المنطقة. وخشيت من أنّ تنافسهما عـلى الهيمنـة عـلى المنطقـة قد ينتقل خطره الى دول شبه الجزيـرة العربيـة، ولـذلك يبـين التقريـر بـأن سياسـة إدارة الرئيس كلنتون هـي (إحتـواء كـلا الخطـرين في آنٍ واحـد عـن طريـق الإحتـواء المـزدوج لكلاهما).

وقد حاولت إيران خلق أجواء ثقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية بعد وصول السيد (محمد خاتمي) على رأس التيار الإصلاحي الإيراني الى سدة الحكم في أيران في العام 1997، إذ بدأت السياسة الخارجية الإيرانية بإتخاذ سبيل المهادنـة، وتقـديم العديـد مـن المقترحات لحل بعض القضايا العالقة بين الطرفين، وهذا الأمر أعطى دافعاً جديداً بإتجـاه تحسين العلاقات بين البلدين.

وبالفعل فقد كانت هناك إستجابة أمريكية للمبادرة الإيرانيـة في تحـسين العلاقـات بين البلدين، وقد بدأ صانعوا السياسة الأمريكية بالتراجع عن موقف المواجهة مـع إيـران متخلين عن (سياسة الإحتواء) بعد أن بدأت هذه السياسة بالتراجع، وقد بـدأت الولايـات المتحدة تنظر الى إيران على أنّها ليست صديق، وليست عدو في الوقت نفسه، وبدا الرأي العام الأمريكي متخذاً موقف الوسط بين الدولتين والتكيف معهُ.

كما أنّ إعادة إنتخاب السيد (خاتمي) لولاية ثانية، وبنـسبة أكـبر مـن تلـك التي حصل عليها في العام (1997)، كانت ترجح أنّ يستميت التيـار المعتـدل في الدفاع عن مشروعه الإصلاحي. ولكن بدا السيد خاتمي غير مغرور بهـذا النـصر، وأكثر حكمة من أكثر المتحمسين في معسكر الإصلاح، لأنه علـم أنّ ثمـة خطوطـاً حمراء لايمكن تجاوزها، بـل أنّ الـسيد محمـد الخـاتمي قـد بـدأ ولايتـه الثانيـة برسائل تهدئة واضحة للمعسكر الغربي والولايات المتحدة الأمريكيـة مـن أجـل

غض النظر عن مُعاداة إيران من قبل المعسكر الغربي والولايات المتحدة، وهذا تغيير واضح في السياسة الخارجية الإيرانية التي كانت سابقاً تنتهج خط المعاداة للغرب والولايات المتحدة.

لقد كانت لسياسة (الإحتواء المزدوج)، العديد من الآثار على المنطقة أهمها، هو: التمركز العسكري الأمريكي غير المسبوق في منطقة الخليج العربي، إذ وصل إلى ما يقرب (25) ألف جندي مع تسهيلات كبيرة قدمت للبحرية الأمريكية من قبل دول الخليج العربي وخاصة البحرين، وقوات أمريكية برية تتمركز في السعودية، والتي تشارك السعودية في تكاليفها بما يقدر بـ(70) مليون دولار سنوياً، هذه فضلاً عن صادرات السلاح الأمريكي في المنطقة، والتي بلغت منذ حرب الخليج الاولى (90) مليار دولار، وقد إسهمت في إنعاش الصناعات العسكرية الأمريكية التي كانت قد بدأت تعاني تراجع الطلب عليها في أعقاب إنتهاء الحرب الباردة.

وفي الوقت ذاته فقد كان سبب تراجع الولايات المتحدة الأمريكية عن تطبيق (سياسة الإحتواء المزدوج) هو لأن هذه السياسة قد أثقلت كاهل الولايات المتحدة الأمريكية من النواحي السياسية والإقتصادية وذلك للأسباب الآتية:

1. عدم قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على مواصلة دفع نفقات وزارة الدفاع المتزايدة.
2. تزايد الكلف التي تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ أنّ كل تهديد قصير الأمد سواء في السعودية أو تحرك بسيط للقوات العسكرية السعودية يتطلب نفقات كبيرة فوق حدود الميزانية.

3. ثبت بأن التهديدات والضغوط الداخلية في مجلس التعاون الخليجي على الأمن الأقليمي، مثل: (الهجمات على القوات الأمريكية في السعودية، والنزاع الداخلي في البحرين)، قضايا لا يستطيع الوجود الأمريكي العسكري أن يفعل إلاّ القليل تجاهها، وربما يكون فعله ذا مردود عكسي.

4. إنّ السياسة الأمريكية القاضية بفرض عقوبات على إيران تواجه سجالاً بين الولايات المتحدة وحلفائها الأوربيين، وقد تجسد ذلك في رد الفعل تجاه قانون العقوبات ضد ليبيا وأيران في العام (1996)، وفي الوقت نفسه فأن سنوات الضغط لم تثن إيران عن دعم الجماعات المسلحة أو التنظيمات المعادية للولايات المتحدة أو البحث عن تطوير برامج الأسلحة النووية.

لقد أخفقت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها المتبعة تجاه إيران الهادفة لعزل إيران إقليمياً، ومثال على ذلك: الحضور غير المتوقع من جانب الدول الإسلامية في القمة التي عقدت في طهران في آواخر العام (1997)، والتي مثلت إشارة صريحة على سقوط عزلة إيران إقليمياً، وإذا ما أُضيف إلى ذلك التطورات الإيجابية التي حدثت في علاقات إيران بدول الخليج العربي في الآونة الأخيرة، وخاصة مع المملكة العربية السعودية، وقيامها بتوقيع إتفاقية متعددة الجوانب، لذا يمكن تصور مدى إخفاق هذه السياسة: (الإحتواء المزدوج).

فحتى في الولايات المتحدة أُثيرت إنتقادات قوية، وحجج مقنعة ضد سياسة (الإحتواء المزدوج)، كان المعبرون عنها ساسة لهم وزنهم داخل الحكم وخارجهُ، فيما يتعلق بعلاقة الولايات المتحدة بإيران. وكان من رأي جماعات

الضغط الممثلة لصناعة النفط الأمريكية أنّه ينبغي على إدارة كلنتون أن ترفع يـدها عـن الأستثمارات الجديدة في إيران. في الوقت ذاته نشأ بعض التقارب بـين الـدولتين عـلى أثـر إنتخاب رئيس إيراني جديد أميل الى الإعتدال.

كما كانت هناك أوساط إيرانية سياسية ترى بأنه لامنـاص للولايـات المتحـدة لإدامـة مصالحها الحيوية في المنطقـة ألاّ بـالحوار مـع ايـران، وتخفـيض حـدة لهجتهـا الـسياسية والدعائية ضد ايران، ويسندون أفتراضـهم هـذا بأهميـة إيـران الجغرافيـة وأهميـة بحـر قزوين.

المبحث الثاني

العقـــوبات الإقتصادية

بعد الحرب العراقية الايرانية التي دامت ثمان سنوات، جاءت المشكلات الإقتـصادية من كل حدب وصوب لتؤثر في الواقع السياسي بعد الحرب بشكل كبير، وتقدر إيران بـأن خسائرها المباشرة وغير المباشرة من الحرب تعادل (5،871) بليون دولار، فيما تقدر الأُمـم المتحدة الخسائر الأيرانية بنحو (97) بليون دولار. في ظل هذه الخسائر الباهضة نـرى أنّ مجموع دخل إيران في جميع سنوات الحرب الثماني كان (112) بليون دولار، وقد كلفـت الحرب إيران دمار أكثر من ستين مدينة، وأربعة آلاف قرية بصورة تامة أو جزئية.

وفي خضم هذه الخسارات الإقتصادية الإيرانية، نرى أن العامل الخارجي يـؤدي دوراً رئيساً على المسار الإقتـصادي بـشكل عـام. فبعـد أن تبنـت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة سياسة (الإحتواء المزدوج) والتي تمخض عنها الحظر التجاري على إيـران، وعـلى الـشركات العالمية التي تتعامل معها، بادرت حكومة السيد رفسنجاني للقيام بمحاولات كثيرة لجذب المستثمرين الأجانب في محاولة لإفشال هذا الحظر، ومن هذه المحاولات دعوة الحكومة الإيرانية الشركات والدول الأجنبية للتعامل الإقتصادي معها، وبالفعل ففي تـشرين الثـاني (1995) وبالرغم من التهديد الأمريكي حضرت نحو (800) شركة أجنبية لطهـران لمناقـشة فرص الإستثمار هذه.

وتجدر الإشارة إلى أنّه قبـل أقـرار الإدارة الأمريكيـة لـسياسة (الإحتـواء المزدوج) عام (1993)، ومن بعدها سياسة الحظر الإقتصادي الشامل العـام (1995)، كانت الولايات المتحدة منذ أوائل التـسعينات مـن القـرن المـاضي، أحد أبرز الشركاء التجاريين لإيران، إذ عُدّت رابع مـصدر للبـضائع إليهـا، إذ

بلغت قيمة الصادرات الأمريكية إليها العام (1991) نحو (527) مليون دولار أمريكي، وكان يتوقع أن تصل (800) مليون دولار أمريكي عام (1993)، فيما بلغت مشتريات الشركات الأمريكية من النفط الإيراني أربعة مليارات دولار العام 1994، إذ كانت هذه الشركات النفطية تشتري نحو ثلث النفط الخام الإيراني لتعاود بيعه في الأسواق العالمية.

تعتمد إيران أساساً على النفط الذي يمثل نحو (85%) من صادراتها، كما تمتلك ثاني إحتياطي نفطي في المنطقة بعد المملكة العربية السعودية، وتنتج زهاء سبعة ملايين برميل يومياً من النفط، وتصدر (3،6) مليون برميل، تذهب (60%) منها لدول أسيا، كما تمتلك ثاني أكبر إحتياطي من الغاز، فضلاً عن قاعدة صناعية لافتة خصوصاً في التصنيع العسكري، وصناعة السيارات، والبتروكيمياويات، والسجاد والصناعات اليدوية والمواد المعدنية، وتنتج بعض الحاصلات الزراعية التي تستهلك محلياً الى جانب مايصدر منها. وهذه المؤهلات الإقتصادية الإيرانية جعلت من إيران أحد أبرز الشركاء التجاريين للولايات المتحدة الأمريكية في بداية عقد التسعينات من القرن الماضي.

ولقد بدأت الإدارة الأمريكية منذ العام (1991) بأستعمال سياسات عقابية وإجراءات تأديبية ضد بعض الدول في المنطقة، ومنها: (العراق، وإيران)، إذ أشارت مجمل توجهات وزارة الدفاع الأمريكية وتقارير وزارة الخارجية الأمريكية حول الإرهاب في الشرق الأوسط الى أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف الشرق الأوسط بالإجراءات التأديبية الرادعة سواء كانت عسكرية أو عقابية كما في تقرير وزارة الدفاع الأمريكية لسنة (1993)، ودراسة محاصرة العراق أو مقاطعة تجارية كما في حال إيران والسودان.

لذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية في تضييق الخناق على إيران عن طريق إستصدار قانون (داماتو) لحرمانها من المشاركة في مشروعات بحر قزوين، فضلاً عن الحيلولة دون عبور خطوط نقل الطاقة عبر أراضيها للخليج العربي. كما إتجهت الولايات المتحدة للضغط على الدول التي لها علاقة إيجابية مع إيران مثل الصين، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وأوكرانيا لإلغاء مشاريعها معها. ومن ثُمّ فقد نجحت هذه الضغوط مع بعض من هذه الدول خاصة أوكرانيا التي إستجابت لطلب الولايات المتحدة الأمريكية بعدم إبرام إتفاقيات جديدة مع إيران.

بلغ الضغط الأمريكي لتطبيق (حظر) أكثر فعالية لإيران ذروته في آذار / آذار (1995). عندما توصلت ايران لإتفاق مع شركة أمريكية (كونوكو) لمساعدتها في التنقيب عن البترول، وهذا الأمر أثار حفيظة الأوربيون حول عدم مصداقية إدارة كلنتون بالتعامل مع إيران. إذ أتهم الأوربيين أدارة كلنتون بأنها تتاجر مع إيران من جهة وتندد بالتبادل التجاري الأوربي – الإيراني من جهة أُخرى.

ولم يُرضِ الجمهوريون أنّ شركة كونوكو الامريكية تخلت عن المشروع، بعد إصدار كلنتون تعليمات تفرض الحظر على إشتراك الأمريكيين في تنمية الموارد البترولية الإيرانية تمويلاً وإدارة، إذ تقدم السيناتور الجمهوري من ولاية نيويورك (الفونسو داماتو) بمشروعي قانونين إلى مجلس الشيوخ لمنع الشركات الأمريكية أو التابعة لها من التعامل التجاري مع إيران، ولفرض العقوبات على الشركات الأجنبية التي تفعل ذلك.

وقد نالت هذه الخطوة الأمريكية إستحسان إسرائيل، وذلك لحرمان العالم من إقامة أي تبادل إقتصادي مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية. وقد إستمرت

الولايات المتحدة في مواصلة الضغط على الدول الأوربية والصين ودول أُخرى من أجل منع أي نوع من الإتفاقيات الإقتصادية مع إيران.

وقد رأى وزير الخارجية الأمريكي السابق (كريستوفر)، وكذلك كبير إختصاصيي البيت الأبيض في شئون الشرق الأوسط (مارتن أنديك) ضرورة إتخاذ إجراءات أكثر واقعية تجاه إيران تفرض (حظر تجاري لعزل نظام الحكم الإيراني ومعاقبتهُ)، ولم يكن الباعث على خطوة كريستوفر هذه اللافعالية في سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران فحسب، وإنّما أيضاً السياسات المحلية، أي الخوف من إقدام الكونغرس على فرض عقوبات شاملة مالم تسبقهُ الإدارة الأمريكية إلى ذلك، وكان كريستوفر يرى أنّ إيران (خطر ودولة إرهابية، أنّ أرُخي العنان لها سوف تمتلك عن قريب أسلحة نووية وتستعملها ضد جاراتها، وتضرب إسرائيل، وتهيمن على المسالك البترولية الجوهرية العالمية).

من هنا كان المسئولون الأمريكيون يدقون ناقوس الخطر قبل مدة طويلة من توصية كريستوفر بحظر التعامل التجاري والإستثماري الأمريكي مع إيران، ولهذا الأمر فقد أعلن كلنتون في نيسان (1995): حظراً على جميع أنواع التجارة والإستثمارات المالية مع إيران وفيها. وأوضح عدد من كبار راسمي السياسة الأمريكية، إنّ على إيران (دفع ثمن إزدرائها قواعد الدول المطيعة للقانون).

وقد فسرت العديد من الأوساط السياسية هذه الخطوة الأمريكية تجاه إيران على أنّها محاولة لمنع الأخيرة من إمتلاك قوة نووية عسكرية أو مدنية، وعلى الرغم من الرفض الدولي لمجاراة الولايات المتحدة في هذا الإجراء غير أنّ الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون أكد أنّ بلادهُ ماضية في تطبيقه، وأنّها

ستعمل على توسيع إطارها لهذا الحصار، ولم يحدد ما هي المبادىء التي إخترقتها إيـران لكي تستحق هذه العقوبة.

ورأت الولايـات المتحـدة أنّـه مـن الواجـب عليهـا تطويـق إيـران وتقلـيص قـدراتها الإقتصادية والعسكرية قدر المستطاع، كونهـا تعـدّ إيـران تهديـداً كبـيراً لمـصالح الولايـات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط. وللحيلولة دون هذا التهديد يجب أن تصب جهود الولايات المتحدة الأمريكية في كبح سياسة إيران العدائية، والتـي أظهرتهـا في عقـد التسعينات، وهذه الجهود يجب إنّ تتضمن مقاطعة تجارية عامة لإيران.

في ذات الوقت كـان للجهـود التـي بـذلتها الولايـات المتحـدة في تقييـد التوظيفـات الاستثمارية في إيران إثارة تحريضية سلبية بين العديد من حلفاء الولايات المتحدة الـذين كانوا عملياً يعدّون أنّ مقاطعة كل من إيران وليبيا غير قانونية، لكن لم يتجرء أحـداً عـلى فتح ملف ضد الولايات المتحدة الأمريكية مع هيئة التجارة الدولية، ومـن جهـة المنفعـة فأن جميـع حلفـاء الولايـات المتحـدة يـشاركونها وجهـة نظرهـا الخاصـة حـول الأخطـار المحدقة على المصالح الغربية من جراء التهديدات الإيرانية – إذ يعـدّ الغـرب (إيـران) في طور إعداد نفسها لامتلاك إسلحة تدمير شامل، وعدّها مُهدداً لعملية التسوية العربيـة – الإسرائيلية، وما تُمثلهُ من تهديد على الأنظمـة المجـاورة لهـا والـداعم الأسـاسي للحركـات الراديكالية والثورية في العديد من البلدان الأسلامية.

وتطبيقاً لسياسة مقاطعة إيران إقتصادياً وعزلها سياسياً، حاولـت الولايـات المتحـدة الأمريكية إستغلال جميع الوسائل الممكنة للضغط عـلى الـدول الأُخـرى إبتـداءً مـن دول أمريكا الجنوبية وأنتهاءً بالدول المستقلة حديثاً في أسـيا الوسـطى محاولـة منهـا لتحقيـق هدفين متلازمين:-

1. إيجاد علاقات سياسية، وإقتصادية، وعسكرية، وثقافية وعلى مستوى بـارز مـع إسرائيل (العدو التقليدي لإيران).
2. قطع علاقات هذه الدول السياسية منها، والأقتصادية، والثقافية مع الجمهوريـة الأسـلامية الإيرانيـة. وذلـك لمقاطعـة إيـران لمحـاولات التـسوية بـين (إسرائيـل) والدول العربية والإسلامية.

وهذا يشير إلى ما تحتلهُ (إسرائيل) مـن أهميـة كـبرى في سـلم الـسياسة الأمريكيـة، والتي تحاول الأخيرة جاهدة الحفاظ على أمن (إسرائيل) وحماية مصالحها في المنطقة، إذ أشار رئيس مجلس النواب الأمريكي الـسابق نيـوت غينغـريج (Newt Gingrich) خـلال إحدى الجلسات في الكونغرس الأمريكي، (إلى إنه لا يجـوز للولايـات المتحـدة المـشاركة في إجتماع ليس لـ(إسرائيل) أي حضور فيه أو غير مدعوة له، وهـذا يعنـي أنّ أي دولـة لهـا علاقات مع الولايات المتحدة يجب أن تكون لها علاقة مماثلة مع إسرائيل).

وقد حاولت إيران التملص من الطوق الإقتصادي والـسياسي الـذي فرضـته الولايـات المتحـدة عليهـا في عقـد التـسعينات مـن القـرن المـاضي، عـن طريـق تحـسين علاقاتهـا الإقتصادية بالدول الآسيوية والعربية ودول أوربية. وقد حاولت إيـران إسـتمالة كـل مـن ألمانيا وفرنسا بالدخول في برامج تطويريـة، إنمائيـة، إقتـصادية، مـشتركة. كـما إسـتطاعت تأمين أسواق آسيوية لاستيعاب كميات النفط التي كانت تستوردها الـشركات الأمريكيـة، وتوصلت إيران إلى إتفاق مع روسيا على إنشاء شركـات مـشتركة في مجـال التنقيـب عـن النفط وإنتاجه.

وعـلى الـرغم مـن أنّ إيـران تمتلـك إحتياطيـاً نفطيـاً عالميـاً، إلاّ أن بعـض الإقتصاديين يرون أنّ النفط في إيـران مـصدر أربـاك عـلى الحكومـة الإيرانيـة لمـا يسببه من مشكلات جمة، إذ يرون هؤلاء أنّ منـشآت الـضخ والمعالجـة في حالـة

مزرية لدرجة أنّ الطلب المحلي على البنزين في إيران يزيد بنسبة (60) بالمئة على قدرة البلاد على التصفية، ولمواكبة هذا الطلب تستورد إيران أكثر من (9500) برميل في اليوم، وعلى الرغم من أنّ إيران تمتلك ثاني أكبر إحتياطي من الغاز المكتشف في العالم، فأنّها تستورد هذه المادة للإستخدام المحلي، كما تحتاج الى التقنية الأجنبية ومئات البلايين من الدولارات على شكل إستثمارات أجنبية إذا ما أرادت تلبية الطلب المحلي على الطاقة.

ونظراً للحاجة العالمية للطاقة، فأن الولايات المتحدة الأمريكية تحاول فرض هيمنتها على المصادر العالمية للطاقة، وخصوصاً (النفط)، وترى الولايات المتحدة أنّه من الضروري حرمان الدول المارقة (بنظرها) من النفط، مثل: (العراق، سوريا، إيران)، ومنعها من الإستفادة منه، وهذا ما يفسر سعي الولايات المتحدة للتحكم بالنظام المصرفي العالمي عن طريق قرار الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلينتون) بتجميد الودائع المالية لسبع وعشرين منظمة بعدّها (منظمات إرهابية)، وثلاث جمعيات خيرية في المصارف الأمريكية.

فالقوة الإقتصادية هدف تسعى الوصول إليه الولايات المتحدة الأمريكية لكي يكون السلاح الذي تستعملهُ في سياساتها على المسرح الدولي، والإدارة النقدية أو المالية هي القوة الكبرى المستعملة من قبل الدولة - القومية الحديثة للتربع على كرسي القوة، والقوة الإقتصادية تمثل سلاحاً أكثر فعالية في كثير من الأحيان من القوة العسكرية، وأداة للضغط على الدول من أجل العدول عن سياساتها.

ولذلك كانت القوة الإقتصادية مهمة للتعامل مع إيران، ومع العراق كون الدولتين معاديتين لسياسات الولايات المتحدة.

ولم يكن لدى الولايات المتحدة الأمريكية أسباباً كافية لمعارضة إيران بعد إنتخاب السيد (محمد خاتمي) رئيساً للجمهورية الإسلامية في إيران. فتحركاتهُ الرمزية التي من بينها حديثه التلفزيوني مع شبكة الـ(CNN) الأمريكية، وأرسالهُ رسائل للشعب الأمريكي وأقتراحه لمشروع (الحوار بين الحضارات)، خلقت مبررات تكفي لإسقاط حجج الولايات المتحدة لمعارضة إيران، لذلك لم يكن بوسع الولايات المتحدة إلاّ أن تتحرك عبر وسيلتين:

أولهما: إعطاء إسرائيل الدور الأول في المنطقة، وهو ما يتعارض مع الأهداف والسياسة الإيرانية.

ثانيهما: السعي لحرمان إيران من إمكاناتها الإستراتيجية، ومن وجهة نظر الولايات المتحدة يتحقق ذلك بالضغط على أهم مصدر للدخل الإيراني، وهو: (النفط).

ومع ذلك فقد بدأت ملامح التجاوب الأمريكي مع إيران تظهر جزئياً، ففي شهر حزيران 1998، أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة (مادلين أولبرايت) في الجمعية الآسيوية في نيويورك، إستعداد الولايات المتحدة الأمريكية لتطوير خارطة العلاقات مع إيران عندما تكون الأخيرة مستعدة لذلك، وأن يخطو الجانبان خطوات متوازنة تؤدي لتطبيع العلاقات، ومقابل تباين إشارات رفض وقبول خطوات التقارب مع الولايات المتحدة التي أعلنتها المؤسسة الدينية الإيرانية (المتشددون من جهة، والإصلاحيون من جهة أُخرى)، علقَ مارتن أنديك على أولبرايت بالقول: (ومما يؤسف له أنّ الحكومة الإيرانية أوضحت أنّها غير مستعدة في هذه المرحلة، لأن تدخل في ذلك - يقصد بالتقارب - مشددة بدلاً من ذلك على أنّ تتخذ الولايات المتحدة أولاً من طرف واحد عدداً من الخطوات، ويتعين علينا إتباع طرق أُخرى أكثر نفعاً في

توسيع تعاملنا معها خاصة بعد أن لاحظنا بـأهتمام تحـسن علاقاتهـا مـع العـالم العـربي، وبالتحديد مع الجانب الآخر من الخليج).

ولاريب في أنّ كلا الموقفين الإيراني والأمريكي تميزا بضبابية واضحة، فعلى الـرغم مـن دعوات التقارب التي تلاقت في العام 1998، فأن وزارة الخارجية الأمريكية لم تستثن إيران من قائمة العام 1998، التي أصدرتها بأسماء الدول الراعية للإرهاب، وذلك على الرغم من التصريحات الإيرانية العلنية التي أعربت عن التعاطف مع ضحايا التفجـيرات في سـفارتي الولايات المتحدة في نيروبي، ودار السلام في شهر آب مـن العـام 1998، أو إدانتهـا لاعـمال تعدّها الولايات المتحدة إرهابية، وبرر مارتن أنديك مواقف بلاده بأنّها تعد جهـود إيـران الهادفة لتطوير أسلحة دمار شامل، وصواريخ بالستية الى جانـب سياسـتها المثـيرة للقلـق أسباباً كافية لدفع الولايات المتحدة لمعارضة الإستثمار (قطـاع الـنفط الإيـراني) ومعارضـة مشاركة إيران في تطوير موارد بحر قزوين بما في ذلك مـد خـط أنابيـب نقـل الـنفط عـبر أراضـيها، ورفـض تقـديم القـروض لهـا أو الـسماح بإنـدماجها في المنتـديات الإقتـصادية الدولية.

وبالرغم من أنّ نقل النفط والغاز مـن بحـر قـزوين، وعـن طريـق إيـران يُعـدّ أمـراً مربحاً إقتصادياً لإيران، إلاّ أنّ الولايات المتحدة قـد آذارت ضـغوطاً مختلفـة عـلى الـدول والشركات المرتبطة بهذا المشروع لإختيار طريق آخر في هذا المجـال، حتـى وأنّ أدى هـذا الأمر لوقوع خسائر بعدة مليـارات مـن الـدولارات في نهايـة المطـاف، وهـذا يُـدلل عـلى الحرب الإقتصادية التي إستمرت الولايات المتحدة الأمريكية بإنتهاجهـا ضـد إيـران طيلـة عقد التسعينات من القرن المنصرم.

وقد بدأت السياسة الإقتـصادية الأمريكيـة تجـاه إيـران تواجـه العديـد مـن الصعوبات نتيجة ضغوط داخلية وخارجيـة عـلى الإدارة الأمريكيـة للعـدول عـن

هذه السياسة، فعلى سبيل المثال، أدى إصدار الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون قـراراً تنفيذياً يمنع تعاقد أي شركة أمريكية مع إيـران عـلى تمويـل أو إدارة أو تطـوير مواردهـا النفطية إلى منع شركـة (كونوكـو) الأمريكيـة مـن إسـتكمال صـفقتها مـع إيـران لتوسـيع إنتاجهـا في حقـول الـنفط في جزيـرة (سرى) في الخلـيج، مـما أثـار إمتعـاض العديـد مـن الأطراف الإقتصادية الكبرى داخل الولايات المتحدة على هذا القرار، وما سببه من خـسائر جسيمة تكابدتها معظم الشركات الأمريكية العملاقة.

وكذلك فقد واجهت السياسة الإقتصادية الأمريكية تجاه إيـران معوقـات زادت مـن صعوبة تنفيذها، ومن هذه المعوقات:-

1. إنّ حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة الأمريكية لم يلزموا أنفسهم كثيراً بالسير مع الولايات المتحدة في نفس الطريق.
2. كـما أنّ هـذه الـسياسة الإقتـصادية لم تـؤدِ إلى تراجـع الـصادرات الإيرانيـة مـن النفط، وأنما زادت من أقبال الشركات الأوربية واليابانية للإحلال محل الـشركات الأمريكية.
3. كـما أنّ العديـد مـن الـدول الأوربيـة لم تـشارك في أعـمال الحظـر الإقتـصادي والعسكري ضد إيران لاسباب مختلفة، فعـلى سـبيل المثـال: ان الـتردي العنيـف الذي مـر بـهِ الإقتـصاد الـروسي في عقـد التـسعينات مـن القـرن المـاضي، جعـل الحكومة الروسية مستعدة لبيع الإسلحة مع الدول المتعاقدة معها بكميات غير محدودة.

ومن الإشارات الواضحة على فشل سياسة الحظـر الإقتـصادي الأمـريكي على إيران هو مـا أشـار إليـه المـساعد الأسـبق لـوزير الخارجيـة الأمـريكي،

(ريتـشارد مـورفي) في شـباط 1999، إذ أشـار إلى أنّ الوقـت قـد حـان لتفكيـك نظـام نالعقوبات ضد إيران، وهذا التصريح قد تـأتى بعـد الـصعوبات التــي واجهتهـا الولايـات المتحدة في تطبيق سياسة الحظر الإقتصادي على إيران، منها داخلية وخارجية.

وقـد بـدأت الـدول الأوربيـة بـالتخلي عـن التزاماتهـا وعهودهـا للولايـات المتحـدة الأمريكية فيما يخص تضييق الخناق على إيران في الجانب الإقتصادي، وكذا الأمر بالنسبة للوضـع الـداخلي الأمـريكي، فقـد إسـتجاب عـشرات مـن أعـضاء الحـزبيين الجمهـوري والديمقراطي لضغوط رجال الأعمال والمزارعين الأمريكيين المتضررين من نظام العقوبات، إذ وجهو رسالة للرئيس السابق (بيل كلينتون) طـالبوه فيهـا بالـسماح لـشركات أمريكيـة وأوربية بيع إيران مواد زراعية بقيمة تزيد عن نصف مليار دولار.

وعلى أثر هذه الإحتجاجات على الـسياسة الأمريكيـة تجـاه إيـران، بـدأت الولايـات المتحدة الأمريكية بالإستجابة للضغوط الداخلية والخارجية، بعد أنّ وضعت عـدة شروط للحوار مع إيران من أجل التوصل لصيغ مقبولة لكلا الطرفين فيما يخص رفـع العقوبـات كلياً عن إيران، وهذه الشروط هي:

1. إنّ توقف إيران جهودها لحيازة أسلحة الدمار الشامل.
2. إنّ تنهي إيران رعايتها للإرهاب.
3. إلاّ تتدخل في الشؤون الداخلية للدول المجاورة في الخليج.
4. الاتفاق على صيغ تحقق الإستقرار، وتحمي طرق النفط.
5. وقف الدعاية المعادية للولايات المتحدة، وإزالة أسباب العداء.

ونتيجةً لهذه الضغوط حصلت شركتا " ألف " الفرنسية وشركـة " باوغـالي " الكنديـة على عقوداً نفطية مع إيران بقيمة (300) مليون دولار في آذار / آذار 1999.

ويعلل المحافظون الإيرانيون الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية كـون أنّ الحـوار مع الولايات المتحدة يجب أن يكون في ظل رفع تام للعقوبات الاقتصادية على إيران.

وفي الجانب الاخر أدركت الولايات المتحدة أنّ العقوبات الإقتصادية المفروضـة عـلى إيران لم يكن تأثيرها كافيـاً عـلى إيـران لتحقيـق النتـائج المرجـوة ولم تـستطع العقوبـات الاقتصادية على فرض التغيير السياسي المطلوب في البلد المـستهدف، فـضلاً عـن ذلـك قـد تكون العقوبات مكلفة بالنسبة للطرف الذي يحاول فرضها على الطرف الآخر.

وقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أنّ العقوبات الإقتصادية تُثير عـادة نتـائج غـير مقصودة، مثل تقوية النظم التي تسعى الولايات المتحدة إلى إضعافها، والتسليم الأمريكي بأن الإعتماد على الأدوات الجزائية، مثل: العقوبات الإقتصادية نادراً مـا يمثـل إسـتراتيجية فعالة للسياسة الخارجية.

وهكذا بين التحسن والتدهور تأرجحت العلاقـات الأمريكيـة – الإيرانيـة خلال السنوات الأخيرة من عقـد التـسعينات مـن القـرن المـاضي، إلى أنّ جـاء الزلزال المدمر ليضرب مدينـة (بـام) الايرانيـة في العـام كـانون الاول (2003)، ووسط دهشة الكثير من المراقبين جاءت تصريحات وزير الخارجيـة الأمـريكي السابق (كولن باول) لأستئناف الحـوار بـين الولايـات المتحـدة وايـران، والتـي تزامنت مع الرفع الجزئي والمؤقت لبعض العقوبات الأمريكية المفروضـة عـلى ايران منذ أكثر من (20) عاماً بسبب أزمة رهائن السفارة الأمريكية في ايـران،

إلاّ أنّ ايران والتي رحب وزير خارجيتها السابق (كمال خرازي) بالموقف الأمريكي من كارثة الزلزال طالبت برفع العقوبات المفروضة عليها بشكل تام من اجل اعتباره بداية لأي تحسن يمكن أن يطرأ على العلاقات بين البلدين.

وفي هذا السياق فقد كانت هناك خطوات أمريكية سابقة لحادث الزلزال (بام) من أجل تحسين العلاقات بين البلدين ومنها الخطوات التي أتخذتها أدارة الرئيس الأمريكي السابق (بيل كلنتون) في آذار 2000 لتخفيف العقوبات على الواردات الأمريكية من السجاد، والفستق، والكافيار الإيراني - وهي أهم الصادرات غير النفطية الإيرانية - المساعدة لإيران على تلبية حاجة إيران الإقتصادية الملحة لتأمين النقد الأجنبي.

وفي الجانب الأخر فقد حاولت إيران فتح كل منفذ ممكن نحو العالم الخارجي لتقوية موقفها الإقتصادي مما يجعلها مرنة الى حد كبير في سياستها الخارجية خاصة مع الدول الخليجية والآسيوية، فنرى على سبيل المثال: إنّ المسؤولين الإيرانيين يتحدثون عن إستعداد بلادهم لإقامة علاقات إقتصادية وتعاونية مع دول الخليج العربي، إذ صرح الدكتور (محمود محمدي) المتحدث الرسمي السابق في وزارة الخارجية الإيرانية عن عزم إيران لتحسين علاقاتها مع المملكة العربية السعودية، وذلك للخروج من المأزق الإقتصادي الإيراني - الموضوع من قبل الولايات المتحدة.

ومن الملاحظ هنا أنّ العقوبات الإقتصادية الأمريكية على إيران لم تمنع الأخيرة من أستيراد أسلحة لبناء أنظمتها الصاروخية، ومن المضي قدماً بالنسبة لبرنامجها في الأبحاث النووية، كما لم تمنعها من تمويل تلك الجماعات التي تعمل معها بطريقة (الوكالة). وفي حين كان النقص في الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الصناعات النفطية والغاز نتيجة العقوبات، فأن الكثير من البُنى التحتية

والتي أصابها القدم كانت بمثابة الآم مبرحة لإيران، ذلك أنّ البيروقراطية الإيرانية، وغياب التخطيط الجدي لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الى قطاعي النفط والغاز، حرمت إيران من تحسين بنيتها التحتية، ومن التوسع في طاقاتها الأنتاجية، ولربما قدمت مزايا للمستثمرين في المستقبل.

وبالرغم من أن العقوبات الإقتصادية المفروضة على إيران كانت لها اثار سلبية على الاقتصاد الايراني، ولكن كانت هنالك أيضاً عوامل أُخرى أسهمت في مُعاناة أيران اقتصادياً، وهذه العوامل هي:

1. إنّ الإقتصاد الموجه يمنع وجود قطاع خاص نشط كان يمكن له أنّ يدفع بالإستثمار.
2. إنّ قوانين إيران بالنسبة للإستثمارات الأجنبية قد تجاوزها الزمن.
3. إنّ أنظمة البنوك الإيرانية وآليتها الخاصة بالأقراض تتسم بالجمود، ولا تتوفر لديها القدرة على التماشي مع نمو الإقتصاد العالمي، ولا القدرة على الوفاء بحجم إحتياجات الإستثمارات الإيرانية المحلية.

ويمكن القول: أنّ سياسة الحصار الأمريكي كان لها تأثيران، أحدهما على إيران والآخر / على الولايات المتحدة الأمريكية نفسها. فيما يخص الجانب الأمريكي، فقد تضررت الشركات الأمريكية نفسها من سياسة العقوبات، فوفقاً للتقارير الأمريكية، فأن (670) شركة أمريكية تم منعها من التعاون مع دول من بينها إيران، وهذه الشركات فقدت مصالحها في هذه الدول ؛ إذ تشير التقديرات الى أنّه نتيجة سياسة العقوبات هذه فأن الإقتصاد الأمريكي يفقد سنوياً (19) مليار دولار، وهو الدخل الذي ذهب الى الدول الأوربية، والشرق الأدنى، وأوربا الشرقية، ونتيجة لهذا الأمر فقد تبخرت إمكانية إيجاد (200) ألف فرصة عمل في الولايات المتحدة، أما تأثيرها على الجانب الإيراني، فأنهُ

حرمها من الحصول على مصادر التكنولوجيا الغربية المتقدمة لأعوام طويلة، وأجبرها على الإعتماد فقط على مقدمي تكنولوجيا أقل مستوى مثل روسيا والصين.

المبحث الثالث

تحجيـم التعاون الروســي - الإيرانـــي

تزخـر العلاقـات الإيرانيـة - الروسـية بـالكثير مـن نقـاط التميـز في المجـالات كافـة (الـسياسية، والعـسكرية، والإقتـصادية)، إذ كانـت ولازالـت روسـيا بالنـسبة لإيـران هـي الداعم والمساند الأول لها في القضايا كافة، وإيـران بالنـسبة لروسـيا هـي أرض الأسـتثمار الخصبة الأولى لها في القطاعات النفطية والزراعية والتعليمية كافة.

وقد أخذ الجانب العسكري يُمثل الإهتمام الأوسـع فـيما بـين البلـدين، وتجـلى هـذا الأمر عن طريق عقد البلدين سلسلة من الإتفاقيات والصفقات العـسكرية التـي أُبرمـت بين البلدين في أعقاب إنتهاء الحرب العراقية - الإيرانية في العام 1988.

إذ شهدت العلاقات الإيرانية - الروسية تطوراً جديداً، بعد أنّ أرسل آية الـلـه السيد (خميني) رسالة إلى ميخائيل غورباتشوفMikhail Gorbachev في كانون الثاني من عام 1989، (وهي رسالتهُ الوحيـدة إلى زعـيم أجنبـي)، إمتـدح فيهـا الـزعيم الـسوفيتي عـلى مواجهتـهُ الحقـائق، وقيامـه بمراجعـة الأيـديولوجيا، وبعـد هـذا بوقـت قـصير أصـبح (شيفرنادزة) أول وزير خارجية سوفيتي يزور طهران خلال سبعين عاماً، وقد أعطت زيارة (هاشمي رفسنجاني) الذي كان رئيس مجلـس الـشورى الإيـراني في حينهـا، إلى موسـكو في حزيران 1989، زخماً جديداً للعلاقات الثنائية إذ تم التوقيع على العديد مـن الإتفاقيـات العسكرية والإقتصادية والتجارية بين البلدين.

وقد أتاحت هذه الزيارة أيضاًَ، فرصة التفاوض بـين الطـرفين بـشأن تعـاون عسكري وتكنولوجي وعلمـي، بمـا في ذلـك الإسـتعمال الـسلمي للطاقـة الذريـة،

وكانت أهم أوجه التعاون التي تم الأتفاق عليها، هو إستكمال المفاعل النووي في (بوشهر)، وإقامة أول محطة طاقة بالفحم الحجري تحت إسم (طيس)، وإطلاق قمر صناعي مخابراتي (زهرة)، ومتابعة الإنتاج المشترك لطائرات Tu334 & Tu204.

وقد وقع الجانبان (السوفيتي، والإيراني)، على وثيقة سُميت بـ((إعلان المبادىء)) التي تضمنت موافقة سوفيتية على التعاون مع الجانب الإيراني فيما يتعلق بتعزيز قدرات إيران الدفاعية. ولم يشر الإعلان الى نوع المعدات العسكرية التي قد يكون الاتحاد السوفيتي مستعد لتقديمها، ولكن غورباتشوف أكد في أجابة على سؤال موجه له من نائب في مجلس السوفيت الأعلى بأنه إتخذ قراراً أساسياً ببيع الأسلحة لايران. وقد دافع الرئيس السوفيتي السابق عن تلك المبيعات بعدّها جزءاً من السياسة السوفيتية العامة لبيع الأسلحة، وقال غورباتشوف: "**بأن سياسة السوفيت ببيع الأسلحة لا تتعارض مع الجهود الرامية إلى تأمين مناخ سلمي عالمي**". وفي آذار 1990 بدأ الاتحاد السوفيتي بتسليم طائرات ميج-29 المقاتلة الى إيران، ونتيجة لذلك أصبح الاتحاد السوفيتي مصدر السلاح الرئيس إلى إيران خلال العام 1990 – 1991.

وفي العام 1990 – 1991 وقعت إيران أتفاقية مع الاتحاد السوفيتي لشراء أسلحة حديثة في وقتها، تتضمن دبابات تي -72، وصواريخ، وأنظمة رادار جوية، وغواصات، ومعظم تلك المعدات كانت تهدف إلى تعويض الخسائر التي مُنيت بها إيران في الحرب مع العراق، وتحديث القدرات الإيرانية، ففي العام 1991، كان لدى إيران (40%) فقط من قوة الدبابات التي كانت تمتلكها عام 1980، ولم تزود البحرية الإيرانية بأي سفن جديدة، وكان سلاح طيرانها بحالة مزرية، ولايمتلك سوى 70 – 80 طائرة.

وقد ظلت الحاجة الأيرانية الى روسيا بعد أنهيار الأتحاد السوفيتي في عام 1991، قائمة بوصفها مستودعاً مهماً للبرامج النووية والأسلحة الصاروخية، وقد أستثمرت أيران الوضع الروسي الخاص في علاقته مع الولايات المتحدة والذي كان مختلفاً عن علاقات البلدان الأوربية المتطابقة سياستها مع سياسة الولايات المتحدة.

وفي العام 1992 عقدت ايران اتفاقية مع روسيا، تضمنت طلب إيران المزيد من المعدات الروسية والخبراء اللازمين لتدريب قواتها على كيفية أستعمالها، وبعد إنجاز تلك الإتفاقية إستطاعت إيران أنّ تحصل في العام 1992 على مئة مقاتلةٍ من طراز ميج 29، وطائرات سوخوي-24 المقاتلة القاذفة بعيدة المدى، ومقاتلات سوخوي -27، وطائرات إستطلاع وإنذار مبكر، وكذلك فقد إستحصلت إيران على الموافقة الروسية لبناء مصنع لتجميع طائرات الميج في إيران.

ومع إزدياد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، أصبحت روسيا المصدر الأساسي للتكنولوجيا التقليدية، ومصادر التسليح، والمصدر الوحيد لمد إيران بمستلزمات تطوير برنامجها النووي، وجاء هذا التعاون من قبل الطرفين لأسباب متباينة، فروسيا رأت أنّ تعاونها مع إيران يمكن أن يعوضها عن مستهلك أساسي لمنتجاتها وخاصة العسكرية منها، وهو العراق الذي خضع لحصار دولي إثر غزوه للكويت في آب 1990، كما أنّ الإقتصاد الروسي يحتاج بشدة إلى التدفقات المالية نتيجة لتعاونه مع إيران، أما إيران فأنها رأت في روسيا البديل الوحيد لمدها بما تحتاجهُ، وخاصة أنّ روسيا ما زالت قوة كبيرة في الساحة الدولية يمكن أنّ تساعدها في الخروج من عزلتها، ومصدراً يمكن الإعتماد عليه للحصول على التكنولوجيا المتقدمة وخصوصاً العسكرية.

وقد إنتقل التعاون بين البلدين إلى مراحل متقدمة، إذ أصبح هناك تعاون روسي – إيراني في مجال (الطاقة النووية) منذ العام 1992، حينما وقع البلدان إتفاقيتين بهذا الخصوص، اشتملت الأولى على التعاون في مجال الإستخدامات السلمية للطاقة النووية، أما الثانية فقد نصت على بناء محطة نووية في إيران لتوليد الطاقة الكهربائية.

وفي العام 1993، وقعت إيران عقداً مع روسيا بقيمة (800) مليون دولار لإكمال بناء مفاعل (بوشهر) النووي (جنوب إيران) بطاقة تبلغ (1000) ميغاوات بعد أنّ تنصلت شركة (سيمنس) الألمانية من إكماله نتيجة الضغوط التي تعرضت لها من قبل الولايات المتحدة، وقد نقل هذا المفاعل من مصنع (أيغور سكاي زافودي)، وبإشراف (أتوم ستروي أيكسبورت) المكلفة بتنفيذ المشروع، بسان بطرس بورغ عبر البحر إلى إيران وبصحبته أكثر من (600) تقني على أنّ يلتحق بهذا العدد بعد ذلك الف وأربعمائه تقني آخر.

وفي تشرين الثاني 1994، أعلنت إيران أنّ روسيا أقرت إتفاقية بمبلغ (780) مليون دولار لإكمال مفاعل (بوشهر)، وجرى التوقيع الفعلي على هذه الإتفاقية في 8 كانون الثاني 1995، وقد بدأت روسيا في العام نفسه في تنفيذ إتفاقها مع إيران، إذ أرسلت الحكومة الروسية شحنات ضخمة من المواد اللازمة، كما أوفدت (150) فنياً الى مفاعل (بوشهر)، بالإضافة إلى إرسال (2000) عامل روسي، وتدريب (500) فني إيراني.

أما الولايات المتحدة فقد رأت أنّ مشروع مفاعل (بوشهر) ربما سيكون مجرد خطوة أولى في البرنامج النووي الإيراني، ولذلك فقد بدأت الولايات المتحدة منذ العام 1994، بمناشدة حليفاتها الأُوربية مشاركتها في سياسة صارمة في الضغط على إيران ومحاصرتها. كما حاولت الولايات المتحدة منع

إعادة جدولة ديون إيران الخارجية، وفرض قيود على إنتقال العديد من الأجهزة والمعلومات التقنية إلى إيران، غير أنّ الإدارة الأمريكية فشلت في أقناع نظرائهم الأوربيين بتقييد روابطهم الإقتصادية والتجارية مع إيران، وذلك بسبب تفضيل الدول الأوربية (الحوار على العزل) لإحلال الاعتدال في التوجه الإيراني.

وقد بدأت الولايات المتحدة بالضغط على روسيا مباشرةً وطلبت من الروس أنّ يمتنعوا عن بيع وتقديم التكنولوجيا الخاصة بتخصيب اليورانيوم والمواد المترابطة بذلك لإيران، وقد تم هذا في أثناء اللقاء الذي ضم كلاً من (كلينتون، وبوريس ويلتسن Boris Yeltsin) في العام 1995.

وعلى أثر هذه الضغوط الأمريكية، أعلنت روسيا رسمياً أنّها لا تريد مطلقاً أنّ تبيع مواد نووية أو تكنولوجية متقدمة خاصة بتخصيب اليورانيوم إلى إيران.

ولكن من الواضح أنّ روسيا لم تلتزم بتعهداتها القاضية بالإمتناع عن بيع مواد نووية لإيران، خصوصاً بعدما وقعت روسيا في كانون الثاني 1995، عقداً بقيمة ألف مليون دولار لبناء مفاعلين نوويين في إيران، وعلى أثرها هدد زعماء الكونغرس الأمريكي بقطع المساعدات عن روسيا، مؤكدين بذلك على أهمية المسألة الإيرانية لدى الولايات المتحدة، ووصف كلنتون تلك الصفقة بأنها (مزعجة) بصورة عميقة، محذراً من أنّ إتمامها " **لن يؤدي إلاّ لإضعاف الأمن القومي الروسي على المدى البعيد**". وظلت الولايات المتحدة تهدد بقطع المساعدات المادية عن روسيا مالم توقف الأخيرة تعاونها النووي مع أيران. وكانت الولايات المتحدة مستعدة للمجازفة بحدوث أزمة مع روسيا عبر

وضعها المفاعل الروسي – الإيراني فوق أولوياتها المحددة للقمة الأمريكية – الروسية في ايار 1995.

إذ أشارت العديد من التقارير الصحفية الهامة، إلى أنّ أتفاق التعاون النووي الروسي – الإيراني، كان يشتمل على بنود سرية تتضمن بيع روسيا الاتحادية لإيران محطة للطرد المركزي، والخاصة بعملية تخصيب اليورانيوم المستنفذ، والتي تُعدّ مكوناً محورياً بالغ الأهمية في عملية إنتاج السلاح النووي.

وقد وقعت إيران وروسيا إتفاقاً حول (سبل مراقبة روسيا للمواصفات الدولية للسلامة) في مفاعل (بوشهر) النووي في أوائل شهر تموز من العام 1997. ويهدف هذا الإتفاق إلى فرض رقابة على كل مراحل أنجاز أعمال المشروع بغية ضمان إحترام مواصفات السلامة المحلية والدولية في مفاعل (بوشهر).

وقد أسفر هذا التعاون الروسي – الإيراني النووي، عن قيام (إسرائيل) في العام 1997، بالإدعاء بأن روسيا تضع تكنولوجيا الأسلحة النووية تحت تصرف إيران، فقد عرض رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق (بنيامين نيتنياهو) هذا الموضوع خلال زيارته لموسكو في المدة من 10 – 12 آذار 1997، إذ طلب تطمينات من الرئيس الروسي السابق (يلتسن) مُفادها أنّ التعاون النووي مع إيران لنّ يصل إلى مستويات متقدمة وأنه سيتوقف عند مراحله الأولى فحسب، وأن التعاون في مجال الصواريخ البالستية لنّ يتم ولنّ يتحقق في المستقبل.

وخلال الشهور الستة الأولى من العام 1998، قامت الشركات الروسية بتقديم التكنولوجيا والتدريبات والمتخصصين اللازمين لإنتاج صواريخ بالستية، وهذا الأمر زاد من المخاوف الأمريكية من التعاون بين روسيا وايران،

مما جعل الولايات المتحدة تفرض المزيد من الضغوط على روسيا من أجل فض تعاونها المشترك مع إيران في المجال التسليحي.

وفي 13 / ايار 1998، قال (وليم كوهين) وزير الدفاع الأمريكي الأسبق في كلمة ألقاها قُبالة مجلس الشيوخ الأمريكي: " **إنّ الولايات المتحدة تضع في إعتبارها منع إنتقال التكنولوجيا النووية إلى إيران، وستواصل إصرارها على حمل روسيا للتخلي عن نقل التقنية النووية إلى إيران** "، وعلى هذا الأساس عملت الولايات المتحدة على تقديم نصيب أكبر لروسيا في سوق الفضائيات الرائجة، لمنع روسيا من مواصلة التعاون مع إيران.

وبعد تقديم هذا العرض الأمريكي لروسيا، إستطاعت الولايات المتحدة من إستمالة الموقف الروسي إلى جانبها بعض الشيء، ففي تموز (1999) أصدر رئيس روسيا السابق – يلتسن – قانوناً خاصاً بالسيطرة على الصادرات الفيدرالية والذي عدّ رسمياً أنّ بيع وتصدير المواد المرتبطة ببرنامج (منع أنتشار الأسلحة النووية)، لإيران يعد نقضاً للقانون.

ولكن هذا التقارب الأمريكي – الروسي بشأن إيران لم يحد من إصرار روسيا وايران على الإستمرار في التعاون بينهما. ففي العام (2000) قررت ايران وروسيا زيادة وتوثيق التعاون العسكري والنووي فيما بين الطرفين، مما جعل الولايات المتحدة تعرب عن قلقها. وقد صرحت الولايات المتحدة على لسان المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية (أنّ من شأن هذا التعاون تعريض أمننا وأمن حلفائنا للخطر)، وكان وزير الدفاع الروسي أعلن عزم بلاده عن بيع أسلحة لإيران رغم الإعتراضات الأمريكية، وقال (فيلبس ريكر) المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية: "**أنّ واشنطن تشعر بالإنزعاج من تقارير صحفية حول محادثات وزير الدفاع الروسي [أيغور سيرغييف] مع المسؤولين**

الإيرانيين"، وإشار إلى أنّ تلك التقارير التي لم يحددها أفادت بأن روسيا مستعدة لتزويد إيران بغواصات، وصواريخ، ومعدات عسكرية أُخرى.

وعلى عكس ما توقع الكثيرون، فقد رفضت روسيا التهديدات الأمريكية لها، وإستمرت في التعاون مع ايران، وفي هذا السياق جاء نص البيان المشترك الذي أصدرتاه حكومتا البلدين أبان زيارة مسئول الأمن القومي الإيراني إلى روسيا في العام 2000، والذي أكد أنّ البلدين (روسيا، وإيران) سوف ينفذان كل إلتزاماتهما المتبادلة فيما يتعلق بالتعاون العسكري النووي، وأنّهما لن يقبلا أي تدخل من أية دولة ثالثة في هذا الخصوص. وتأكيداً لذلك قامت موسكو بالإنسحاب من إتفاق " غور – تشيرنوميردين " لعام 1995 بشأن إيران، لتفسح لنفسها المجال نحو مزيد من التعاون العسكري الذي أسهم في تحسين أحوالها الاقتصادية، مثلما مهد في نفس الوقت لكسر الطوق الإقتصادي الذي كان مفروضاً على إيران.

وفي شباط من العام 2000، أصدر مركز حظر إنتشار الأسلحة النووية التابع لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية تقريراً بشأن جهود إيران من أجل الحصول على التكنولوجيا النووية من روسيا، وقد أفاد هذا التقرير أنّ الشركات الروسية كانت مستمرة في بيع السلع، والمواد، والعلوم المختلفة المرتبطة بالصواريخ البالستية إلى إيران، بل سمحت بزيادة وتنمية مساعداتها المرتبطة بالصواريخ والمقدمة لكل من سوريا والهند. وقد إستطاعت إيران من تسريع وتطوير صاروخ شهاب-1، والذي خضع للتجربة لأول مرة في العام 1988، عن طريق حصولها على التكنولوجيا والمواد التي تحتاجها من الشركات الروسية.

وعلى أثر هذا التقرير بدأت الولايات المتحدة بالتلويح بفرض عقوبات على الشركات الروسية التي تبيع الأسلحة لإيران، على غرار قانون (داماتو) الذي عاقب الشركات التي تتعامل مع ايران، ولكن روسيا قللت من تهديد الولايات المتحدة بفرض عقوبات على الشركات التي تبيع الأسلحة لإيران، وقال وزير الخارجية الروسي (أيغور أيفانوف)، أنّ روسيا وحدها هي التي تحدد شركائها التجاريين، دون أن يشير إلى إعلان بلاده رفضها إيقاف خفض مبيعات الأسلحة التقليدية الذي تم مع نائب الرئيس الأمريكي السابق آل غور في العام 1995، إذ أكدت الإدارة الأمريكية على أن روسيا أبلغتها بأنها لم تعد ملتزمة بإتفاق (آل غور – شرنومردين) لعام 1995، الذي يمنع روسيا من توقيع عقود جديدة لبيع الأسلحة لإيران.

وقد علق (فيلبس ريكر)، المتحدث بإسم الخارجية الأمريكية بتاريخ 18 كانون الأول 2000، بالقول: " **إنّ المبيعات العسكرية الروسية لإيران تعرض المصالح الأمنية القومية للولايات المتحدة وحلفائها وأصدقائها في المنطقة للخطر، ولكن الولايات المتحدة وفي ظل أية إدارة سوف لن تسمح للسياسة الروسية أنّ تتجاوز حدودها بدور إستراتيجي يتقرب من المنطقة العربية ومياه الخليج الدافئة عبر إيران، ولا يهملون الحسابات المستقبلية التي تضع روسيا إلى جانب الصين في موقع استراتيجي مهم وهو منطقة آسيا وأطرافها**".

وقد إنتقد الرئيس الروسي (فلادمير بوتين) هذه التصريحات، وأضاف قائلاً: " **إنّ دولة واحدة هي الولايات المتحدة تتجاوز حدودها الدولية بكل السبل**"، وإشار إلى إنّ تعامل الولايات المتحدة مع الدول بهذا الشكل، هو تعامل خطر جداً أذا لم يعدّ أحد يشعر بالأمان أو أن بوسعه اللوذ بالقانون الدولي.

وفي اذار 2001، وفي أثنـاء لقـاء الـرئيس الأيـراني في روسـيا أعلـن الـرئيس الـروسي (فلاديمير بوتين) إلتزامه بتأسيس علاقات أعمق مع إيران حول برنامجها للطاقـة النوويـة، إذ تم التوقيع على إتفاق واسع بين روسيا وايران، كما أكد الرئيس الروسي عـلى أنّ إتفـاق 1995، بين الولايات المتحدة و روسيا، والقاضي بعدم بيع أسـلحة تقليديـة إلى إيـران هـو إتفـاق (ميـت)، ونتيجـة لتعميـق التعـاون فـيما بـين روسـيا وايـران، تعـرض عـدد مـن المؤسسات والمعاهد التكنولوجية الروسية لعقوبات أمريكية، ولكنها عملياً لم تكن مـؤثرة في هذه المؤسسات بقدر ما كانت مفيدة لإيران، إذ لم تر هذه المؤسسات بداً من تـدعيم تعاونها مع إيـران لتـوفير الـسيولة اللازمـة لأبحاثهـا، مثـل: جـامعتي (تنكيـت ومنلـيس) للتكنولوجيا واللتـين تعرضـتا للعقوبـات في العـام 1999، بـسبب تعـاونهما مـع إيـران في مجالات التكنولوجيا ذات الإستعمال المدني المتعلقة بأبحاث الماء الثقيل، ونظائر الليزر.

وفي ايار2001، حـذر وزيـر الخارجيـة الأمـريكي الـسابق (كـولن بـاول) مـن أنّ هـذا التعاون الروسي – الإيراني قد يلحق الـضرر بالعلاقـات الأمريكيـة – الروسـية إذا تبـين أنّ روسيا أقدمت على مساعدة إيران في تطوير إسلحة للدمار الـشامل، وجـاءت تـصريحات باول بعد يومين من بدء روسيا شحن الصومعة الخاصـة بمفاعـل نـووي إلى إيـران، وقـال بـاول: " إنّ الولايـات المتحـدة أجـرت مـع الـروس إتـصالات ومناقـشات حـادة نوعـاً مـا، وأوضحت لهم أنّ أي شيء يؤدي إلى تمكين إيران من تطوير أية إسـلحة للـدمار الـشامل، وخاصة الإسلحة النووية ووسائل إطلاقها، ستعدّهُ واشنطن أمراً باعثاً على القلق، وسيكون له أثر سلبي في العلاقات بين البلدين "، وأوضح أنّ الروس أجـابوا بـأنهم يتفهمـون ذلـك، وأنهم لن يبيعوا مثل هذه الأشياء مضيفاً أن الولايات المتحدة لا تعتزم فرض عقوبـات أو إتخاذ أي إجراء آخر بصدد هذه الصفقة في هذه المرحلة.

وفي محاولة من روسيا لتهدئة المخاوف الأمريكية الناجمة عن التعاون الروسي – الإيراني، وافقت روسيا على إجراء مراقبة أمريكية لأنشطة الشركات الروسية ومعاملاتها مع الدول التي تثير القلق ومخاوف الولايات المتحدة، مثل: إيران، إذ قامت روسيا بتكرار تعهدها السابق بشأن تعديل القوانين فيما يخص تعاونها النووي مع إيران، أيضاً أعلنت روسيا أنها لن تقوم بتصدير تكنولوجيا نووية – قابلة للإستعمال العسكري – إلى إيران، هذا بالرغم من أنّها أعلنت الإستمرار في تقديم التكنولوجيا النووية التي إتفقت عليها مع إيران، والتي يمكن أستعمالها في برنامج الأسلحة النووية الإيراني.

لقد سعت الإدارة الأمريكية على وقف التعاون العسكري بين روسيا و إيران بهدف إفساح المجال قُبالة تدعيم نفوذها الإقتصادي والعسكري في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، وإقامة منطقة عازلة أمام الحضور الروسي – الإيراني بها، وإرساء مبدأ جديد للتفاهم الإقتصادي حول تقاسم ثروات بحر قزوين. فقد لجأت الولايات المتحدة إلى سياسة الحصار، وفرض العقوبات ضد روسيا والدول التي تتورط في عمليات تصدير أسلحة أو تكنولوجيا عسكرية متقدمة لإيران، إذ قامت بفرض عقوبات على أكثر من سبعة عشر معهداً، وجامعة عسكرية وعلمية روسية تتعاون مع إيران في المجالات العسكرية والتكنولوجيا الخاصة بصناعة الأسلحة والمعدات الحربية.

وفي الجانب الآخر فقد بذلت روسيا جهوداً هائلة في الشرق الأوسط من أجل أنّ تحافظ على مكانتها الدولية والإقليمية، وكذلك أيضاً لمراعاة مصالحها المالية عن طريق تطوير البرامج النووية الإيرانية، وكان اقتراح روسيا بتخصيب اليورانيوم الإيراني على الأراضي الروسية واحداً من أهم موضوعات التعاون بين إيران و روسيا، وقد تبادلت العديد من الوفود الإيرانية و الروسية الزيارات لتوضيح الأبعاد والزوايا التي ترضي الطرفين، ويعتقد المسؤولون في

روسيا أنّ من حق روسيا أنّ تتعامل على الساحة الدولية بالشكل الـذي يـؤمن في المرتبـة الأولى مصالحها القومية والدولية.

إذ أدركت روسيا بأن إنتهاء الحرب الباردة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكيـة. لم يستطع إزالة السياسة التنافسية بينهما، وأنّ سياسة الولايات المتحدة تجاهها لم تكن يوماً يراد لها تأصيل الثقة أو إقامة تعاون مشترك.

كما أنّ التوجه الروسي في دعم إيران بالسلاح التقليدي، ومـساعدتهُ لهـا عـن طريـق تقديم خدمات روسيا في المجال النووي، يُعدّ في أحد أهم جوانبه تعبيراً عن الإحباط مـن ضآلة حجم المساعدات الإقتصادية الأمريكية والغربية المقدمة إلى روسيا، فضلاً عن ذلـك أنّ كثيراً من عناصر السياسة الخارجية الروسية تبدو إنعكاساً للإحباط الروسي الشديد من الموقف الأمريكي من مسألة بناء شبكة للدفاع الصاروخي المضاد للـصواريخ البالـستية، إذ تُظهر إدارة الرئيس الأمريكي جورج بوش إصراراً قوياً عـلى مواصـلة تنفيـذ هـذا البرنـامج، رغم ما يمثله ذلك من إنتهاك لمعاهدة حظر الصواريخ البالـستية الأمريكيـة – الـسوفيتية لعام 1972.

لذا فأن الروس ومن واقع خبرة سياسية عتيدة، بدؤا وبشكل عملي في تجسير علاقاتهم الخارجية (على أُسس براغماتية بحتة) مـع قـوى سياسـية، وإقتـصادية، دولية، وإقليميـة أخـرى وبالـذات مـع دول الجـوار، وكانـت تـصريحات الجـنرال أيفاشوف (أحد كبـار رجـالات وزارة الـدفاع الروسـية) تكـشف أُصـول إتجاهـات السياسة الخارجية الروسية عندما قـال: " **إنّ مـصالح الأمـن القـومي الـروسي لا تعتمد على العلاقة مع الولايـات المتحـدة بقـدر مـا تعتمـد عـلى علاقـة روسـيا بجيرانها** "، لذا فقد جاء إنفتاح روسـيا عـلى إيـران ترجمـة عمليـة لنظريـة ذلـك الجنرال الروسي، وتلك العلاقات التي تجمعها قواسم مـشتركة جيوبولتيكيـة عـدّة

على رأسها المصالح المشتركة في بحر قزوين ومنطقة القوقاز الغنية والحد من التأثير التركي في جمهوريات آسيا الوسطى، وخصوصاً تشجيعها للأقليات التركيـة في تلـك المنـاطق عـلى الأنفصال، فضلاً عن المـردود المـادي الهائـل الـذي تـدرهُ مبيعـات الأسـلحة والتكنولوجيـا النووية المتطورة إلى إيران.

وقد إستطاعت روسيا خلال عقد التسيعينات من القرن الماضي من تـدعيم علاقاتهـا مع دول الخليج العربي لمساعدتها في حل أزماتها الإقتصادية، وقد إعتمـدت في ذلـك عـلى التعاون العسكري خصوصاً مع إيران، وقد أثار التوجه الروسي نحو منطقة الخليج العـربي قلق الولايات المتحدة التي عدّت أنّ الوجـود الـروسي في هـذه المنطقـة يمثـل خطـراً مـن زاويتين:

أولاً: إنّ روسـيا يمكـن أن تـصدر أسـلحة دمـار شـامل لـبعض دول المنطقـة خاصـة المعادية للولايات المتحدة، مثل: أيران.

ثانياً: إنّ الوجود الروسي لن يكون متوافقاً مع السياسة الأمريكية، بل سـيكون حجـر عثرة قُبالة تحقيق الأهداف الأمريكية في المنطقة، وعلى الرغم مـن التعـاون الـذي أبدتـه روسيا في الحرب الأمريكية على أفغانستان في العام 2001، إلاّ أنّ ذلك لم يُسهم في أحداث تقارب بين الدولتين، بل على العكس إزدادت حدة التـوتر في العلاقـات بيـنهما في أعقـاب شن الحرب على العراق التي عارضـتها روسـيا بـسبب المـصالح الروسـية في العـراق التـي يمكن أنّ تهدد بوجود عسكري – أمريكي في العراق.

ولذلك فقد رأت روسيا أنّ بناء علاقات متينة مع دول الخليج العربي هـو ضمان لإستقرارها الإقتصادي وتـدعيم لنفوذهـا الـدولي. وبـدأت روسـيا منـذ بداية عقد التسعينات من القرن الماضي بالتحرك على دول تتعارض سياسـاتها مع سياسة الولايـات المتحـدة مـن أجـل ضـمانها شريـك مـستقبلي، وحليـف

أقتصادي، وكانت من هذه الدول (إيران)، فقد أمدت روسيا إيران بالإسلحة التقليدية، وكذلك مساعدتها في برنامجها النووي، ولكن كانت السياسة الروسية حيال البرنامج النووي الإيراني تتحرك بين خيارين:-

1. الإستقرار الإستراتيجي.
2. المنافسة الإستراتيجية.

فقد أضطرت روسيا الإلتزام بتعهداتها في علاقاتها مع الغرب من جانب ومواصلة دعمها النسبي لإيران من جانب آخر. ومع أنّ روسيا لم تستسلم لكل المطالب الأمريكية القائمة على قطع التعاون مع إيران إلاّ أنّها عملت على مراعاة وجهات نظر الولايات المتحدة.

ولقد رأت الولايات المتحدة بأنّها يجب إلاّ تدّع روسيا تتمتع بمكانتها الحقيقية على المستوى الدولي والإقليمي، ولهذا عملت الولايات المتحدة على منع الدول من التعاون النووي مع إيران، وقامت الولايات المتحدة بمآذارة الضغط والإغراء للدول التي كان يقال أنّها تمد إيران بالعتاد النووي، ومن بين هذه الدول روسيا، والصين، والأرجنتين، والنمسا، ومالديفيا، وأوكرانيا، وكوريا الشمالية، وجمهورية التشيك، وجنوب أفريقيا، وباكستان.

وقد إستعملت الولايات المتحدة منذ العام 1997، العديد من الوسائل للضغط على روسيا في عهد يلتسن من أجل منعها من التعامل مع إيران، ومن هذه الوسائل:

1. خلقت الولايات المتحدة رأياً عاماً بأن روسيا كالإتحاد السوفيتي السابق تمثل تهديداً للأمن والسلام العالمي عن طريق دعمها لدول داعمة للإرهاب مثل إيران.

2. عملت الولايات المتحدة على إنتزاع هيبة روسيا من خلال جس نبض الأخيرة عن طريق توجيه ضربات موجعة لحليفتها التقليدية صربيا في آذار من العام 1999.
3. التدخل بشؤون روسيا الداخلية بشكل سافر.
4. فرض العقوبات على العديد من الشركات الروسية التي أبدت تعاوناً ملحوظاً مع إيران.
5. وقف المساعدات المالية لروسيا الموجهة من الدول الأوربية من أجل مساعدة الإقتصاد الروسي.

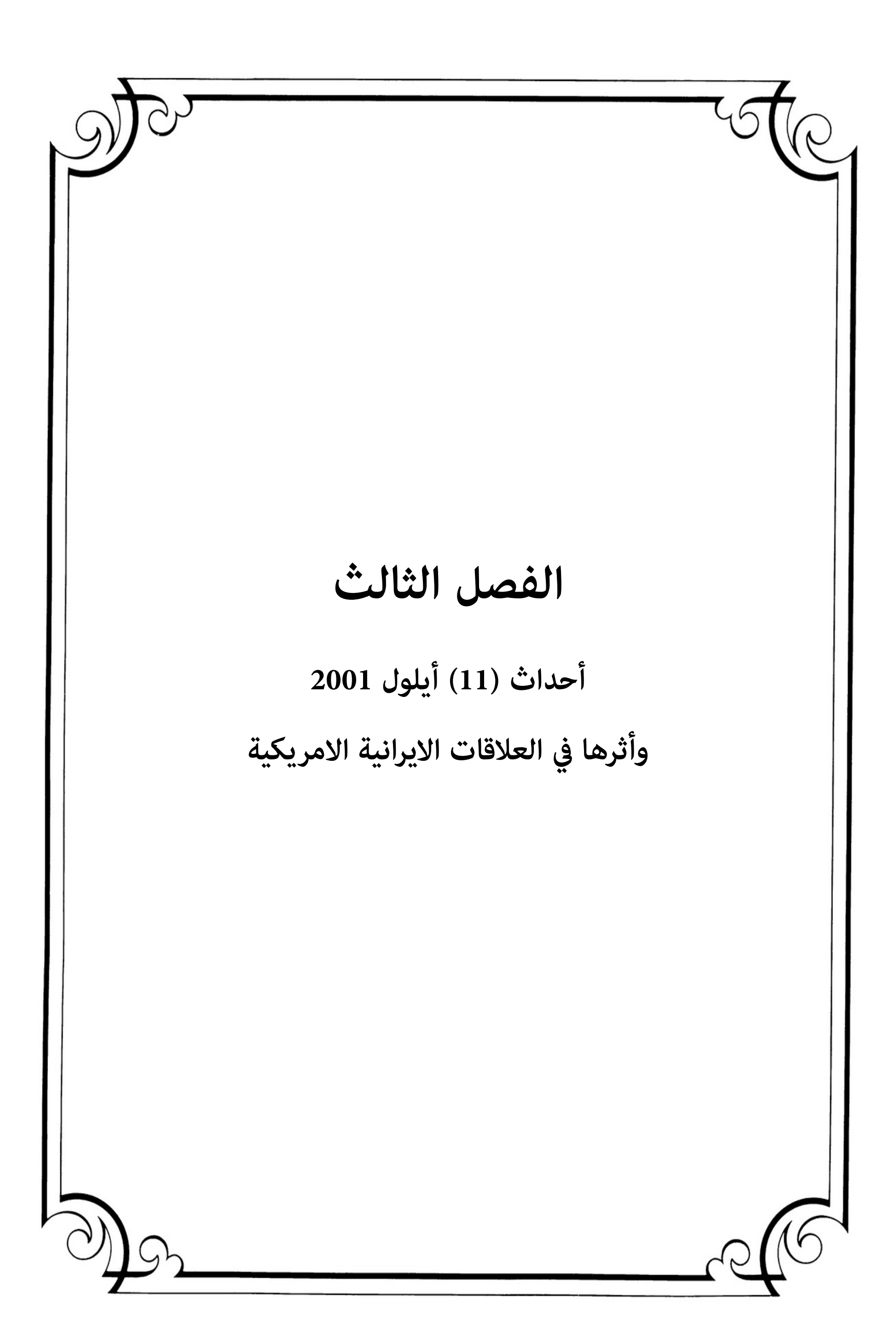
وبالرغم من استمرار التعاون بين روسيا و إيران رغم الضغوطات الأمريكية على روسيا، إلاّ أنّ روسيا بدت متخوفة من البراغماتية الإيرانية التي قد تدفعها في حال تحسن علاقاتها مع الولايات المتحدة إلى زعامة المنطقة إقليمياً بالتوافق مع الولايات المتحدة بحيث تعود إيران إلى تأدية الدور الذي كانت تؤديه أيام (الشاه)، ولذلك فأن روسيا رأت أنّ التعاون مع إيران يجب إنّ يتم على وفق أُسس تُبقي إيران فيها محتاجة الى موسكو.

وفي الجانب الآخر، رأت أيران أن تعاونها مع موسكو سيحول دون تمرير المشاريع الأمريكية، ويمنع تأثيراتها السلبية في إيران.

وقد أبدت الإدارة الأمريكية تخوفها من التقارب الروسي – الإيراني، الذي يأتي بكل أبعاده ليُمثل تهديداً مباشراً للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج العربي، وبحر قزوين وآسيا الوسطى والقوقاز، وهذا التهديد يتمثل بزاويتين:-

1. إمكانية قيام روسيا وإيران بتكوين تحالف إستراتيجي تضمان إليه الصين والهند بغية إقتسام ثروات تلك المناطق مع تحجيم للنفوذ الأمريكي بها.
2. القلق الذي تسببه روسيا للولايات المتحدة من جراء تزويدها لإيران بكميات وأنواع متعددة من الأسلحة الروسية خصوصاً أسلحة الدمار الشامل، وأدوات توصيلها، فضلاً عن التكنولوجيا العسكرية المتطورة، ورغم حرص روسيا على طمأنة الولايات المتحدة من هذه الناحية، والتأكيد على حصر تعاونها العسكري مع إيران في مجال الأسلحة التقليدية، إلاّ أنّ الإدارة الأمريكية ظلت قلقة من هذا التقارب المثير.

وكانت ضريبة هذا التعاون الروسي – الإيراني، هو تعرض إيران لعقوبات اقتصادية، ومنعها من الحصول على التكنولوجيا اللازمة لتحقيق النمو الإقتصادي وتطوير القدرة العسكرية والتكنولوجيا، إذ تعرضت إيران لأنواع متعددة من الضغوط الأمريكية، وقد سعت الأخيرة إلى التضييق على إيران والوصول – بقدراتها التأثيرية – إلى حدها الأدنى، إذ فرضت الولايات المتحدة حظراً على كل أنواع التكنولوجيا تحت دعوى أمكان إستعمالها بشكل مزدوج في النواحي المدنية والعسكرية مُستعملة سياسة العقوبات المعلنة، وساعية إلى إيقاف التعاون العالمي مع إيران لتنمية قدراتها التكنولوجية خاصة النووية منها.



الفصل الثالث

أحداث (11) أيلول 2001

وأثرها في العلاقات الايرانية الامريكية

الفصل الثالث

أحداث (11) أيلول 2001

وأثرها في العلاقات الايرانية الامريكية

من المؤكد أنّ الهجمات التي شهدتها كل من نيويورك وواشنطن في الحادي عشر من أيلول 2001، والتي إستهدفت برجي مركز التجارة العالمي والبنتاغون، تُعدّ من أبرز أحداث بدايات القرن الحادي والعشرين، وهذا لا يرجع إلى أعداد الضحايا، وحجم الخسائر المادية المباشرة وغير المباشرة التي نجمت عنها فحسب، ولكن يرتبط أيضاً بالدلالات العميقة التي مثلتها هذه الأحداث بالنسبة الى دولة تُعدّ القوة العظمى الوحيدة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، إذ أصابت هيبتها في إستهداف أهم عنصرين تستند إليها، وهما: القوة العسكرية، والقدرة الإقتصادية والمالية، فضلاً عن ما سببته هذه الهجمات من تداعيات وتحولات في السياسة الخارجية الأمريكية، وبخاصة في ظل إنطلاق ما أسمته الولايات المتحدة بـ (الحرب ضد الإرهاب)، والتي بدأت أولى مراحلها في أفغانستان في 7 / 10/ 2001، وهي حرب أكد المسؤولون الأمريكيون، أنّها ستكون طويلة ومتعددة الأساليب.

وقد قدمت أحداث 11 أيلول ذريعة قوية للإدارة الأمريكية كي تترجم نزوعها الجامح للهيمنة على المنطقة إلى سلوك عملي، وكان إنتماء المتهمين بتنفيذ العملية إلى دول عربية يفترض أنها صديقة للولايات المتحدة، حجة للقول بأن: "**منطقة الخليج العربي باتت معملاً لتصدير الإرهابيين، سواء بسبب نظمه السياسية الإستبدادية، أو مناهج تعليمه المتخلفة التي تحض على الكراهية، ومن هنا يجب إصلاحها**". إذ أعطت هذه الأحداث فرصة ذهبية للمحافظين الجدد لتحقيق جدول أعمالهم الذين سعوا إلى تنفيذه دون نجاح قبل (11) أيلول (2001) بكثير.

فمنذ (11) أيلول، تُخضع الولايات المتحدة كـل شيء للحـرب ضـد الإرهـاب، إذ أنّهـا تعيد قراءة كل شيء مـن منطلـق متتطلبـات هـذه الحـرب (مـن منطلـق الـشك المـبرر) والإرتياب في الآخر، من منطلق إرجاع كل تحركاته لأغراض (شريـرة)، وإلى صـنع (محـاور شر).

ويبدو أنّ الإدارة الأمريكية لم تر لمدة تهديداً محدداً تركز فيـه، فأحيانـاً كـان يتمثـل هذا التهديد في الخطر الإسلامي، وأحياناً أخرى كان ينبع من دول أقليمية (مارقة)، مثـل: إيران والعراق وليبيا، وأحياناً أُخرى كان يتم التركيز في مشكلات، مثل: الجريمة، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل.

وللتأكيد على ذلك فقد تناول الفصل ثـلاث مباحـث، نـاقش المبحـث الأول: سياسـة الولايات المتحدة تجاه مواقف ايران من قضايا الارهاب والتسوية، وتناول المبحث الثـاني: اثر الموقف الاوربي على السياسة الامريكية تجـاه ايـران، وناقـشالمبحث الثالـث: الموقـف الايراني من احتلال العراق.

المبحث الأول

سياسة الولايات المتحدة تجاه مواقف ايران من قضايا الارهاب والتسوية

بعد أحداث 11 ايلول 2001، اكتشفت الولايات المتحدة الامريكيـة أنّ العـدو الـذي إستهدفته على عجلً، وهو تنظيم القاعدة، موجود في بلـد ليـست فيـه أهـداف تـستحق الضرب (أفغانستان)، وظهرت الحاجة لبنـاء تحالفـات دوليـة أوسـع مـن الـسابق لقيـادة حرب دولية شاملة واسعة ضد الإرهاب الدولي، حيث كان.

كذلك فقد بدأت الإدارة الأمريكية في جذب التعاطف الغربي لها، وفي نفـس الوقـت ضم أوربا ودول مـن أسـيا، تحـت المظلـة الأمريكيـة عـن طريـق نـشر الرعـب والخـوف وتضخيم الخطر عند أوربا ودول من آسيا. وتحدث كولن باول عن: "**إنّ مقاومة الإرهاب والدول الراعية له مثل (إيران) تصلح مـدخلاً لمـا هـو أوسـع منهـا، بمعنـى أنّ المـشروع الأمريكي للزمن الجديـد يـستطيع أنّ يأخـذ معـه بهـذا المـدخل الـثلاثي العـالمي (أوربـا، وروسيا، والصين)، حتـى وأن سـلم أطرافـه بدرجـة مـن الـشراكة مـع الولايـات المتحـدة الأمريكية في تدبير أمور الزمن الجديد**".

ورأى (كولن باول)، إنّ من ضرورات نجاح المشروع الأمريكي هو التوصل (لتسوية في الصراع العربي – الإسرائيلي)، إذ (رأى كولن باول) أنّ منطقة الشرق الأوسط تموج بالعـداء المتزايد للولايات المتحدة الأمريكية.

ونستشف من تصريحات المسؤولين الأمريكيين تأكيـدهم أيـضاً عـلى أهميـة تعـاون الحكومات ومجموعات إجتماعية أُخرى لإنجاح (حربهم على الإرهاب).

أمـا الجانـب الآخـر في سياسـة الولايـات المتحـدة الأمريكيـة الـذي أزدادت أهميتهُ بعـد أحـداث 11 أيلـول في المنطقـة هـو التأكيـد عـلى (حمايـة الأنظمـة

السياسية التابعة لها)، وهذا أمر ضروري لما لها من مصلحة في هذا الأمر، إذ أنّ هذه الأنظمة توفر الغطاء اللازم للولايات المتحدة الأمريكية لتغيير معالم هذه المنطقة كما أنّ هذه الأنظمة تحفظ للولايات المتحدة الأمريكية إمتيازات النفط، والمشاركة في الأسهم، وهي تلك التي فتحت أسواقها امام التجارة الأمريكية، وهذه الأنظمة هي نفسها المتحالفة مع الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع إرساء السلام في المنطقة، والقضاء على من يحاول عرقلة المشروع الأمريكي في المنطقة.

وكذلك فأن محاولة الولايات المتحدة الأمريكية اللحاق بإيران، وإلصاق التهم، بها مثل (الإرهاب، ودورها غير المساعد في إرساء السلام في الشرق الأوسط) قد تطور إلى حد دفع الدول الأوربية لتشويه صورة الزعماء الإيرانيين، إذ أعلنت وزارة الداخلية النمساوية في 5 /7 /2005، إنّ محققين نمساويين فتحوا تحقيقاً فيما إذا كان الرئيس الإيراني المنتخب (محمود أحمدي نجاد) متورطاً في إغتيال الزعيم الكردي (عبد الرحمن قاسملوا) في العام 1989، في فينا، وأكد متحدث بإسم الوزارة أنّ المحققين طلبوا من أجهزة مكافحة الإرهاب بالوزارة التحقيق في القضية.

وهكذا قد أعطت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها الحق بتصنيف الدول إلى (مارقة) و (صديقة)، بعد أحداث 11 أيلول، وشنها حربين ضد أفغانستان والعراق، وإعادة تشكيل المنطقة (الشرق الأوسط)، تحت شعار (محاربة الإرهاب ومحاربة الدول الداعمة له)، وإعتماد أسلوب الحرب الإستباقية، وقد باتت إيران مصنفة ضمن دول (محور الشر)، والمتهمة بدعم الإرهاب والسعي إلى إنتاج أسلحة نووية، في مقدمة الدول المستهدفة من قبل الولايات المتحدة بعد أفغانستان والعراق.

ومن الواضح أنّ أحداث 11 أيلول قد أنتجت (محور الشر)، ووضعت على جدول الأعمال آثار أسلحة الدمار الشامل على الأمن الأمريكي، وفي حين أنّ بوش ومؤيديه قد أصبحوا في مأزق حرج، لأنهم لم يبرهنوا على وجود صلة منطقية بين بلدان، مثل: كوريا الشمالية أو العراق أو إيران من ناحية – والهجمات على برجي التجارة – من ناحية أخرى. فحتى إيران التي حاولت حكومتها الإسلامية تدعيم علاقاتها مع أوربا وباقي أنحاء العالم، فأنها لم تُلبِ المعايير المطلوبة من قبل الإدارة الأمريكية للخروج من خانة (الدول المارقة).

وقد قُدِمَ للرئيس بوش تقريراً في 17 / 1 / 2001، من قبل مركز واشنطن للسياسة، يختص بشرح حالة الوضع في منطقة الشرق الأوسط، تضمن التقرير توصيات للرئيس يجب إتباعها، وقد جاء في التقرير: "**طالما واصلت إيران تهديد الإستقرار الإقليمي عن طريق سعيها لتطوير سلاح نووي، وتخريب لعملية التسوية، وتسليح حزب الله في لبنان، وتأييد (الإرهابيين الدوليين)، عليك أنّ تواصل الضغط على إيران، وفي الوقت نفسه نقترح حل القضايا الخلافية عن طريق عملية متبادلة مقابل مآذارة الضغط على إتباع التيار المتشدد في الحكومة الإيرانية**".

على أحد المستويات تمثل الأزمة الأمريكية – الإيرانية صداماً ثقافياً وأيديولوجياً بين نظامين مختلفين للسياسة والحكم، ولكن وصف إيران بالشيطانة يعكس على مستوى أعمق تصلباً في ما يدركه المسؤولون الأمريكيون ويخشونه، وهو أن نظام الحكم الواقع تحت هيمنة الفقهاء يستعمل الإسلام، ويسيء إستعماله لمهاجمة المصالح الحيوية للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها القوميين، وترى الولايات المتحدة أن أهمية إيران تكمن في إستحضار الفكر الاسلامي بهدف المضادة المباشرة للغرب العلماني وللدول التابعة له في الشرق الأوسط.

إنّ اتهامات الولايات المتحدة لإيران على أنّها داعمة للإرهاب، ومصدرة له، والساعية لتخريب وأفشال المخططات الأمريكية في المنطقة هو ليس بجديد، فهـذه الإتهامـات لهـا جذور تمتد الى ما قبل الهجمات على نيويورك وواشنطن، ولكنـه لم يكـن بـذات الفعاليـة فيما بعد الأحداث، فقد أججت الأحداث النزوع الأمريكي نحو الهيمنة، وأظهـرت النيّـات العدوانية تجاه الدول الإسلامية، إذ إستغلت الهجمات عـلى نيويـورك وواشـنطن لتـأجيج الخوف، والرعب، وتضخيم الخطر عند الرأي العـام، لتبريـر الـسلوك العـسكري الأمـريكي الخارجي.

إذ يُذكرنا نشر الخوف والرعب داخل الولايـات المتحـدة الأمريكيـة بمـا حـدث أبـان الحملة ضد الإرهاب في حقبة ريغان، خصوصاً عنـدما أبلـغ الـرأي العـام مـن قبـل إعـلام ملتزم بأن (فصيل إغتيالات ليبي) قد دخل الولايات المتحدة الأمريكيـة، وحـاول مطـاردة الرئيس خلال مدة رئاسته الأولى، ولم يتأكد شيء من هذه المزاعم.

إنّ الأمر الذي أدى الى تزايد مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من الجماعـات المعادية لها في عقد التسعينات من القـرن المـاضي، (حقبـة كلينتـون الرئاسـية)، هــي الهجـمات التــي إسـتهدفت القـوات المـسلحة، والمنـشآت الدبلوماسـية الأمريكيـة في الوطن العربي، وشرق أفريقيا، والصومال في العام 1993، والكويت 1993، إذ المحاولة المزعومة والمخطط لها لاغتيال الرئيس الأمريكي الأسبق (جورج بـوش الأب). وتفجـير القنابل في الرياض 1995، وتفجير الخبر في العـام 1996، وتفجـير الـسفارة الأمريكيـة في نيروبي / كينيـا 1998، وتفجـير الـسفارة الأمريكيـة في دار الـسلام / تنزانيـا 1998، وأيضا المؤامرات المتنوعة لـشن هجـمات في إثنـاء إحتفـالات بـدء الألفيـة الثالثـة في

الولايات المتحدة وغيرها في العام 2000، وتفجير المدمرة الأمريكية (كول) في العام 2000.

إذ أدت هذه الإحداث إلى إزدياد قلق ومخاوف الولايات المتحدة من دعم إيران للإرهاب الدولي، والحركات الإسلامية المتطرفة، ومحاولاتها لتقويض عملية السلام العربية - الإسرائيلية، واغتيالها للإيرانيين المنشقين في الخارج والإساءة لحقوق الإنسان الإيرانية، وإنشائها لبنية إستراتيجية تضمن الأسلحة التقليدية، وأسلحة الدمار الشامل، وفي الجانب الآخر ما زالت إيران تعدّ الولايات المتحدة (الشيطان الأعظم) الذي ساند (الشاه)، وأنحاز ضد الحركات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

ويمكن الإشارة إلى أنّه منذ بدء رئاسة (بيل كلينتون) ومسؤولو الإدارة الأمريكية يعربون عن إعتراضات شديدة على سياسات إيران التي يعدّونها (خارجة عن القانون الدولي)، ولم يخف هؤلاء المسؤولون مخططهم الرامي لعزل إيران، وإحتوائها لإرغامها على تغيير مسلكها التهديدي. وصرح (كلينتون) بأن سياسات إيران تشمل معارضتها النشطة لعملية السلام العربي - الإسرائيلي، ودعمها للإرهاب المحلي والدولي، وسعيها للحصول على أسلحة نووية، ونتيجة لهذا الأمر فقد أصبحت إيران خطراً لا على جاراتها فحسب بل على المنطقة بأكملها.

وقد وصف وزير الخارجية الأمريكي السابق (كريستوفر) مشاعر (كلينتون) بقوله: " **إنّنا نعدّ أفعال إيران تهديداً رئيساً لمصالح الولايات المتحدة والأمن الدولي، ونحن عازمون على أيقافها** ". فيما يذهب رئيس لجنة العلاقات الدولية في مجلس النواب الأمريكي (بنجامين غيلمان) الى أبعد من ذلك معادلاً بين الخطر الكامن لإيران إذا تزودت بأسلحة نووية، خطر (النازية العسكرية).

وفي أكثر من مناسبة، إتهم (كلنتون) إيران بالسعي الى زعزعة المنطقة وتدمير السلام عن طريق دعمها للإرهابيين، وتوقها الجامح لإمتلاك الأسلحة النووية، ورفض (كلينتون) حجج بعضٍ من مستشاريه الذين رأوا بأن الحوار لا التصدي هو السبيل الأفضل لتغيير المسلك الإيراني، إذ رأى كلينتون "**إنّ إيران وسعت دورها كمصدر إلهام للإرهابيين، ودافعاً لإجورهم**"، ولذلك يجب على الإدارة الأمريكية إعلان الحرب على الإرهاب في شتى أرجاء العالم، وخاصة على بعض (دول الشرق الأوسط)، والتي ترعى الموت لقتل السلام.

وفي محاضرة (لأنتوني ليك) في جامعة هاردفرد في 21 تشرين الأول 1993، ذكر: " **إنّ الولايات المتحدة تواجه اليوم مثلما كان الحال في الأربعينات موجة نحو الإنزواء، غير أنّ مصلحتنا تتطلب منا تصحيح هذه الموجة، ولكن مهمتنا اليوم ُتعدّ أصعب بكثير، لأنّنا نقوم بها في أوضاع تختلف عن الإوضاع التي كانت سائدة في العشرينات، إذ ليس هناك تهديد محدد يمكن تعبئة الرأي العام ضده** ".

وأشار مسؤولون آخرون في إدارة كلينتون إلى الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وإيران على أنّها تصادم لا من أجل المصالح القومية فحسب، وأنّما أيضاً من أجل القيم، وإثبات وجودية الزعامة الأمريكية في الخارج، ففي شهادتين قُبالة لجنة الأعمال المصرفية، والأسكان، والشؤون الدولية المنبثقة عن مجلس النواب في تشرين الأول، وتشرين الثاني 1995 على التوالي، قال وكيل وزارة الخارجية الأمريكية للشؤون السياسية (بيتر تارنف): " **إنّ إيران باقية على رأس جدول الأعمال الدبلوماسي لإدارة كلينتون بسبب سياستها التي تهدد (مصالحنا الصميمية) و (قيمنا) أيضاً**".

ووافقه الرأي كريستوفر، قائلاً: " **إنّ إيران هي النصير الأول للإرهابيين الذين يحاولون إخراج عملية السلام العربي – الإسرائيلي عن مسارها، فكل واحدةً من تلك المنظمات (حماس، الجهاد الأسلامي، حزب الله، الجبهة الشعبية بزعامة أحمد جبريل)، تتلقى من إيران الأموال والتدريبات والدعم السياسي**".

وبصفة عامة، فأن التصريحات الأمريكية الرسمية أجمعت على أنّ مصادر التهديد الرئيسة للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية ترتكز في كل من (إيران، والعراق)، وفي هذا الصدد أكد (وليم بيري) وزير الدفاع السابق في إدارة كلينتون، على أنّ كلاً من إيران، والعراق يمثل تهديداً لشركاء الولايات المتحدة الأساسيين في المنطقة، وقد وصفهما بأنهما دولتان رئيستان متنافستان في كل شئ تقريباً، إلاّ أنّهما تتفقان في شئ واحد هو إتباعهما سياسات تهدد المصالح الأمريكية في المنطقة، كما وأنّهما يمثلان تهديداً خطراً لـ(إسرائيل) ولشركاء الولايات المتحدة العرب الأساسيين، مثل: السعودية، والكويت، وغيرهما من دول الخليج المعتدلة، وهما تعارضان السلام مع (إسرائيل)، فضلاً عن إمتلاكهما أسلحة كيميائية، وبيولوجية، ونظم صواريخ بالستية، وتطويرهما لهذه الأسلحة.

ويُظهر تقرير وزارة الدفاع الأمريكية لعام 1994، بوضوح أنّ للولايات المتحدة (أهدافاً أساسية) في المنطقة من أجل المحافظة على مصالحها تتمثل بمنع أو مواجهة أي تهديد أمني أو عدم إستقرار في الخليج العربي، وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي، ومنع التهديدات الأمنية النووية وغيرها لمصالحها في المنطقة سواء من داخلها أو خارجها، ويركز بشكل كبير في المخاطر الأمنية المتمثلة بكل من (العراق، وإيران) على مصالح الولايات المتحدة المختلفة، فضلاً عن الخطر الموهوم من قبل الحركات الإسلامية في مختلف بلدان العالم

العربي، وعلى الأخص في فلسطين، ومصر، والجزائر، إذ يشجع هذه الحكومات على قمع هذه الحركات وإجتثاثها.

وأشار وزير الدفاع الأمريكي الأسبق (وليم بيري) في العام 1995، في أثناء جولته في منطقة الخليج العربي على خطورة التهديد الإيراني في المنطقة، إذ أشار في أثناء وجوده في الإمارات والبحرين إلى أنّ إيران تحشد قوات كبيرة في الجزر المطلة على مضيق هرمز الذي تمر منه ثلث صادرات النفط في العالم، وقُدر تعداد هذه الحشود بنحو ستة الآف جندي، كما أشار إلى أنّ تلك الحشود تملك أسلحة كيميائية، وجرثومية، وصاروخية، وقد خلص وزير الدفاع هذا الى ما تمثله إيران من خطر وتهديد كبير على أمن منطقة الخليج العربي.

وقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية معظم الدول العربية والإسلامية مسألة خطراً مفروغاً منها على المصالح الأمريكية في المنطقة، والسبب أنّ معظم الدول العربية دخلت حظيرة التحالف الأمريكية منذ وقت حرب تحرير الكويت، وعقدها لإتفاقيات سلام مع (إسرائيل)، والتي إزدادت من مؤتمر مدريد سنة 1991، ولا تزال مستمرة عليها كون أنّها مفاوضات لا بديل لها بالنسبة للدول العربية، والإعتماد فيها يكون على الوسيط العالمي (الولايات المتحدة).

وتتحدى الولايات المتحدة الأمريكية (إيران) لكي تُعيد النظر في سياسة الدعم المتواصل للحركات الإسلامية والمتطرفة ضد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي الجانب الآخر تتهم إيران الولايات المتحدة الأمريكية بخضوع سياسة الأخيرة في الشرق الأوسط لعلاقاتها الخاصة مع إسرائيل، وبرغم أنّ بعض الحركات الإسلامية تعارض بشدة أي تفاهم أو تسوية مع (إسرائيل)، أو أي أعتراف بها، إلاّ أنّ القضية بالنسبة لكثير في الشرق الأوسط ليست تأييد

الولايات المتحدة لدولة (إسرائيل)، بل الحاجة لإيجاد سياسة أكثر توازناً في المنطقة.

وقد وضعت وزارة الخارجية الأمريكية قائمة الدول التي ترعى الإرهاب، أربع منها عربية: (سوريا، والسودان، والعراق، وليبيا، إضافة إلى إيران، وكوريا الشمالية، وكوبا)، وتؤكد وزارة الخارجية الأمريكية أن الهدف الرئيس من سياستها في مكافحة الإرهاب : هو مآذارة الضغط على هذه الدول لكي توقف دعمها للإرهاب، وجعلها تدفع الثمن في حالة إصرارها على تهديد عملية التسوية في الشرق الأوسط، وذلك عن طريق وضع قائمة معلنة بهذه الدول، وفرض عقوبات إقتصادية، ودبلوماسية، وأحياناً عسكرية ضدها (وهو ما يخالف القانون الدولي).

إذ يتحدث تقرير وزارة الخارجية الأمريكية لعام 1994، الخاص بالدول الراعية للإرهاب على أنّ إيران ما زالت أكثر الدول الداعمة للإرهاب الدولي، وتخطط بإستمرار لإفشال عملية التسوية في المنطقة، وتواصل دعمها لحزب اللـه مما يكون تهديداً للولايات المتحدة، كما تدعم إيران كثيراً من المنظمات الراديكالية الآخرى التي لجأت للعنف، كحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحركة حماس والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، كما تعارض إيران أي تسوية مع (إسرائيل) أو الإعتراف بها.

إنّ التزام الولايات المتحدة الأمريكية بعملية التسوية في الشرق الأوسط مسألة لا يرقى إليها شك، إذ أنّ إدارة كلنتون إستمرت بهذا الإلتزام شأنها شأن الإدارات الأمريكية السابقة، علماً أنّ إدارة بوش الأب نجحت لأول مرة بعد (كامب ديفيد) 1978، في جمع أطراف الصراع في الشرق الأوسط على طاولة المفاوضات وجهاً لوجه.

وقـد أكـد (كلنتـون) شـأنه شـأن أي مرشـح إنتخـابي، تأييـده والتزامـه بحفـظ أمـن (إسرائيل) بعدّها الحليف (الـديمقراطي) الوحيـد للولايـات المتحـدة في الـشرق الأوسـط، ولكنه ربما ذهب الى أبعد من ذلك في عدد من المسائل المهمة، منها:-

1. إلتزامه الإعتراف بـ(القدس) عاصمة موحدة لـ(أسرائيل).
2. تأكيده على أنّ الولايات المتحدة الأمريكيـة لـن تفـرض إرادتهـا الـسياسية عـلى الأطراف المعنية تاركة إياها للتوصل إلى التسوية التي يرتضونها.
3. تأكيدهُ للإلتزام الأمريكي بالتفوق النوعي (الإسرائيلي) عـلى مـا عرفـهُ بخـصومها المحتملين.
4. أكد كلينتون معارضة إقامة دولة فلسطينية مـستقلة، وحتـى لايُـتهم بالإنحيـاز البعيد المدى لـ(إسرائيل)، فقد تحفظ في رأيهُ وأشار إلى أنّ الترتيبـات الـسياسية الدقيقة التي في ظلها يآذار الفلـسطينيون حقـوقهم مـسألة يجـب أن لا تتخـذُ الإدارة الأمريكية حولها موقفاً خلال المفاوضات التي تجري بين الأطراف المعنية بهذا الأمر.

وقد ذكر الرئيس السابق (بيل كلينتون) إجراءات عدّة يُمكـن أنّ تـؤدي في نظـرهِ إلى طريق السلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط، منها ما ياتي:

1.إنهاء العرب، وبصورة نهائية، ما أسماه المقاطعة غير القانونية لـ(إسرائيل).

2.إقامة علاقات إقتصادية، وتجارية طبيعية بين (إسرائيل) وجيرانها.

3. إتخاذ الإدارة الأمريكية ما يمكن تسميته مواقف متوازنة في نزاع الشرق الأوسط.

4. تكوين إتفاقيات متعددة الأطراف لحماية البيئة في منطقة الشرق الأوسط.

5.إجبار(الدول المارقة) التخلي عن تنفيذ نيّاتها العدوانية في المنطقة.

إنّ الولايات المتحدة ترى أنّ إيران فعلت ما بوسعها لإضعاف دبلوماسية التسوية في الشرق الأوسط، فايران هي الراعية لـ(حزب الله اللبناني) الذي يستمر في مقاومته المسلحة لـ(إسرائيل)، كما تُقدم إيران دعماً مادياً كبيراً لحركتي (حماس والجهاد الأسلامي) اللتين تدعيان المسؤولية للهجمات التي تنفذ ضد المدنيين الإسرائيليين، ويعمل النظام الإيراني على بناء الصواريخ بعيدة المدى قادرة على ضرب الشرق الأوسط ومعظم أوربا الوسطى، وهو يطور قدرات نووية سرية بإستخدام تكنولوجيا مزدوجة المصدر (أوربية - آسيوية)، وهذا أمر يُمثل خطراً، وتهديداً لأمن (إسرائيل) والمنطقة.

ويُمكن الإشارة إلى إمتلاك الولايات المتحدة الأمريكية مفهوماً خاصة للإرهاب، وتُخضع كل تحركاتها لتعريفها الخاص الذي يرى ؛ (أنّها تعدّ إرهاباً كل ما مس مصالحها ومصالح الدولة اليهودية بأضرار مادية أو معنوية)، وربما في الآونة الأخيرة أضافت الى ما مس مصالح بريطانيا أساساً ودول أوربا بشكل ثانوي، من أضرار ناجمة عن عمليات عنف معادية لها من منظمات مسلحة، مثل: (حزب الله) في لبنان، و (حماس، والجهاد الإسلامي) في فلسطين أو، مثل: (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين)، و (الجبهة الشعبية - القيادة العامة)، و (أيلول الأسود)، و (جبهة التحرير الفلسطينية) قبل عقدين.

وفي الوقت نفسه لم تعر الولايات المتحدة الأمريكية إنتباهاً إلى الإرهاب الإسرائيلي، وما يُمثلهُ من خطر على المنطقة عن طريق جماعاتهِ الدينية الصهيونية المتطرفة، مثل: (كاخ)، و (غوش أيمونيم)، و (هيتحياه)، و (شاس).

وقد عملت المنظمة اليهودية الأمريكية المسماة بـ (عـصبة مناهـضة الإفـتراء، لبنـاي بيرت)، التي تأسست في العام 1913، عـلى أبـراز جوانـب التماثـل في القـيم والنـشأة بـين الولايات المتحدة و(إسرائيل)، ولم تكتفِ العصبة بإلصاق تهمة معاداة الـسامية بالعنـاصر والجماعات المناهضة لــ(إسرائيـل) والـصهيونية، بـل إلـصقتها أيـضاً بالعنـاصر المتعاطفـة والمؤيدة للعرب والفلسطينين.

وتجدر الإشارة إلى الأسباب التي تدفع الولايات المتحدة الأمريكية بالإهتمام بمنطقـة الشرق الأوسط، فنرى العديد من الدوافع المحركة لها تجاه هذه المنطقة، ومنها:

1. إنّ ميراث نحو نصف قرن مـن الحـرب البـاردة دفـع الولايـات المتحـدة الى جعـل موضوع الإسـتقرار عـلى رأس كـل القـيم والمفـاهيم الأخـرى المتعلقـة بـسياساتها الشرق أوسطية.
2. كما أنّ عدم الإستقرار في أثناء الحرب الباردة عُدّ كثيراً ورقةً رابحـةً في يـد الإتحـاد السوفيتي السابق، في حين أنّ ثمن الإستقرار غالباً ما كان يتمثـل في الحفـاظ عـلى الأنظمـة التـسلطية التـي أوكلـت إليهـا - بكـل بـساطة - الى قمـع المـشكلات السياسية بإسم (الإستقرار).

عموماً إن فكرة إرساء السلام في الشرق الأوسط التي تحظى بـإهتمام دولي واسـع في الوقت الحاضر هي ليست بالفكرة الجديـدة، فهـي إسـتندت أصـلاً إلى مـشاركة الإتحـاد السوفيتي، والولايـات المتحـدة، وأعـضاء مجلـس الأمـن بالتـصويت والإجـماع عـلى قـرار مجلس الأمن (242) لعام (1967)، والذي يدعو (إسرائيل) للإنسحاب من الأراضي المحتلة في حرب 1967، بغية إقرار السلام والأمن في المنطقة.

وحول إتهامات الولايات المتحدة الأمريكية المستمرة لإيران، فقد أشارت تقارير المخابرات الأمريكية والإسرائيلية إلى إستمرار دعم إيران لمجموعات، مثل: (حزب الله، و حماس) التي تعارض التسوية في الشرق الأوسط، وكانت هذه المساندة نذير شؤوم بالنسبة للإرتباط المشروط مع إيران.

ومما زاد الأمر سوءاً، هو إطلاق علماء دين وزعماء وقياديين إيرانيين تصريحات عديدة تشير إلى دعم إيران للحركات المسلحة في (إسرائيل) مادياً ومعنوياً، مثل: تصريحات المرشد الأعلى للثورة الإسلامية السيد (علي خامنئي) أبان انتفاضة الأقصى، إذ يرى: "**إنّ الحل النهائي لمشكلة الفلسطينيين يكمن في (الجهاد) ضد النظام الصهيوني الذي لابد من إزالتهُ بالمقاومة المسلحة وحدها**". مع إعلان إيراني بتقديم الدعم المتواصل لحركات المقاومة الفلسطينية كالجهاد وحماس، وهذا أدى بدوره إلى إزدياد المخاوف الإسرائيلية من إيران.

كما أنّ مجيء (محمود احمدي نجاد) إلى السلطة في إيران، وتهديده بـ(إزالة إسرائيل من الوجود)، أدى إلى ازدياد إتهامات الولايات المتحدة و(إسرائيل) لإيران على أنّها تمثل التهديد الخطر على عملية التسوية في الشرق الأوسط.

وقد لقبت (إسرائيل) الرئيس الإيراني (احمدي نجاد)، بـ " الرجل الإرهابي"، وقد نقلت صحيفة الـ (Sunday times) الصادرة في 23-4-2006، عن خبراء أمنيين ومسؤول أمريكي سابق في مجلس الأمن القومي زعمهم أن الرئيس الإيراني (احمدي نجاد) حضر لقاء في نفس العام مع (عماد مغنية) الذي وصفتهُ بأنه " واحد من أكثر الإرهابيين المطلوبين في العالم".

ويرى خبراء مكافحة الإرهاب في البيت الأبيض أنّ (الحل العسكري) مع إيران سيزيد من خطورة الإرهاب، وسيدخل في اللعبة كل من (حزب الله،

والقاعدة)، لكنهم لايرون في ذلك بأساً طالما الإرهاب داخل الدول العربية والإسلامية كما يحصل في العراق وأفغانستان.

وقد دعت إيران أكثر من مرة الى تحرك إسلامي جماعي بإتجاه قطع العلاقات مع (إسرائيل)، وألمحت في غير مناسبة الى أنّ دوراً عربياً وإسلامياً مطلوباً بقوة للوقوف تجاه المآذارات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معبرة أنّه مالم تتخذ الدول الإسلامية موقفاً جماعياً حازماً، فلا نتيجة ترجى من أية مفاوضات أو إتصالات بفرض تهدئة الموقف، وتحسين الوضع.

وركزت إيران في تحركها هذا على مستوى دول منظمة (المؤتمر الإسلامي) بما فيها الدول العربية، ولم تشر إيران صراحة الى الدول العربية التي لها علاقات دبلوماسية أو تجارية مع (إسرائيل).

وقد أثارت إيران المخاوف الإقليمية عندما أجرت مناورات واسعة النطاق في شهر حزيران من العام 1995، أطلقت عليها إسم (عاشوراء) أشتركت فيها مجموعات من وحدات الجيش النظامي والحرس الثوري، إذ نفذت عمليات مشتركة في منطقة واسعة داخل الأراضي الإيرانية، وقامت بمناورات دفاعية وأعلنت إيران بأنّها تجري إستعداداً لمواجهة أي غزو أمريكي محتمل، إذ أعلن قائد الحرس الثوري الإيراني في بيان له: (إنّ المناورات تنقل رسالة واضحة الى أعدائنا، إلاّ وهي قدرتنا على الدفاع عن بلدنا، وكما أنّ هذه المناورات ستؤكد لأصدقاء الجمهورية الإسلامية: إنّ إيران تملك القوة الدفاعية التي يمكن الإعتماد عليها لحفظ السلام والأمن في المنطقة).

وقد حاولت الحكومة الإيرانية التحسين من وضعها السياسي لدرء الحجج عنها، وقد جاء ذلك عن طريق الرمز المدني التجديدي (الرئيس خاتمي)، إذ أُشعرت الإدارة الأمريكية بوجود تغييرات داخل النظام الإيراني، وربط هذه

التغييرات بالإنفراج التام في العلاقة بين البلدين بعد وعود إيران بالتخلي عن دعمها للإرهاب و (حزب الله)، وعرقلة مساعي التسوية مع (إسرائيل) والتوقف عن السعي لإمتلاك الأسلحة الإستراتيجية.

إلى أنّ جاءت أحداث 11 أيلول 2001، إذ صعدت هذه الإحداث من حدة الإتهامات الموجهة لإيران على أنّها دولة ناشطة في دعم الإرهاب والجماعات والتنظيمات المسلحة، وأعلن جورج بوش (الأبن) " أنّنا في حرب مع الأرهاب "، وقد تطرق لهذا الأمر الدكتور أدوارد فيلدز (Dr. Edward Fields)، وهو صحافي أمريكي بقوله: " إنّ جورج بوش (الأبن) قد حول الولايات المتحدة الى بلد ديكتاتوري بوليسي (Police state Dictatorship)، وتوزع الإتهامات على الدول وتصنفها كيفما ترتأي، وعلى إثر هذه الإحداث، فقد إزداد الإعلام المضاد للمسلمين وبعض الدول الإسلامية، ومن جملتها الجمهورية الإسلامية في إيران.

ومن الواضح أنّ أحداث (11) أيلول وسعت قبضة الولايات المتحدة العالمية، وعرضت مفاهيم ومصطلحات، ومن ثم سياسات جديدة خاصة بهذه الدول تتعامل وفقاً لها مع مختلف دول العالم، ويُمكن أنّ نُشير إلى أهم السياسات التي أفرزتها أحداث (11) أيلول:

1. تقسيم دول العالم كافة إلى مجموعتين، أما مع الولايات المتحدة الأمريكية (أي قبول هيمنتها، والخضوع لإرادتها لخدمة مصالحها، وتنفيذ ما يتطلب منها)، أو ضدها، وهو (ما يناقض المصلحة الأمريكية).

2. تكريس مفاهيم وصيغ، ومن ثم مآذارات لم تكن لتتحول إلى سياسة رسمية لولا صيرورة الهيمنة الأمريكية كحقيقة واقعة، مثل: (حق الدفاع الشرعي الوقائي).
3. منحت تلك الأحداث (المبرر و المسوغ) لإستخدام القوة ضد من يعارضها.
4. أعطت لنفسها المبرر والحق للتدخل في شؤون الدول الداخلية بإسم حفظ حقوق الإنسان، وحماية الأمن والسلم الإقليميين.

وعليه، فأن الولايات المتحدة أوكلت لنفسها مهمة قيادة وإدارة العالم بإسم حفظ الأمن والسلم الدوليين عبر مكافحة الإرهاب الدولي، وبأشكال عدة لتحقيق الأهداف المنشودة (عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، وحتى نفسياً، ودعائياً)، والتي تستند بمجملها إلى قواعد خطرة وملتوية قوامها بلوغ مباشر أو غير مباشر للأهداف، وهو أمر ضروري لتحقيق النصر والحصول عليه.

وبدأ التشدد الإيراني في الموقف من الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي يشهد تذبذباً صعوداً وهبوطاً على مدار العام 2002، إذ كان التحرك الإيراني تجاه القضية الفلسطينية مرتبطاً بالضغوطات التي آذارتها على إيران من قبل الولايات المتحدة بعد أحداث 11 أيلول، إلى أنّ جاءت قضية سفينة الأسلحة التي صادرتها (تل أبيب)، والتي كانت متجهة الى الأراضي الفلسطينية، والتي أُثيرت شبهات حول وقوف إيران ورائها مما زادت العلاقات الإيرانية – الأمريكية توتراً، ثم بادرت (إسرائيل) والولايات المتحدة الأمريكية بتجديد إتهاماتها لإيران على خلفية قضية السفينة (كارين ايه).

وفي 2006/5/4 أتهمت نائبة وزير الخارجية الأمريكي لشئون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (تشيني)، إيران وسوريا بأنهما دولتان ترعيان

الإرهاب، وقالت: **" آن لهاتين الدولتين أنّ تتوقفا عن دعمهما للإرهـاب، وزعزعـة الأمـن في المنطقة** "، ووصفت الإنتخابات الرئاسية في إيران بأنّها لم تعكس حقيقة الوضع.

وقد وضعت الولايات المتحدة الأمريكية أربعة شروط أساسية لتطبيع العلاقـات مـع إيران وقد عُرضت هذه الشروط في المواقف الرسمية والدعائية:-

1. عدم معارضة إيران لعملية الـسلام في الـشرق الأوسـط، وإعـتراف إيـران رسـمياً بالنظام الصهيوني.
2. إمتناع إيران عن دعم الجماعات الفلسطينية، مثل:(الجهاد الإسلامي، وحـماس)، و(حزب الـلـه في لبنان).
3. وقف أي مسعى إيراني لإنتاج أسلحة دمار شامل.
4. إحترام إيران لحقوق الإنسان، إذ يعدّ إحترام حقوق الأقليات الدينية، والمذهبية، والعرقية، وحقوق المرأة من أهم الادعاءات المطروحة بحق إيران.

وبالمقابل فقد وضعت إيران عدداً من الشروط لبدء محادثات بين إيـران والولايـات المتحدة أهمها:-

1. إلغاء كافة صور المقاطعة المفروضة على إيران.
2. الإفراج عن الأرصدة الإيرانية المجمدة في البنوك الأُوربية والأمريكية.
3. التخلي عن السياسات التعـسفية التـي طبقـت عـلى إيـران عـلى مـدى سـنوات طويلة.
4. عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران.

5. الإعتذار رسمياً عن السياسات الخاطئة التي ألحقت أضراراً بالشعب الإيراني على مدى سنوات طويلة.

ومن الملفت للنظر أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مفهوماً خاصاً (للسلام) وترى أنّ السلام: هو صراع يتم السيطرة عليه بشكل جيد.

وتاريخياً فأن الإمبراطوريات الناجحة كانت تدين بنجاحها لقدرتها على أنّ تحكم في سلام وإستقرار لحقب زمنية طويلة. فقد كانت هذه الإمبراطوريات بحاجة لأن تفعل ما هو أكثر لمجرد كسب الحروب. ولكننا نرى الولايات المتحدة تحاول إرساء السلام العالمي عن طريق أدوات لا تمت للسلام بصلة مثل، الضربة الإستباقية، والردع، والعقوبات الاقتصادية والدبلوماسية، وسياسات العزل.

ومن الواضح أنّ الولايات المتحدة الأمريكية تحاول إعطاء حجج لنفسها، وللمجتمع الدولي لتبرير سياساتها التدخلية في بلدان العالم.

المبحث الثاني

اثر الموقف الاوربي تجاه ايران على السياسة الامريكية

من الواضح أنّ أوربا هي الحليف الطبيعي للولايات المتحدة، فهـي تـشترك معهـا في القـيم نفـسها، وتحمـل في غالبيتهـا نفـس الأرث الـديني، وتـآذار نفـس الـسياسات الديمقراطية، وهي الوطن الأم والأصل للغالبية العظمى من الأمريكيين. وتؤشر أوربا أيضاً بدورها الرائد في إندماج الدول القومية في إتحاد مشترك (فوق قومي) إقتصادي، ومن ثم سياسي، والطريق إلى أنماط أوسـع مـن منظومـات مابعـد القوميـة التـي تتجـاوز النظـرة الضيقة والعواطف المدمرة لعنصر القوميات، وهي اليوم تُعد حقاً المنظومة ذات التنظيم متعدد الأطراف الأفضل من نوعه في العالم.

إنّ الوضع الذي تعيشه أُوربا يتـيح فرصـة خاصـة للتـدخل الحاسـم قُبالـة الولايـات المتحدة الأمريكية، فهو يجعل من الضروري تدخل الأخيرة نيابة عن الوحدة الأوربية وإلاّ فأن عملية التوحيد يمكن أنّ تنتهي إلى التوقف أو قد تتخلخل تـدريجياً لكـن أي تـدخل أمريكي فعال في بناء أوربا يجب أنّ يقوده الوضوح في التفكير الأمريكي المتعلق بـأي نـوع مـن أوربـا تفـضلهُ الولايـات المتحـدة وتكـون مـستعدة لدعمـه – الـشريك المتـساوي أم الحليف الصغير – فضلاً عن الوضوح بشأن المجال المتحقـق عـن ذلـك لكـل مـن الإتحـاد الأوربي وحلف الناتو.

إذ تتركز القضية المركزية بالنسبة للولايات المتحدة حول الكيفية التي ينبغـي أن تتبنى بهـا أوربـا المرتكـزة أساسـاً عـلى الرابطـة الفرنـسية – الألمانيـة، وقـضية الإرتبـاط بالولايـات المتحـدة، وأنّ توسـع مجـال المنظومـة الدوليـة الديمقراطيـة المتعاونة التي تعتمد سيادة الولايات المتحدة العالمية على مدى أدائها الفعـال الى

حد كبير، ومن هنا فأن القضية ليست قضية إختبار بين فرنسا وألمانيا، فبدون كل من فرنسا وألمانيا ليس هناك أوربا.

فمن المؤكد أنّ الولايات المتحدة في مسيرتها نحو مركز القوة الأعظم إقتصادياً على الأقل، إستفادت كثيراً من الحربين الكونيتين اللتين أضعفتا قدرة حلفائها على منافستها ؛ ولأن الشركات الأمريكية لم تعرف العقبات التي إعترضت الآخرين، فأن الإنموذج الرأسمالي في شكله الأنقى إختار الولايات المتحدة مركزاً له وإحتلت الدعاية المكان المركزي فيه، وحتى تعمل بشكل أفضل كمنسق (Coordinator)، فأن هذه الرأسمالية راحت تردد دوماً بأن (الديمقراطية تكمن في حرية الإنتاج والخدمات).

إما في الجانب السياسي، فقد بدت هناك مقاومة واضحة ومستمرة للأُحادية المسيطرة على النظام الدولي الجديد (أوربا، وفرنسا على وجه الخصوص، وروسيا، والصين، واليابان، ولو بدرجة أقل دون الكلام عن عدد بلدان العالم الثالث).

وقد بلغت سياسة الإنفراد بالقرار في عصر الرئيس الحالي (بوش) درجة عالية و بالغة الخطورة، فقد إنسحبت الولايات المتحدة الأمريكية من إتفاقية (كيوتو)، وإتفاقية الصواريخ البالستية، إستفزت كوريا الشمالية والصين، ولم تمضِ بضعة أشهر على تولي جورج بوش الحكم، فأوكلت لنفسها دور المحافظة على أمن العالم يشجعها نجاحها بنتيجة حرب الخليج الثانية، وفرضها القرار الأمريكي من جهة، ويدفعها خوفها من أنّ تستقر الوحدة الأوربية، فتكون بعد مدة ليست بالطويلة تحدياً لصدارتها المطلقة اليوم، خاصة وملامح توسع الرقعة الوحدوية الأوربية الى الساحة الأوروبية الشيوعية سابقاً بدأت تتضح.

وإذا أردنا البحث في العلاقات الإيرانية - الأوربية إلى ما قبل أحداث 11 أيلول، نـرى تجاذباً، وتنافراً، وتذبذباً نتيجة الأوضاع الدولية التـي أعقبـت سـقوط الإتحـاد الـسوفيتي وما أنتجه من تخلخل واضح في موازين القوة العالمية، إستطاعت عـن طريقـه الولايـات المتحدة فرض هيمنتها الدولية.

إذ أقـر المجلـس الأوربي للإتحـاد الأوربي في مـؤتمر قمتـهُ الـذي عُقـد في أدنـبرة في 1992/12/11، على " الحوار الحاسـم " مـع إيـران. بيـد أنّ تطـورات أُخـرى أوضـحت أنّ هنالك فرصاً كبيرة ستنشأ من التفاعل المتزايد مع إيـران، فقـد بلغـت التجـارة الأوربيـة- الإيرانية في العام (1992) أعلى مستواً لهـا منـذ الثـورة في 1979، وفي الوقـت نفـسه، بـدأ الرأي الشعبي في إيران يتحول تجاه الإصلاح و البناء في ظل الرئيس (هاشمي رفـسنجاني) مما يبين أنّ النظام نفسه قد إتجه نحو الإعتدال في التعامل مع الدول الأوربية، فضلاً عن أنّ السياسة الأمريكية القائمة على عزل ايـران لم تتيـسر لهـا القـدرة التامـة للـضغط عـلى الدول الأوربية وإجبارها على إتباع سياسة الإحتواء تجـاه إيـران منـذ الثـورة 1979 إلاّ في العام 1993.

ومع ذلك، ومع مرور السنوات التاليـة بعـد العـام (1993)، فقـدت سياسـة الإتحـاد الأوربي للحوار الحاسم قوة دفعها بعـدّها آليـة قـادرة عـلى البقـاء تـستطيع أوروبـا عـن طريقها أنّ تفرض التغيير في إيران، وقد تعرضت هذه السياسة (الحـوار الحاسـم) لهجـوم عنيف وضغوط كبيرة من جانب الولايات المتحدة لتغييرها، وتعدى الأمـر إلى أنّ واجهـت هذه السياسة انتقاد من قبل الرأي العام الأوروبي، وأصبحت هـذه الـسياسة تُعـدّ غطـاء غير أخلاقي للحفاظ على علاقات تجارية مربحة مع إيران تتجاهل السلوك الإيـراني فـيما يتعلق بحقوق الإنسان، والإرهاب، وعملية الـسلام العربيـة- الإسرائيليـة وأسـلحة الـدمار الشامل.

ومن الواضح أنّ إعتماد سياسة الحوار الحاسم من قبل الإتحاد الأُوروبي كان غايتهُ تحقيق طائفة من الأهداف في ضوء أهمية إيران في المنطقة، إذ يؤكد المجلس الأوربي مجدداً إيمانهُ بأن الحوار مع الحكومة الإيرانية ينبغي الحفاظ عليه في عدد من المجالات خاصة حقوق الإنسان، وحكم الإعدام الذي ذُكر في فتوى آية اللـه (الخميني) ضد المؤلف (سليمان رشدي)، والذي يتناقض مع القانون الدولي، والإرهاب، وأنّ التحسين في هذه المجالات سيكون مهماً لتحديد نطاق العلاقات والثقة الوثقى التي يمكن تطويرها.

ومن بين المجالات التي أثارت قلقاً واضحاً، كانت القضايا المحيطة بحقوق الإنسان والإرهاب هي الأكثر إلحاحاً بالنسبة للإتحاد الأوربي نتيجة الضغط الأمريكي المتواصل على الإتحاد الأُوربي، وكانت عملية التسوية العربية – الإسرائيلية، ومشتريات الأسلحة، أيضاً تُعدّ قضايا مهمة، ولكنها بدت أقل بروزاً في حسابات أوربا، وبصفة خاصة لم تُذكر أسلحة الدمار الشامل إلاّ في الفقرات الآتية للمقطع السابق المستشهد به من إعلان المجلس الأُوربي.

وما يثير الإهتمام أن الولايات المتحدة إنتابتها نفس بواعث القلق لكنها أولتها أولوية مختلفة، مما يعكس الأوضاع السياسية المختلفة، ووجهات النظر المتعارضة لهذه الدول فيما يتعلق بالعالم، فبالنسبة للولايات المتحدة بعدّها القوى العظمى الوحيدة كان للأمن العالمي أهميته البارزة، وعلى النقيض من ذلك كان الإتحاد الأوربي على الرغم من قوتهُ الإقتصادية على النطاق العالمي يمر بعملية تحول الى لاعب دولي يعطي أولوية لشواغل عالمية بدرجة أكبر.

وتواكب ظهور سياسة الحوار الحاسم التي تبناها الإتحاد الأُوربي مع هذه العملية، وفي 17 من ايار 1998، فقط عندما ألغت الولايات المتحدة العقوبات على شركة (توتال) الفرنسية أصبح الإلتقاء واضحاً بين الولايات المتحدة

وأوربا فيما يتعلق بـإيران، وفي مقابـل هـذا الإلغـاء وعـد الأوربيـون بتعـاون أفـضل مـع الولايات المتحدة فيما يتعلق بمسألة وقف إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

إنّ من أهم الأسباب التي مثلت سياسة الحوار الحاسم مع إيران في عقد التسعينات من القرن الماضي هو: إنّ إيران كانت تمر بعملية إعادة تعمير بعد حربها مع العراق التي إسـتمرت ثمـاني سـنوات، وفي العـام (1991)، وصـلت صـادرات الـنفط الإيـراني إلى أوربـا ذروتها، وفي السنة التالية وصلت الصادرات الأوربية الى إيران أعـلى مـستوياتها في العقـد (1986-1996).

وفي حين كانت (بريطانيا، وفرنسا، وأيطاليا) هـم المـستوردين الأوائـل للـنفط، فأنـه بحلول 1990، أصبحت ألمانيا أكبر مستورد للصادرات غير النفطية الإيرانية (34،4%).

كما سجل موقف إيران المحايد في حرب الخليج 1991، بعدّهِ تأكيـداً نحـو الإعتـدال الإيراني، وإستجابة لموقف إيران خلال النزاع العراقي – الكويتي، إذ ألغى الإتحـاد الأوربي في تشرين الاول 1990، تدابير المقاطعة الإقتصادية التي فرضت في زمن الحرب العراقية – الإيرانية، وقد تم تحرير آخر الرهائن الغربيين في لبنان بمـساعدة إيرانيـة في كـانون الاول 1991، مما أزال عقبة رئيسة قُبالة التقارب، وقـد أثمـرت هـذه التطـورات موقفـاً متفـائلاً تجاه إيران.

وقد تضافرت العديد من العوامل التي أفشلت سياسة (الحوار الحاسـم) مـع إيـران، ومنها:

1. لم تستطع هذه السياسة التـأثير في سـلوك الحكومـة الإيرانيـة، ولـيس في مجـال حقوق الأنسان فقط، بل عـدة مجـالات أُخـرى مـثلاً لم تـستطع هـذه الـسياسة التأثير في إيران لوقف مساعداتها لـ(حزب الـلـه اللبناني).

2. الصراع المحتدم داخل إيران بين المحافظين (المتشددين) المعارضين لسياسة التنازلات الإيرانية للدول الغربية، وبين (الإصلاحيين) المؤيدين للإصلاحات داخل النظام الإيراني.

3. عدم إستعداد أوربا لأستعمال علاقاتها الإقتصادية لمآذارة الضغط والخلاف مع الولايات المتحدة بشأن الحوار مع إيران، وقد دعم كل من هذه العوامل غيره.

وفي حين أنّ الإفتراض الذي وضعه الإتحاد الأُوربي بأن (الحكومة الإيرانية آخذة في الإعتدال) لم يكن إفتراضاً غير معقول، فقد فشلت أوربا في تقدير أهمية الصراع على السلطة داخل إيران الذي ظهر في العام 1992، وإستمر بصورة أساسية يعترض طريق الإصلاح السياسي منذ ذلك الحين فصاعدا، وعانى اليساريون الإسلاميون والمحدثون الايرانيون (الذين أصبحوا هم الإصلاحيين حالياً)، هزيمة الإنتخابات البرلمانية في شباط 1992، ومن ثم بدأ مرشح الثورة السيد (علي خامنئي) حملة ضد العدوان الثقافي للغرب، والحد من البرامج الإقتصادية لـ(رفسنجاني) الرامي إلى (التصحيح الهيكلي).

كما لم تكن هناك تطورات حقيقية داخل النظام الثوري الى أدنى حد من التأثير المحتمل لأي قوى فاعلة خارجية في السياسات الداخلية الإيرانية، وبذلك أصبحت سياسة الحوار الحاسم مجرد دبلوماسية رمزية، وتحولت الإجتماعات المنتظمة بين ترويكا الإتحاد الأُوربي وإيران الى شعائر غير مجدية تتضمن مناقشات مضنية عن القضايا المبدئية التي تشغل الأذهان، ورأى الإيرانيون مثلهم مثل كثير من الأعضاء المتشككين في المجتمع الدولي، هذه الإجتماعات ضرورية إذا ما كانت أوربا تريد تبرير إستمرار علاقاتها مع إيران.

كما عدّت الولايات المتحدة (الحوار الحاسم) خطأً سياسياً، وكذلك خطأً أخلاقياً، ولم يؤدِ هذا التطور الى إذكاء الخلاف بين الولايات المتحدة والإتحاد الأُوربي فقط، وإنّما أثار السخط على هذه السياسة في أوربا وخاصة داخل المانيا، فقد صور نقد واسع في وسائل الإعلام سياسة (الحوار الحاسم) بعدّها (بيعاً لحقوق الإنسان إلى الشيطان)، ووصف الخطاب الأمريكي إيران بعدّها دولة منبوذة ومارقة.

وأخيراً فقدت سياسة (الحوار الحاسم) تأثيرها السياسي الضخم، بسبب الخلاف الكبير في الرأي بين الولايات المتحدة والإتحاد الأوربي حول أفضل السبل للتعامل مع إيران، وظهرت معارضة الولايات المتحدة لسياسة الحوار في ربيع (1993)، بعد أنّ تولت إدارة كلنتون السلطة، وفي اذار (1993)، وصف وزير الخارجية السابق (كريستوفر) حكومة إيران بأنها حكومة خارجة عن (القانون الدولي).

وقد إستغل الإتحاد الأُوربي التوتر في العلاقات الإيرانية – الأمريكية لتدعيم تعاونه مع إيران، ففي العام 1993، تبنى الإتحاد الأوربي سياسة الحوار النقدي مع إيران، ولم يتبع السياسة الأمريكية التي عرفت بـ(سياسة الأحتواء المزدوج) تجاه إيران والعراق، كما تجاهل قانون (داماتو) الذي يمنع القيام بإستثمار أكثرمن أربعين مليون دولار في صناعات النفط والغاز الإيراني، وأطلق لنفسه العنان في مجال الإستثمارات في هذه الصناعات.

ومع وصول (خاتمي) لرئاسة الجمهورية في حزيران 1997، بدأ فصل جديد من العلاقات السياسية والإقتصادية بين إيران والإتحاد الأوربي، وقد قوبلت طروحات خاتمي خاصة المتعلقة منها بنبذ التوتر، وبناء الثقة، وتدعيم مؤسسات المجتمع المدني بإرتياح شديد من جانب الدول الأوربية، ولعل تبادل

الزيارات بين مسؤول إيران والإتحاد الأوربي، وعقد الإتفاقيات الإقتصادية العديدة يُعدّ دلالةً على هذا الأمر، فقد قام الرئيس الإيراني في العام 1999-2000، بزيارة كل من إيطاليا، وفرنسا، وألمانيا.

كما بدأت أولى جلسات الحوار البناء والشامل بين إيران والإتحاد الأُوربي في تموز العام 1998، خلال مدة رئاسة النمسا للإتحاد. ومنذ العام 1998، وحتى العام 2000 انعقدت عشر جلسات لهذا الحوار شملت كل الموضوعات ذات الإهتمام المشترك، مثل: الطاقة، والتجارة، وحقوق الإنسان، والزراعة، والبيئة، والمخدرات، والإرهاب، وعملية نزع السلاح في الشرق الأوسط، وسائر القضايا الإقليمية والدولية.

وهكذا فقد ظلت العلاقات الأُوربية – الإيرانية تتراوح بين المد والجزر في عقد التسعينات من القرن الماضي تبعاً للضغوط الأمريكية التي آذارتها الولايات المتحدة الأمريكية على الدول الأُوروبية إلى إنّ جاءت إحداث 11 أيلول، وما أحدثتهُ من تغير في الموقف الأُوروبي تجاه إيران.

اذ كانت هجمات 11 أيلول 2001، بالنسبة للأُوربيين في المرحلة الأولى، مناسبة لإظهار تضامنهم مع الأمريكيين، وقد أصر الزعماء الأُوربيون على إشراك الحلف الأطلسي في حرب غير معلومة المعالم ضد الإرهاب، اذ كانت هناك أسباب تجمع السياسة الأوروبية بالسياسة الأمريكية، ومن هذه الأسباب: محاربة الإرهاب، ودعم الحريات وحقوق الإنسان لدى المجتمعات التي تعيش تحت ظل الأنظمة المتمردة، ولكن كان العامل الأهم والكاشف للتضامن (الأُوربي – الأمريكي) في العمل معاً هو (الحد من إنتشار الأسلحة النووية، ومنع الدول ذات الأنظمة المتمردة على السياسة الأمريكية من الحصول عليها).

ومن الواضح إنّ إحداث 11 أيلـول 2001، قـد عـززت التبعيـة الأوروبيـة للولايـات المتحدة، إذ أثارت هذه الهجمات بطبيعة الحال قلقاً عند عدداً من الـدول الأوربيـة مـن إحتمال إمتلاك القاعدة وحركات وتنظيمات أخرى أسلحة غير تقليدية يُحتمل أسـتعمالها ضد الدول الأوربية، ولكن ركزت الولايات المتحدة عـلى خطـر إمـتلاك دولً مارقـة، مثـل: (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية) لهذه الأسلحة المدمرة.

كما أن الأُوربيين كانوا مدفوعين – فوق كل شئ – بتصريح أمـريكي في أيلـول، بأنـه إذا لم تخرج إيران نظيفة بشأن برنامجها النووي بحلـول الـشهر التـالي، فـأن الولايـات المتحـدة سترفع تقريراً بشأنها إلى مجلس الأمن، وكان لدى دول الإتحاد الأُوربي حـافزاً قـوي لأن تبـدأ في عملية بديلة من نوع ما يمكن على أقل تقدير أن يكسب المعنيين كافـة وقتـاً، وكـان ثمـة دافـع إضـافي لهـذا الأمـر، وهـو إدراك الأوربيـين أنّ تعاونـاً إيرانيـاً يمكـن أنّ يكـون حاسـماً للفوضى العراقية بأن تزول، ولتجنـب حـدوث إخـتلال خطـر في ميـزان القـوة الإقليميـة، أو حتى تجنب حدوث إستقطاب أكثر حدة – بعد دخول القوات الأمريكية العراق.

ويمكننـا الإشـارة إلى إنّ العلاقـات الإيرانيـة - الأُوروبيـة بعـد أحـداث (11) أيلـول تعرضت لتطور غير مسبوق لايمكن مقارنته بأي حال من الأحوال إلى ما كانت عليـه قبـل وقوع هذه الأحداث. فالإتحاد الأُوروبي منذ انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية وحتـى (11) ايلول 2001، كان في علاقاته مع إيران يتبنـى سياسـة مـستقلة عـن الـسياسة الأمريكيـة، ففي حين كانت الولايـات المتحـدة تعمـل بـشكل دائـم عـلى مقاطعـة إيـران إقتـصادياً، وعزلها، وحصارها كان الإتحاد الأُوربي يعمـل عـلى تقلـيص حـدة الـضغط الأمـريكي عـلى إيران، وجعل علاقاته مع إيران أكثر قوة، ولكـن بعـد أحـداث 11 ايلـول حـدث تغيـير في السياسة الخارجيـة للإتحـاد الأُوربي تجـاه إيـران لدرجـة أن الإتحـاد الأُوربي قـد تبنـى في

بعض الأحيان سياسة أكثر حدة من السياسة التـي تتبناهـا الولايـات المتحـدة الأمريكيـة تجاه إيران.

وقد بدأت سلسلة من الإتهامات توجه إلى إيران من قبل الإتحاد الأُوربي، ومنهـا: مـا يخص حقوق الإنسان في إيران، ففـي إجـتماع أعـضاء البرلمـان الأوربي في شـباط 2001، في مدينة (نـيس) الواقعـة جنـوب فرنـسا، أقـر أعـضاء البرلمـان الأوروبي عـلى قـرارات عـدّة بخصوص إنتهاك حقوق الإنسان في إيـران، وعـلى الـرغم مـن أنّ هـذه القـرارات لم تكـن مُلزمة لكنها تُعدّ مؤشراً بالنسبة لوجهات نظر نواب خمس عشرة دولة عـضو في البرلمـان، فضلاً عن ذلك أصـدرت الـدول الأوروبيـة كـلاً عـلى حـدة تقـارير تفيـد بأنتهـاك حقـوق الإنسان في إيران.

وقد تصاعدت الأمور في أعقاب إعـلان الـرئيس الأمـريكي (جـورج بـوش) خطبتـه في 2002/1/29، الذي جاء فيه " إنّه لإقرار الأمن العالمي يجب القضاء عـلى الـدول المتمـردة التي تخل بهذا الأمن، وتعمل كقاعدة إرهابية، وهذه هي الرسالة التأريخيـة والأخلاقيـة، وأن الولايات المتحدة لن تجلس تنتظر الأعمال الإرهابية، وستأخذ بزمـام المبـادرة "، وقـد أشاد معظم مسئولي الإتحاد الأُوربي بخطبة بـوش وإزدادت ضـغوط الإتحـاد عـلى إيـران لدرجة أنّ (خافيير سولانا) منسق السياسة الخارجية للإتحـاد الأُوربي الـذي زار طهـران في 2002/7/3، قد جعل قضية الإرهاب، وعملية التسوية في الشرق الأوسط محور محادثاتـهِ في طهران، وبهذا يتجلى لنا التوافق بين الولايات المتحدة وإيران بشأن هذه القضايا.

وتحـت الـضغط الأمـريكي الـشديد عـلى الإتحـاد الأوربي بـدأ الإتحـاد الأوربي بالتهديد بإحالة الملف الإيراني النووي الى مجلس الأمـن، وفي أواخـر تشرين الثاني (2003)، توصلت كل من إيـران ودول الإتحـاد الأوربي الـثلاث

(بريطانيا، وفرنسا، وألمانيا) إلى إتفاقية حول تعليـق إيـران لنـشاطاتها النوويـة، وبموجـب هذه الأتفاقية فأن إيـران سـوف تعلـق نـشاطها في مجـال تخـصيب اليورانيـوم وبخاصـة (صـناعة وإسـتيراد أنابيـب الطـرد الغازيـة المركزيـة ومكوناتهـا أو تجميعهـا وتركيبهـا أو عمليات إختبار لأنابيب الطرد الغازية المركزية التي قد تُستعمل لفصل مادة البلوتونيـوم وكل وسائل إنتاج اليورانيوم أو تحويله).

ويمكننا الإشارة إلى أن ضغوط الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـلى الـدول الأوربيـة في مفاوضـاتها مـع إيـران حـول الملـف النـووي الإيـراني، إسـتهدفت في واقـع الأمـر تحقيـق الرغبات الأمريكية، والتي يمكن أن تُجمل أهمها في:

1. يجب على إيران أن تتخلى عن طموحاتها العسكرية النووية.
2. يجب أن يتم التحقق بشكل قوي من النشاطات النووية الإيرانية.

فقد تم التركيز من جانب الطرفين (الولايات المتحدة والدول الأوروبيـة) عـلى إيـران باعتبارها أولوية أمنية حرجة على الأقل في إطـار القـرن الحـادي و العـشرين، فهـو نتـاج المدة التي أعقبت مباشرة دخول الولايـات المتحـدة للعـراق. فمنـذ ربيـع العـام (2003)، والأُوروبيون والأمريكيون يحاولون حل مشكلة القلق من إحتمالات إمتلاك إيران أسـلحة نووية بإستعمال مناهج تختلف عـن تلـك التـي إسـتعملت في العـراق، ولعـل أمـريكيين آخرين ينظرون إلى إيران أو لا ينظرون، بعدّها حالة ممكنة أُخرى تتطلـب حـلاً بطريقـة عسكرية آملين في التوصل الى علاج أفضل للمشكلة من ذلك الـذي كـشفت عنـه طريقـة معالجة الشأن العراقي.

وفي آذار 2003، وفي اليوم نفسه - الـذي دخلـت فيـه قـوات بعـض دول الإتحاد الأوربي العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية – إجتمعت في بروكسل اللجنة السياسية الأمنية والدفاعية الأوروبية (في صيغة نـدوة مغلقـة)، لتبـدأ

التداول في إستراتيجية مشتركة جديدة للإتحاد في شأن أسلحة الدمار الشامل، وتم الإتفاق على مبادىء أساسية وخطة عمل. وما أن عُقِدَ إجتماع المجلس الأوربي في كانون الأول / كانون الاول 2003، تم تبني النص بأكمله للإستراتيجية من جانب المجلس الأوربي.

وعلى هذه الخلفية عَرَفت الإستراتيجية الأمنية للإتحاد الأوربي في العام 2003، الإرهاب القادر على إستعمال أسلحة دمار شامل: (بأنه ربما يكون التهديد الوحيد الأكبر للإتحاد الأوروبي ومواطنيه)، وقد قَدمت إستراتيجية أسلحة الدمار الشامل المحددة النتيجة بتفاصيل أكثر، إذ أصبح إنتشار أسلحة الدمار الشامل خطراً واضحاً وشاملاً في شموله للسلام والإستقرار الدوليين الذي عليه يعتمد بقاء الإتحاد الأوروبي ورفاهيتهُ، وأضافت مانصهُ **" إنّ على كل دول الإتحاد ومؤسسات الإتحاد الأوروبي مسؤولية جماعية لمنع هذه المخاطر عن طريق المساهمة الإيجابية في مكافحة الإنتشار"**.

وقد كانت إستراتيجية أسلحة الدمار الشامل للعام (2003)، هي نتاج للإتحاد الأوروبي على نحو إنموذجي: (نص معقد ومتطور يبذل أقصى جهدهُ ليجمع بين أشكال متعددة بصورة فريدة من المصادر والإمكانات المؤسسة).

وتجدر الإشارة إلى أنّ أول من إقترح صياغة إستراتيجية جماعية للإتحاد الأوروبي بشان أسلحة الدمار الشامل هي وزيرة الخارجية السويدية الراحلة (آناليند) (Anna lindh)، وقد أطلقت الحكومة السويدية بعد وقت قصير من ذلك - مبادرة وطنية خالصة (وأكثر مثالية) - في تكوين المفوضية الدولية المستقلة لأسلحة الدمار الشامل برئاسة (هانز بليكس).

وفي الجانب الآخر فقد أكد أحمدي نجاد أنّ أي إقتراح يُلزم إيران بوقف نشاطاتها السلمية لن تكون له قيمة، ورفض الرئيس الإيراني (نجاد) الدعوات الأوربية التي أشارت إلى إستعداد الإتحاد الأوربي على تطوير برنامج نووي

آمن تطبق عليه مواصفات الحد من الإنتشار لإيران، ولكن مقابل ذلك تتوقف الأخيرة عن كل أنشطة التخصيب على أراضيها.

ومن اجل التدليل على التوافق الأمريكي – الأوروبي تجاه إيران، وجه الرئيس الأمريكي (بوش) رسالة إلى إيران في العام 2005، مُفادها: رسالتي تقول: " **إنّ من المهم جداً في هذه اللحظة لثلاثي الإتحاد الأوروبي (ألمانيا، وبريطانيا، وفرنسا) توجيه رسالة قوية للشخص الجديد في إيران بأن العالم متحد في القول بأنك لا يجب أنّ تحصل على قدرات تخصيب اليورانيوم الذي يمكن تحويله بعد ذلك إلى سلاح نووي** ".

ونرى أنه حتى وقت قريب جداً كانت فكرة تولي الإتحاد الأوربي دوراً بارزاً في التصدي لمسألة أمنية تتصل بأسلحة الدمار الشامل، وتعلق كثيراً من مصداقية النتيجة، إذ تبدو خيال لأهل الداخل وأهل الخارج على السواء في بروكسل، فالصحيح أن أوربا المتكاملة لم تكن أبداً بريئةً نووياً، إذ أنّ " منظمة الطاقة الذرية الأوربية " (EURATOM) واحدة من التجمعات الأوربية الأصلية الثلاثة التي أُقيمت في خمسينات القرن العشرين.

كما وقد أدت أوروبا لزمن طويل دورها ضد الإنتشار النووي عن طريق السماح للأُوروبيين بالتعاون في ظل ضمانات محكمة للإستغلال العلمي للطاقة النووية، ومنذ بداية (التعاون السياسي) والدول الأعضاء تطور مواقف مشتركة من نوع رسمي يزداد وضوحاً في مسائل الحد من الأسلحة، وحظر الإنتشار التي تظهر في محافل دولية أُخرى.

ومع ذلك فمنذ نهاية الحرب الباردة، وزعت أموال من الإتحاد الأُوربي لمساعدة بلدان مشاركة في التخلص من مواد اسلحة الدمار الشامل غير المرغوب فيها، وفي تحويل علماء أسلحة الدمار الشامل السابقين الى نشاطات مهنية جديدة.

وقد إزدادت العلاقات الإيرانية – الأوربية تعقيدا خصوصا بعد إخفاق إيران بإقناع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بأن تخرج بريئة بشأن نشاطاتها النووية، وكانت الإتهامات التقنية هي التي دعمت الأساس لمجلس حكام الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتصويت لإجتماع طارئ في يوم 4 شباط 2006 لإتخاذ خطوات لرفع تقرير عن حالة إيران إلى مجلس الأمن.

وعلى هذا الأساس، نرى أنّ الإتحاد الأوربي وبعد احداث 11 أيلول أصبح يتبنى مواقف متصلبة تجاه إيران فيما يخص الملف النووي لإيران، وعلى سبيل المثال، ففي حين رفضت الولايات المتحدة مهاجمة إيران عسكرياً، لم يستبعد (جاك سترو) وزير الخارجية البريطاني في كلمته التي القاها قُبالة مجلس العموم في 15 تشرين الاول 2003، بالقيام بعمل عسكري ضد إيران في حالة عدم تعاونها مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والسؤال الذي يتبادر للذهن هو: هل ستبقى الدول الأوربية في موقف أشبه بموقفها الذي إتخذته تجاه الحرب الأمريكية على العراق، إذا ما قررت الولايات المتحدة بالقيام بعمل عسكري تجاه إيران؟ أو أنّها (الدول الأوربية) ستتخذ موقفاً مغايراً للسياسة الأمريكية؟.

ومن الواضح فأن الإتحاد الأوربي سيكون له موقفاً مغاير للسياسة الأمريكية، إذا ما إتخذت الإدارة الأمريكية قراراً عسكرياً تجاه إيران، ولكن الإختلاف في الرؤية الأوربية لمعالجة المشكلة الإيرانية لن يصل الى مستوى الإختلاف الجذري مع الولايات المتحدة، ومن ثم التصادم، وهذا نتيجة صحوة الإتحاد الأوربي بعد الحرب الأمريكية الأخيرة على العراق، وإكتشاف الدول الأوربية بأنّها عبارة عن تابع ومتبني للسياسة الأمريكية، لذا ستكون لدول الأتحاد رغبة في إظفاء الطابع المستقل عن السياسة الأمريكية في إتخاذ القرارات.

المبحث الثالث

الموقف الايراني من احتلال العراق عام 2003

في 7 تشرين الاول 2001 بدأت الولايات المتحدة الأمريكية أولى مراحل ما أطلقت عليه بـ((الحرب على الإرهاب)) التي إستُهدفت بها أفغانستان، إذ كانت هناك حركة طالبان وتنظيم القاعدة، ويمكن القول: إنّهُ على الرغم من أنّ بعض الدول العربية قد أبدت تأييداً ظاهرياً للحرب ضد أفغانستان مثلما هو الحال بالنسبة للأُردن، فأن مواقف الغالبية العُظمى من الدول العربية تجاه الحرب بدت أقرب ما تكون الى التأييد الضمني أو المتحفظ لهذه الحرب، فهي لم تعلن تأييدها بشكل صريح أو ظاهري، كما أنّها لم ترفضها أو تدينها.

إذ دأبت الإدارة الأمريكية قبل أحداث أيلول، على إيراد أسماء عدة دول عربية بصفتها دولاً داعمة للإرهاب، ومن هذه الدول (سوريا، وليبيا، والعراق، والسودان)، وبعد أحداث 11 أيلول، راح مسئولون أمريكيون يشيرون في بياناتهم وتصريحاتهم الى أن الحرب ضد الإرهاب التي بدأت أولى مراحلها في أفغانستان في 7 تشرين الاول 2001، يمكن أن تمتد لتشمل عدة دول عربية، هي (لبنان، وسوريا، والسودان، والعراق، والصومال، واليمن)، مع إعطاء إشارة في الوقت نفسه الى أن هذه الحرب سوف تكون محدودة ومتعددة الأساليب والوسائل مما يعني أن الأسلوب العسكري ليس هو الوحيد في التعامل مع هذه الدول.

ولم يكن دخول القوات الأمريكية للعراق في 19 نيسان 2003، حدثاً غير متوقعاً للمتابعين للإستراتيجيات الأمريكية مُنذ إنتهاء الحرب الباردة، وذلك كون إنّ عدداً من المفكرين والسياسيين الأمريكيين كتبوا عن هذا الأمر، وموضوع فكرة الوجود الأمريكي في العراق، كانا سابقين على موضوع أسلحة

الدمار الشامل وسابقين على الحرب (1991)، بل سابقين حتى غزو الكويت في آب (1990)، إذ أن الجنرال (شوارزكوف)، وهو الرجل الذي قاد القوات الأمريكية والمتحالفة في مابعد ما سُميَ بـ(عاصفة الصحراء) في أوائل 1991 – كتب في مذكراته (التي نشرت بعد الحرب في العام 1992) - في كتاب بعنوان لا يحتاج الأمر إلى بطل (It Doesn't Take a Hero)، أنّه بعد أنّ عُين قائداً للقيادة المركزية الأمريكية طُلب منه أن يزور الشرق الأوسط ليقيم الأخطار التي تواجه الولايات المتحدة فيه، ونتيجه لهذه الجولة، وفي أواخر العام 1989، رفع تقريراً بنتائج هذه الزيارة جاء فيه " إنّ الخطر الرئيس والأول على المصالح الأمريكية في المنطقة يتمثل في العراق ".

وفي واقع الأمر، فأنّ الولايات المتحدة الأمريكية تمتلك مصالح في منطقة الشرق الأوسط، وترى أنّ من واجبها حماية هذه المصالح وحماية الأنظمة المساندة لها، وقد أشار التقرير الإستراتيجي للأمن القومي الأمريكي الذي أقرهُ الرئيس الأمريكي جورج بوش (الأب) في شهر آب في العام (1991)، إلى أهم المصالح والمطالب التي يجب على الولايات المتحدة الأمريكية أنّ تدافع من أجلها، وتستعمل القوة أنّ إستلزم الأمر، وهذه المصالح والمطالب هي:-

1. مساندة الأنظمة السياسية الصديقة للولايات المتحدة.
2. تأمين تدفق النفط.
3. الحد من الأسلحة المصدرة لدول العالم الثالث، ولاسيما الأسلحة ذات التدمير الشامل.
4. منع الحروب الإقليمية ودفع عملية التسوية العربية – الإسرائيلية إلى الإمام.
5. التشدد حيال الدول التي تدعم الإرهاب الدولي.

6. تأمين وجود عسكري أمريكي دائم في الشرق الأوسط للحفاظ على أمن الخليج العسكري، والسياسي، والإقتصادي.

وطالما كان العراق طرفاً نشيطاً في ظاهرة الغضب الإقليمي، وكان العراق داخلاً في قضية أمن (إسرائيل) من حيث عدم دخوله في أية مفاوضات تسوية مع (إسرائيل)، لذا كان العراق يُمثل خطراً على المصالح الأمريكية في المنطقة، وهذا ما دعا الإدارة الأمريكية إلى إتخاذ قرارات تحد من حركة العراق الإقليمية، وتحجيمُهُ داخل أراضيهِ، وتقليص دورهُ الإقليمي في المنطقة.

وكان العراق أولاً وأخيراً طرفاً رئيساً في تكديس السلاح في منطقة الشرق الأوسط، لأن الولايات المتحدة عَدّت أن الثورة الإسلامية في إيران التي أطاحت بنظام الشاه – وهو أقرب الأصدقاء للولايات المتحدة وإسرائيل – ضربة قاسية لها، ومن ثم فأنها لم تدخر جهداً في تسهيل تسليح العراق حتى يستطيع صد المد الإسلامي الإيراني.

وبعد مجيء جورج بوش إلى الإدارة الأمريكية، بدأ بإسباغ الشرعية على مخططات الإدارة الأمريكية، إذ قال " **إنّ الهجوم ذا الطابع الإنساني هو الدافع المحرك لمواجهة العراق وكوريا الشمالية، إذ من الواضح أن تغيير النظام العراقي، إذا أقدمنا عليه ستكون له أبعاد إستراتيجية، ولكن هنالك من ناحيتي شيء وراء ذلك، وهو أن هناك مُعاناة لا توصف** ".

وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تضخيم الخطر العراقي على المنطقة وأمنها عن طريق إدعاء الولايات المتحدة إمتلاك العراق لأسلحة دمار شامل، ولكن الكثير من المراقبين لم يلتفتوا بالقدر الكافي الى السبب الذي دفع بالإدارة الأمريكية في عهد بوش (الأبن) في 8 تشرين الثاني2002، إلى خطف تقرير العراق المقدم لـ (مفتشي) الأُمم المتحدة عما بقى لديه من أسلحة الدمار

الشامل، وكان السبب هو أنّ الإدارة الأمريكية أرادت أن تحذف من التقرير كل إشارة الى أنّ أكثر من (25) شركة أمريكية عملاقة تولت توريد معظم هذه الأنواع من أسلحة الدمار الشامل للعراق في أثناء حربه مع إيران.

وبعد بضع ساعات بعد الهجمات على نيويورك وواشنطن أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش (حرباً على الإرهاب) مماثلة لكثير من حروب (إسرائيل) خلال نصف القرن الماضي، والعدو في كلتا الحالتين هم المسلمون والعرب. هذه الحرب الأمريكية على العراق أعُلنت دون أي أساس دستوري حول ما كان يمكن في الأوضاع العادية أنّ يكون عملاً بوليسياً لإعتقال المجرمين أم تحول إستراتيجي وخطة واسعة لإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط، وآسيا الوسطى، وتوسيع الهيمنة الأمريكية.

وقد فهم الرئيس الأمريكي (بوش) أنّ ضربة محددة لن تكون ملائمة لحجم الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة، والشيء الآخر هو أنّ الرئيس بوش كان لديه إحساس بأن هذه اللحظة تأريخية، وأنه شخصياً قد أقُحم فيها، وبعد فشل الولايات المتحدة في قتل أو إعتقال (بن لادن)، إتجه تفكير (بوش) إلى إختيار دولة لضربها بدلاً من البحث عن فرد، ووقع الإختيار في البداية على إيران وسوريا، وأخيراً تم الإتفاق على العراق باعتباره هدف للهجوم الأمريكي.

إذ إتجه تفكير الإدارة الأمريكية نحو سياسة (الحرب الإستباقية) التي شهدت رواجاً واسع النطاق بعد إحداث 11 أيلول 2001، فالولايات المتحدة الأمريكية إستعملتها لتمرير حربها على أفغانستان والعراق، حتى أنّ الرئيس الأمريكي (جورج بوش) جعل من الحرب الوقائية مبدأ جديد في سياستهِ الخارجية في خطبتهِ التي ألقاها في حزيران / حزيران 2002، في

القاعدة العسكرية الأمريكية (ويست بوينت)، إذ أعلن هناك مالم يعلنه رئيس أمريكي من قبل.

ولعل أنّ الحرب الأخيرة على أفغانستان التي إستهدفت القضاء على تنظيم القاعدة، مثلت تحولاً من الوجهة الجيوستراتيجية الأُحادية المنقطعة على فهم الثقافة المحلية التي كانت تنظر بها الولايات المتحدة الى الأوضاع في أفغانستان، فعندما أُنشئت طالبان بمبادرة باكستانية ومباركة أمريكية كان البُعد الإستراتيجي هو الدافع الأكبر وراء التأييد لهذه الحركة، وكان التيار المؤيد لطالبان داخل الحكومة الأمريكية يرى أن البُعد الإستراتيجي يجب أنّ يطغى في التعامل مع طالبان، فهي ضد إيران وروسيا ومع باكستان لذا يجب السكوت عن طالبان وعدم إنتقادها.

وقد مثلت الحرب على أفغانستان إختبارا لأهداف المحافظين الجدد وقدراتهم، إلاّ أنّ الحرب على العراق كانت الخطوة العملية الأولى لها، فهم نجحوا في توجيه القدرة العسكرية الهائلة للولايات المتحدة لإسقاط نظام (صدام حسين)، وبدء إجراء تغييرات واسعة النطاق في الشرق الأوسط تحت إسم الإصلاح، ومحاربة الدول المارقة أو الخارجة عن القانون، والحد من أسلحة الدمار الشامل، ونشر ديمقراطية غربية في المنطقة.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة الأمريكية بوجود أكثر من (160) ألف جندي من القوات الأمريكية في العراق، وإعلان الإدارة الأمريكية (إلتزام أجيال بمساعدة شعوب الشرق الأوسط على تطوير منطقتهم)، قد إبتعدت عن موقفها التقليدي في التمسك بالواقع الإقليمي وإتجاهها نحو سياسة تدخل نشط، فالمحافظون الجدد يبررون الجرأة الأمريكية الجديدة بأنها (مصير جلي) من ناحية، وبأنها التأثيرات العسيرة للنزعة الواقعية في أمور السياسية الدولية من

ناحية أُخرى، وقد كتب (روبرت كاغان) واحد من أكثر المحافظين الجدد إمعاناً في التفكير، أن هذه السياسة الأمريكية الجديدة مدفوعة بأمرين:

1. الأمن في حقبة مابعد 11 أيلول 2001.
2. الإحساس الأيديولوجي برسالة أخلاقية يمكن الرجوع بأصولها الى البدايات الأولى للجمهورية الأمريكية.

ويمكن الإشارة إلى أنّ المحافظين الجدد الذين خططوا لإحتلال العراق ومرروا مشروعهم على الكونغرس، هم نفسهم الذين قدموا في العام (1997)، مشروع القرن الأمريكي الجديد (New American century project)، والذي أصدر دعوى زائفة للعودة الى السياسة الريغانية التي تعتمد على القوة العسكرية والوضوح الأخلاقي من أجل (البناء على إنجازات القرن الماضي، وعلى عظمتها في القرن التالي).

وقد أكد الرئيس الأمريكي بوش (الابن) تبنيه لأفكار المحافظين الجدد بعد إعلانهُ عن إستراتيجية (الأمن القومي) في أيلول 2002، والتي إبتعدت عن مفهوم الردع، وتبنت مفهوم (الحرب الوقائية)، والضربات الإجهاضية.

اولا: الموقف الإيراني من قرار الحرب على العراق

تكاد إيران تمثل بالنسبة للعراق المنافس الجغرافي والسياسي الدائم الذي تحول بفضل مساحتهُ، وعدد سُكانهُ، وطول سواحله البحرية، الى أقوى دولة في منطقة الخليج العربي. لكن عندما يسيطر نظامان راديكاليان على إيران والعراق، فأن ذلك سيضع قُبالتهما عدداً كبيراً من الأهداف السياسية المشتركة:

كالعداء للغرب، والظهور في مظهر العدو اللدود لـ(إسرائيل)، والرغبة في الإبقاء على كل الدول الأجنبية بعيداً عن منطقة الخليج العربي.

وتتعدد مصادر عدم الإستقرار بالنسبة الى إيران إقليمياً ودولياً، فعلى الصعيد الإقليمي، ثرواتها الهائلة من النفط والغاز محط إهتمام وتدخل دوليين من بحر قزوين في الشمال الى الخليج العربي في الجنوب، وما يثيره هذا الإهتمام من صراعات، ونزاعات، وحروب داخلية وحدودية كما بين أذربيجان و أرمينيا، وكذلك في أفغانستان طوال العقدين الماضيين، فضلاً عن الحكومات المؤيدة لسياسة الولايات المتحدة كما في تركيا وباكستان، ناهيك عن العراق الذي خاض حرباً مدمرة معها.

إما دولياً، فأن العداء بين الولايات المتحدة وإيران، والذي يرجع تأريخهُ مع بداية إنتصار الثورة الإسلامية في إيران العام 1979، لم يكُن له حل، بل إستمر بالتزايد بين البلدين حتى بعد إنتهاء الحرب الباردة، وأنهيار الإتحاد السوفيتي في العام 1991، وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنّ أسباب التوتر في العلاقات الإيرانية – الأمريكية يمكن مردها إلى:

1. الآثار الأيديولوجية للثورة الإيرانية التي حالت دون تفهم القيادة الإيرانية للتغيرات الأساسية التي حدثت في عالم ما بعد الإتحاد السوفيتي.
2. إستمرار القيادة الإيرانية في عدائها الى الغرب، ولاسيما الولايات المتحدة، وصراع الزعماء على السلطة، والذي يتمثل أحد خطوطه في التنافس بين (المعتدلين و المتشددين).

وعلى الرغم من (سياسة الحياد) التي إنتهجتها إيران خلال الحرب الأمريكية على العراق بعد الغزو العراقي للكويت في 2 آب 1990، والتي

رأيناها تتكرر في أثناء الحرب الأمريكية على العراق (2003)، فأن إيران لم تـشعر بتقـدير لهذه السياسة التي (تمردت) فيها على القرار الأمريكي - الـدولي - بـشن الحـرب، وتعـزو إيران مشكلاتها مع الولايات المتحدة إلى أمرين:

1. معارضة الولايات المتحدة لحكم علماء الدين في إيران.
2. موقف إيران من عملية التسوية العربية - الإسرائيلية.

فعلى سبيل المثال يقول السيد (محمـد عـلي ابطحـي) نائـب الـرئيس الإيـراني: " **إنّ علينا أنّ نأخذ بعين الإعتبار التغيرات الحقيقية التي طرأت عـلى خريطـة العـالم، والتـي جعلت جارة بإسم الولايات المتحدة عـلى جانبنـا"**. وعنـدما يُـسأل الـسيد أبطحـي: هـل يجب أن تبقى طهران على موقف عدم الإعتراف بـ(إسرائيل)؟، فيقـول: " **علينـا أنّ ننظـر للمسألة بواقعية أكبر، ونقبل ما يختاره أبناء الشعب الفلسطيني لأنفـسهم، ولا داعٍ لأن نقول نحن غير ذلك ".**

وقد حاولت إيران في إطار إسـتراتيجية (عـدم التكيـف) مـع الهيمنـة الأمريكيـة، أن تبحـث عـن روابـط سياسـية وإقتـصادية وعـسكرية مـع قـوى أُخـرى تـوازن بهـا القـوة الأمريكية، فسعت الى توثيق علاقاتها مع الإتحاد الأُوربي.

ومن الواضح أن إيران أمضت العقد الأول الذي أعقب إنتهاء الحرب البـاردة، وهـي تُجهد نفسها في (عدم التكيف) مع القوة الأمريكيـة معتقـدة أنّهـا تحـافظ عـلى (مبـادئ الثورة) مـن جهـة القطيعـة مـع (الـشيطان الأكـبر)، وعـلى دورهـا الإقليمـي، ومـصالحها الوطنية من الجهة الثانية، وقد دفعت إيران ثمناً باهـضاً مـن جـراء سياسـتها تلـك تجـاه الولايات المتحدة الأمريكية بسبب ما آذارتهُ الأخيرة ضدها من (إحتواء، وعزل، وتضييق)، وفرضت عليها عقوبات وجعلتها في قائمة الدول الداعمة للإرهاب، و سعت إلى عرقلـة أي دور لها أو أية ترتيبات إقليمية تريد أن تعقدها مع دول الجوار.

ومع إقتراب نهاية عقد التسعينات من القرن الماضي، حصلت تحولات مهمة داخل إيران وخارجها، بداية من صعود (الإصلاحيين) الذين ينشدون التصالح بدلاً من التصادم مع الولايات المتحدة، الى (صعود المحافظين الجدد)، وهيمنتهم على الإدارة الأمريكية، وصولاً الى ماجرى في يوم الحادي عشر من أيلول 2001، والذي وفر الذريعة المناسبة لهولاء المحافظين لشن هجوم غير مسبق على الدول الإقليمية تحت شعار (الحرب على الإرهاب) لتحقيق طروحاتهم في (قرن أمريكي جديد).

وكانت إيران واحدة من أبرز الدول التي شعرت بضغوط البيئة الدولية عليها، والتي جعلتها الحرب على الإرهاب بعد الحادي عشر من أيلول 2001، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية هدفاً لها، ولاسيما أن علاقات إيران مقطوعة ومتوترة مع الولايات المتحدة، وهي متهمة بدعم الإرهاب وتشجيعهُ، وهذا يعني أنّها قد تكون هدفاً من أهداف (الحرب الوقائية) الأمريكية ضد الدول المارقة، ولذلك أدركت إيران أهمية فتح الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الإدراك لم يكن جديداً بطبعه، ولاسيما أن التيار الإصلاحي بدأ أولى معاركه في إيران بعد فوز مرشحه السيد (محمد خاتمي) بالرئاسة الأولى في العام (1997)، بمحاولات تحديد صلاحيات المرشد من جهة، وبالدعوة إلى فتح الحوار مع (شعب الولايات المتحدة الأمريكية) من جهة ثانية، والذي كان مجرد الحديث عنه أشبه بالخيانة العظمى.

وقُبيل إندلاع الحرب على العراق، حاولت إيران أن تكيف وضعها السياسي كي لا تضع نفسها في تصادم مع الولايات المتحدة، وقد رأت النُخبة الحاكمة في إيران إنّها لاتمتلك مصلحة في التصادم مع القوة الأمريكية، وكذلك فأن من مصلحة إيران أن تتخلص من نظام (صدام حسين) الذي عُرِفَ بعدائه

لإيران، ولذلك حاولت إيران أيجاد سياسة تُلائم مصالحها، وتُجنبها التصادم مع الولايات المتحدة، ولذلك إتخذت إيران سياسة (الحياد).

لكن هذه السياسة (الحياد)، لم تتوصل لها الحكومة الإيرانية دون أن يكون هناك سجال واسع بين إتجاهين أساسيين في الداخل الإيراني: واحد يدعو الى إستمرار القطيعة مع الولايات المتحدة مستنداً الى المخاوف من السياسات الأمريكية، ومن قواعدها العسكرية في الدول المجاورة، ومن دعمها السابق لنظام (الشاه).

وإتجاه آخر يدعو إلى النقيض من ذلك تماماًَ، إذ يرى أصحاب هذا الإتجاه أن على إيران إلاّ تفوت (الفرصة الذهبية) للحوار مع الولايات المتحدة، متهماً المحافل الإيرانية المحافظة بـ (المتشددة)، ومواقف مرشد الثورة التي تعمل على إستمرار الخصومة مع الولايات المتحدة بأنه يصب في مصلحة أعداء إيران، ومنافسيها على الساحة الإقليمية، ويعدّ هؤلاء أن (الجناح الديني المسيطر) أفقد إيران الكثير من الفرص بسبب وقوفه الى جانب الحركات الدينية المتشددة في المنطقة، وأن المطلوب هو ترميم العلاقات بين أيران والولايات المتحدة، وتعويض أخطاء سابقة في السياسة الخارجية الإيرانية إقليمياً ودولياً.

إذ يقول الصحافي الايراني (كافية أفر ثيابي) في مقالتهِ حول (إيران وتناقضات القوة الأمريكية) في 10 نيسان 2004، " يجب أن يكون هناك تطبيع للعلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الراهنة التي تستعدي الولايات المتحدة تخدمُ المؤيدين لـ (إسرائيل) في الإدارة الأمريكية من المحافظين الجدد الذين يدعون لتدمير القوة الإيرانية ".

إذ رأت الحكومة الإيرانية ضرورة إتباع مثل هذه السياسة (الحياد)، وإلاّ سيكون الإستمرار في سياسة العداء للولايات المتحدة، وإستفزاز آلتها

العسكرية بمثابة إنتحار. وبدأت إيران قبل دخول القوات الأمريكية للعراق بأيام بالتأكيد على ماهو إيجابي في العلاقات الإيرانية – الأمريكية، ويُفسر (أفر ثيابي) هذه الإستجابات المتعددة في سياسة إيران الخارجية بأربع إستراتيجيات:

1. إستراتيجية التبني (adaptive strategy)، ويقصد بها الإلتزام بالأعراف والشرعية الدولية.
2. إستراتيجية التحفيز الذاتي (self – motivation strategy)، وتهدف الى تأكيد دور إيران الإقليمي في المعادلة الآسيوية، والخليجية، والعربية.
3. إستراتيجية المساومات (Bargaining strategy)، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تحقيق أعلى درجة من المنفعة عن طريق المناورة الدبلوماسية.
4. إستراتيجية التصلب (intransigent strategy)، وبها تظهر إيران إستقلالها عن الغرب، وعن الولايات المتحدة عن طريق التأكيد على قوتها الإقليمية، وعلى المبادئ الرئيسة للثورة.

وقد أشار الحياد الذي إتخذتهُ إيران في إثناء الحرب الأمريكية على العراق، إلى رغبة قطاعات معتبرة من الشعب الإيراني خاصة الشباب منهُ في تجاوز العداء لكل ماهو أمريكي، وفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين. كما لايمكن عزل الخبرة السلبية التي تركتها سنوات ثمان من الحرب مع العراق، وما ترتب عليها من دمار نفسي، ومادي، وقضايا تخص الأسرى، والتعويضات عن معطيات القرار الإيراني.

وقد إنتهجت إيران هذه السياسة خاصة بعد مخاوفها من التصريحات الإسرائيلية المعادية لإيران، ففي شهر آب 2002، صرح مسؤول بريطاني لمجلة

(نيوزويك) الأسبوعية تصريحاً جاء فيه: " **يرغب العالم أجمع في الذهاب الى بغداد إلاّ أنّ الرجال الحقيقيين يريدون الذهاب الى طهران "**. وقد أعلنت الجريدة اليومية الإسرائيلية (هآرتز) في شهر شباط 2003، أن (جون بولتون) كان قد صرح لمسئول إسرائيلي أن الولايات المتحدة وبعد أن تنتهي من العراق ستتولى شأن إيران، وسوريا، وكوريا الشمالية.

أما في الجانب الآخر من الإدارة الأمريكية، فنرى أن هناك من حذر من خطورة إستعمال القوة العسكرية ضد إيران، فيرى مستشار الأمن القومي الأسبق في رئاسة كارتر (زبغينيو بريجينسكي) " إنّ محاولة شن هجوم على إيران سيكون عملاً من أعمال الحماقة السياسية، لأنه سيؤدي الى خلق سلسلة من ردود الفعل المعارضة، لدرجة في الشؤون الدولية ".

ومن الواضح أنّ ما تحدث عنه بريجنسكي من (ردود فعل معارضة في الشؤون الدولية)، قد أصبح غير مؤثر، فحتى الأُمم المتحدة والتي تُعبر دولياً عن الإلتزام القانوني والأخلاق الدولية، لم تستطع أن تُثني الولايات المتحدة من إعلان حربها على العراق، وحتى فرنسا وروسيا اللتين كانتا تتمتعا بعلاقات طيبة مع النظام العراقي السابق لم يستعملان (الفيتو) لمنع إندلاع الحرب.

وثمة من يفسر السلوك السياسي الإيراني في العراق وقبلهُ في أفغانستان، بأنه (موائمةٌ بين ثوابت الإستراتيجية، ومتغيرات التكتيك) في مواجهة الولايات المتحدة التي جعلت دول المنطقة كلها، وليست إيران وحدها تتجنب المواقف الراديكالية المتشددة.

ولاحظنا تطبيق إيران (للإستراتيجيات الأربع) السابقة الذكر، في مواجهة الحرب على أفغانستان أولاً ثم في الإستجابة للحرب على العراق ولما بعد الإطاحة بالنظام العراقي ثانياً. ففي أفغانستان ومع التنديد بالحرب وبإهدافها،

ولاسـيما تنديـد (مرشـد الثـورة)، إلاّ أنّ إيـران قـدمت مـع إنـدلاع الحـرب الـدعم التـام لـ(تحالف الشمال) لإسقاط نظام طالبان (الهـدف المـشترك مـع الولايـات المتحـدة)، كـما سبق وشاركت في مؤتمر(بـون) في ألمانيـا حـول مـستقبل أفغانـستان، ثـم قـدمت الـدعم لحكومة قرضاي (التي تحميها الولايـات المتحـدة)، ولكنهـا في الوقـت ذاتـه تحـافظ عـلى علاقات واسعة مع كثير من (أمراء الحرب)، وزعـماء القبائـل (المتمـردين عـلى الحكومـة) من دون إعاقة أو إدانة العمليات التي تتعرض لها القوات الأمريكية.

ثانيا: الموقف الإيراني من الوجود الأمريكي في العراق

أدركت إيران منذ إنتهاء حرب الخليج الثانية في العام 1991، ومُجمـل التـداعيات التـي أحدثتها هذه الحرب أن النظام الإقليمي الخليجي لم تعدّ تحكمهُ المعادلـة التقليديـة لمثلـث الهيمنة بين القوى الإقليمية الكبرى الثلاث: إيران (القوة الساعية للهيمنة)، والعـراق (القـوة المناوئة للقوة الساعية للهيمنة)، والسعودية (القـوة الموازنـة لمعادلـة الـصراع الإقليمـي)، إذ بات هذا النظام أسير معادلة مستطيل التـوتر بـدخول الولايـات المتحـدة طرفـاً رئيـساً أن لم تكـن الطـرف الأسـاسي في توجيـه تفـاعلات هـذا المـستطيل الـذي يـسيطر عـلى تفاعلاتـهُ التوجهات الصراعية بإستثناء العلاقة بين مجلس التعاون والولايات المتحدة.

وقد صرح (محمد رضا آصفي) قبل إندلاع الحرب على العراق، بأن " **إيران لن تبقى على الحياد في حال شن ضربة أمريكية ضد العراق**"، ونقلت عنه الإذاعة الإيرانية قولـهُ " **إنّ مصالحنا القومية لاتسمح لنا بالبقاء على الحياد في مواجهة هجـوم أمـريكي محتمـل ضد العراق** "، لكنه أضاف "**لن نكـون أيـضاً الى جانـب العـراق** " وقـال: " **نحـن نعـارض هجوماً عسكرياً على العراق، ولكننا لن نكون الى جانب ذلك البلد العـراق في حـال شُـن عليه هجوم عسكري أمريكي** ".

وتجدر الإشارة إلى عدم إختلاف سلوك إيران تجاه الحرب على العراق عن سلوكها تجاه الحرب على أفغانستان، فالمتغيرات الإقليمية، والداخلية، والدولية إستمرت على حالها بين الحربين، ولم يحصل ما يدعو لتبديل ذلك السلوك، فقد تصاعدت لغة التهديد والوعيد الأمريكي بـ (تغيير الخارطة السياسية في الشرق الأوسط)، وأكد الصقور في الإدارة الأمريكية أن مشروعهم بعد إسقاط النظام العراقي (نقل الديمقراطية الى البلدان العربية والإسلامية) التي تفتقد إليها. كما إستمرت في الداخل الإيراني دعوات الواقعية السياسية لـ (حفظ الأمن القومي والمصالح الوطنية)، حتى ولو أدى ذلك للتفاهم مع الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد إستمرت إيران في إدانة مبدأ الحرب، ودعت إلى عدم حصولها، ليس حباً بالنظام العراقي الذي لم يخف الإيرانيون سرورهم في مناسبات عدة لرحيلهُ، بل قلقاً من الأوضاع الجديدة التي تنذر بتطويقهم بعد إنتشار القوات الأمريكية في العراق بعد أفغانستان، ولاسيما أنّ الولايات المتحدة لم تخفِ أهدافها في (تغيير أنظمة المنطقة) بعد النظام العراقي. كما أدركت إيران أن الولايات المتحدة تريد الإيقاع بها، ولن توفر لها أية ذريعة لإحكام الطوق حولها، وإضعاف قدراتها، وتهميش دورها، وضربها إذا ما أمكنها ذلك.

وقد قال الأمين العام للمجلس الأعلى للأمن القومي الإيراني (حسن روحاني) في معرض تحليله للإستراتيجية الإيرانية حيال التهديدات الأمريكية: " أننا لا نملك إزاء تلك التهديدات إلاّ إستراتيجيتين، الأولى: نظهر اللين والمرونة تجاه الولايات المتحدة، وأن نبدأ بالتقهقر خطوة خطوة، وينتهي بنا الأمر الى تركيع الجمهورية الأسلامية قُبالة الولايات المتحدة، وهو ما يعني تغيير ماهية النظام، فأساس هوية النظام هو الإستقلال. الأُخرى: إستراتيجية المقاومة والصمود في وجه الولايات المتحدة، وأفضل آلية في إستراتيجية المقاومة هي

الردع، والردع في منظورنا: (هو أن نُريَ الولايات المتحدة أنّ حربها مع إيران ستكون باهضة عن طريق معادلة الكلفة).

في حين رأى آخرون (التيار الإصلاحي) في الردع هو: **"تعظيم المشاركة السياسية، وخلق صلات فعالة بين مجموع الجماهير والمجتمع السياسي، وحركة سياسية جديدة تتعهد بإشباع الحاجات السياسية للأجيال الشابة، ولكن أحد أهداف هذه الحركة يجب أن يكون تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة، لأن السياسة الإيرانية الراهنة التي تعادي الولايات المتحدة تخدم في واشنطن الصقور المؤيدين لـ (إسرائيل)، وهذه السياسة هي التي يجب أتباعها في حقبة ما بعد العراق".**

كما أنّ إيران كانت تخشى أن تكون ذريعة التدخل الأمريكي لإسقاط النظام العراقي بحجة إمتلاك السلاح النووي مقدمةً لإستعمال الذريعة نفسها ضد إيران في المرحلة اللاحقة، ولهذا السبب كانت معارضتها للحرب معارضة حقيقية نابعة من قلق حقيقي، على أمنها من التهديدات المحتملة التي ستتعرض لها، ومن عدم الإستقرار والفوضى أو الهيمنة الأمريكية التي يمكن أن تنشأ في العراق بعد سقوط النظام.

وبعد أربعة أشهر من دخول القوات الأمريكية العراق 29 آب 2003، دعت صحيفة (إيران أمروز): إلى مراجعة الخطر الأمريكي عن طريق (عرقلة وجود إجماع عالمي ضد إيران) عن طريق القيام بإصلاحات في الداخل الإيراني، مثل: إطلاق السجناء السياسيين، ووقف إغلاق الصحف، وتعديل قوانينها، ووضع إستراتيجية واضحة للحركة الإصلاحية، معتبرين أن الخروج بسلام من هذه المرحلة الحرجة لا يتم إلاّ بتنفيذ إستراتيجية الإصلاحات، وخلق الثقة في الساحتين الوطنية والدولية، كما أن إعتماد الدبلوماسية الفعالة

لتطبيع العلاقات مع الدول والتحالف من أجل السلام والديمقراطية هو أمر لابد منه للخروج من الأزمة.

وفي الجانب الآخر فقد حصلت إيران على العديد من المكاسب الإستراتيجية التي تحققت بعد إسقاط النظام العراقي السابق، منها: باتت إيران القوة الإقليمية الأبرز من دون منافس بعد غياب القوة العراقية، فضلاً عن علاقاتها الإيجابية مع الحكومات الجديدة المتعاقبة.

وعلى الرغم من حصول إيران على تلك المكاسب لكنها لم تحقق لها (الإطمئنان الإستراتيجي) المفترض.

إذ أنّ الولايات المتحدة الأمريكية لاتسمح لأن تكون لإيران اليد العُليا في (أمن الخليج العربي)، وهو فضلاً عن أمن (إسرائيل) يختصر المصالح الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، ولأن الولايات المتحدة قررت في ظل (المحافظين الجدد) إستبدال العقوبات على العراق بإسقاط نظامه والتدخل العسكري مباشرةً، وتبني إستراتيجية (الحرب الإستباقية) التي أخرجت إيران من (الإحتواء المزدوج)، وأدخلتها في (محور الشر) الذي أطاحت بأحد اطرافه (العراق)، ولاسيما أنّ الولايات المتحدة ليست مهتمة كما يقول كينث بولاك: " **بالإبقاء على تدفق النفط فحسب، بل لديها المصلحة في منع أي دولة يمكن أن تصبح معادية من الفوز بالسيطرة على المنطقة ومصادرها، وإستعمال مثل هذه السيطرة لحشد نفوذ هائل أو لإبتزاز العالم** ".

وفي ضوء (المصلحة الأمريكية) في منع أي دولة من تكوين (نفوذ هائل) حول النفط، يمكن أن نفهم إستمرار التركيز الأمريكي في مخاطر السلاح النووي الإيراني حتى بعد التوقيع على البروتوكول الإضافي لإنتزاع كل عناصر القوة التي تمتلكها إيران والتي قد تمكنها من إستحصال نفوذ غير عادي أو قد تهدد

(إسرائيل)، ونظراً إلى (الكابوس اللوجستي) الذي يمنع الولايات المتحدة من التفكير في غزو إيران وإحتلالها (فعدد سكانها ثلاثة أضعاف سكان العراق، ومساحتها أربعة أضعاف مساحتهُ، وتضاريسها صعبة)، لذلك فأنه من الممكن تخفيف المخاوف الإيرانية من التهديدات الأمريكية حيال غزو إيران.

وفي الجانب الاخر حاولت ايران ان تثبت حسن نياتها في التعامل مع الوضع الجديد، لذلك بدأت ايران بالدعوة والحث على ضرورة التضامن بين العراقيين لتكوين الحكومة، وعلى ضرورة مواجهة كل خطر يهدد أمن العراق من جراء الوجود الأجنبي فيه. وشدد (خرازي) وزير الخارجية الإيرانية السابق في لقائه مع الرئيس السوري (بشار الأسد) في 5 كانون الاول 2003، على ضرورة الإنتقال السريع للسلطة الى الشعب العراقي، وعدّ الأسد (إنّ عدم الأمن والإستقرار هي نتاج سياسة قوات الإحتلال التي تهدف الى تقسيم العراق)، كما أشار نائب الرئيس السوري السابق (عبد الحليم خدام) في اللقاء نفسه على (ضرورة اجراء إنتخابات تجري تحت إشراف الأمم المتحدة لإختيار مجلس تشريعي يضع دستوراً للبلاد).

كما كانت الحكومة الإيرانية تحاول أثبات مصداقية نيّاتها في التعاون مع الحكومة العراقية المؤقتة التي تكونت برئاسة (إياد علاوي)، إذ أكد (حميد رضا آصفي) على أهمية الأمن والإستقرار في العراق بالنسبة لإيران، إذ قال: " **سوف نتعاون مع الحكومة الحالية مثلما كنا نتعاون في السابق، ونحن نعدّ أنّ هذه الحكومة الحالية هي خطوة على طريق نقل السيادة للشعب العراقي. ومن المؤكد أنّ الحكومة الراهنة لاتحظى بالشرعية الإنتخابية، ويجب عليها أنّ تحصل على هذه الشرعية، كما عليها أنّ تُهيأ المناخ لإجراء إنتخابات حرة من أجل نقل السيادة للشعب العراقي** ".

وقد أبدت إيران هذا التأييد للحكومة العراقية المؤقتة بعد أن حصلت على مكاسب مهمة من الولايات المتحدة، أبرزها القضاء على النظام العراقي السابق، وقدمت في المقابل تنازلاً ليس أقل أهمية من الملف النووي، محطته الأساسية توقيع بروتوكول التفتيش العاجل الملحق بمعاهدة حظر الإنتشار النووي (NPT)، وتجميد عمليات تخصيب اليورانيوم، والإضطرار لتلبية وإجراءات خاصة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتميز الموقف السوري – الإيراني، بالإشارة إلى مسئولية الولايات المتحدة عن عدم الأمن والإستقرار، وعن إحتمال تقسيم العراق، والى مد يد العون الى الشعب العراقي ومواجهتهُ أي خطر يهدد أمن العراق من جراء الوجود الأجنبي. هذا (التجرأ) على الوجود العسكري الأمريكي في العراق مقارنة مع الموقف المصري والخليجي لم يشجع على أي دور لباقي الدول العربية والإسلامية على مناوئة الوجود الأمريكي في العراق والوقوف ضده.

مما سبق ذكره بدا واضحاً إنّ بيئة إيران الإقليمية لم تكن تبحث عن المواجهة مع الولايات المتحدة، وبدأت إيران ترى ضرورة خروج القوات الأمريكية من الأراضي العراقية نظراً لما يُمثلهُ هذا الوجود من عبء إستراتيجي على إيران من جانب العراق وأفغانستان، وتحاول إيران ترتيب أوضاعها الداخلية بما يلائم دعاوى الولايات المتحدة للإصلاح التي ترفعها الولايات المتحدة سيفاً مسلطاً على حكومات المنطقة العربية والأسلامية.

كما تبدو إيران منشغلة (بتجاذباتها) الداخلية بين الإصلاحيين والمحافظين ليس من أجل تذليل العقبات التي يضعها مجلس صيانة الدستور قُبالة الإصلاحيين للوصول إلى مجلس الشورى فقط، بل كذلك من أجل الرد بصورة إيجابية – كما يُريد الإصلاحيون - على (إشارات) واشنطن بعد زلزال(قُمّ).

لقد ترتب على دخول القوات الأمريكية إلى بغداد في 9 نيسان 2003، العديد من النتائج منها: إصابة منظومة الأمن الخليجي بعدم الإستقرار، وذلك نتيجة إنتشار قوات أمريكية ذات ثقل في شمال الخليج العربي، وذلك للمرة الأولى على الإطلاق في تاريخ المنطقة.

ومن النتائج الأُخرى للمُعطى العسكري الأمريكي في العراق هو زيادة حدة الضغوط السياسية والنفسية على إيران، وهذا ما قاد الى زيادة فرص الإتجاه المحافظ المعادي للغرب في السياسة الإيرانية، وزيادة الإتجاهات العسكرية والتسليحية لدى إيران، وتعزيز التقارب الإيراني - الروسي، وزيادة الشعور الإيراني بأهمية الإقتراب من الدول العربية في الخليج.

بيد أنّ ايران المتوجسة من التطورات الدائرة حولها، قد بدت في الوقت نفسه لاعباً أساسياً في مسارها، وتلك القضية ربما لم تكن واضحة تماماً في حسابات الولايات المتحدة، إذ لم تتصور الأخيرة المدى الذي قد يصل إليه الحضور الإيراني في العراق.

وعلى صعيد الخبرة التأريخية، يُمكن الإشارة إلى أنّه كان هناك تحسس أمريكي مبكر من إحتمالات إستغلال ايران لأية عملية تحول سياسي في العراق. إذ كانت إدارة الرئيس بوش (الأب) تخشى من أنّ تتورط الإدارة الأمريكية في مستنقع السياسة العراقية، كما كان الرئيس بوش قلقاً كذلك من الضغوط التي كان يتعرض لها آنذاك الرئيس السوفياتي (ميخائيل غوربا تشوف) من جانب الراديكاليين في الاتحاد السوفيتي السابق الذين إعترضوا على التنازلات السوفياتية في حرب شُنت على حليف سابق للإتحاد السوفياتي.

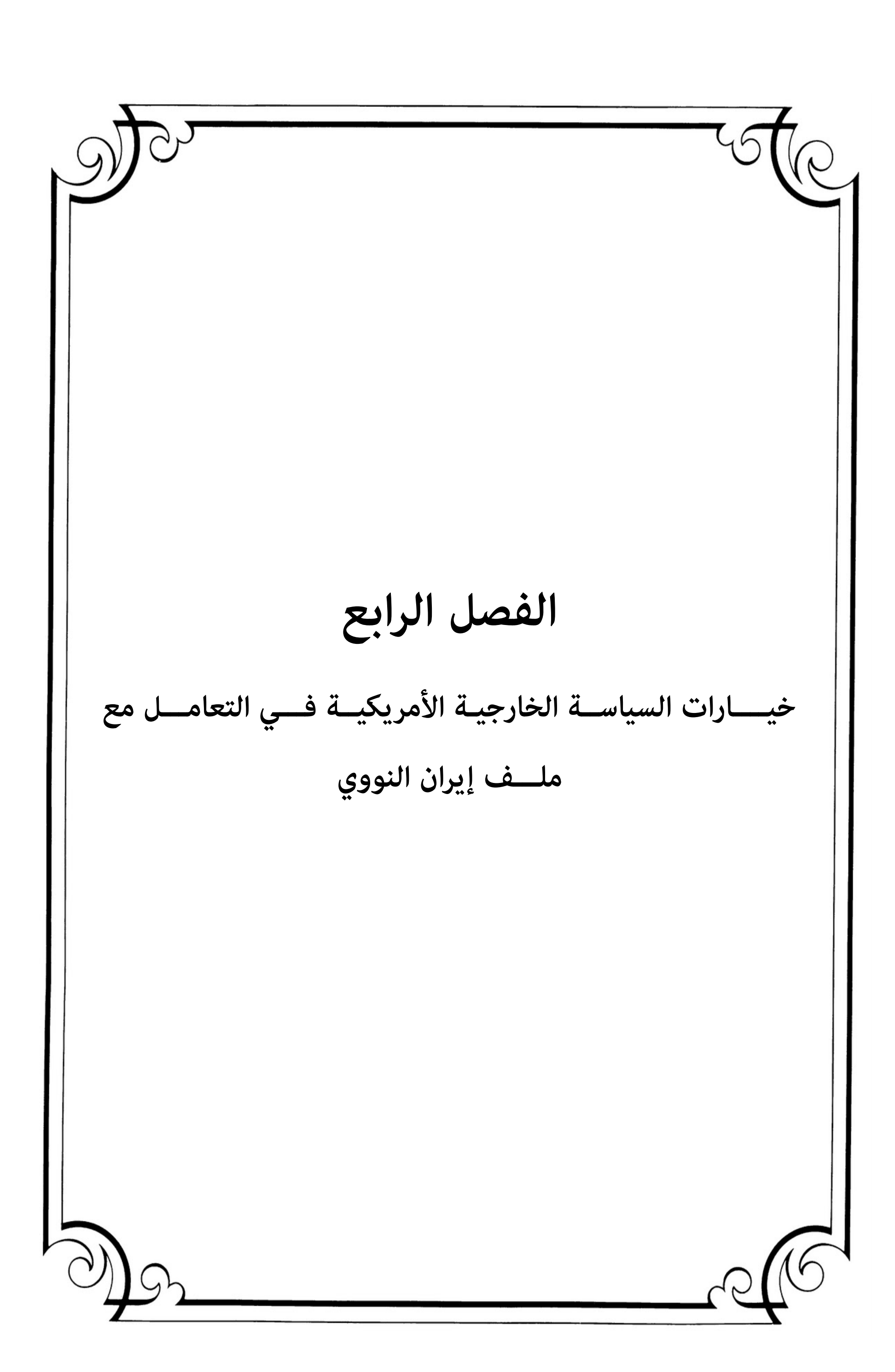
إذ باتت إيران اليوم، بمعيار النفوذ والوزن الإستراتيجي مجاورةً للأُردن بقدر مجاورتها لدول الخليج العربي، وذلك الجوار الذي أضحى مكثفاً، وربما تكون مقاربة الوضع مختلفة في الأُردن عنها في دول الخليج العربي، فهذه

الأخيرة تملك من التفاعلات والمصالح المتشابكة مع ايران مما يُحيد أية تأثيرات مترتبة على نفوذها في العراق أو على الأقل يضعف من حدتها، ولكن علينا أنّ نلحظ في الوقت نفسه أنّ ساسة خليجيين قد عبروا عن هواجسهم من (الدور الإيراني) المتجسد في الساحة العراقية وبخاصة التصريحات الصادرة من الأُردن والرياض.

لقد كان احتلال العراق علامة فاصلة في معايير السياسة والتاريخ لكنه ليس كذلك في معايير الإستراتيجية، وذلك لأن العراق قد عُزِلَ إستراتيجياً وحُيدت قوته منذ حرب الخليج الثانية، والمتغير الإستراتيجي الذي سيكون أمن الخليج العربي معنياً فيه في حال تحققه هو تحول العراق الى حاضنة متقدمة لموازن عسكري خارجي تُمثلهُ القوة الأمريكية على النمط ذاته الذي تمثله كوريا الجنوبية واليابان في شرق آسيا.

كذلك فأن صيغة الشرق الأوسط الجديد لن يحقق الحد الأدنى من التوقعات للعديد من الأطراف الفعالة في المنطقة، فالجمهورية الإسلامية الإيرانية لن تقبل أنّ يُحجم دورها في المنطقة، كما لن تقبل تحييد دورها في معادلة القوة السورية – اللبنانية – الإسرائيلية، والتي يمكن أنّ تنتهي في حال تحييد الدور الإيراني بشكل يهدد الأمن القومي الإيراني، ويهدد نفوذها بين جماعات كانت تنظرُ لإيران على أنّها المساند والممول المالي والمعنوي.

وعلى الرغم من أنّ العمل العسكري سيظل أداة أساسية للسياسة الخارجية الأمريكية، فأن إستخدامهُ مُكلف، وليس من المؤكد بأي حال معرفة ما إذا كان سيحقق أهدافه، وحتى في مواجهة التفوق العسكري والتكنولوجي الأمريكي السابق، فأن النظام المتمرد، مثل العراق: ما قبل الإحتلال أظهر قدرة على الصمود للهجوم العسكري لحقبات طويلة من الزمان على نحو يدعو للدهشة.



الفصل الرابع

خيـــارات السياسـة الخارجيـة الأمريكيـة فـــي التعامـــل مع ملـــف إيران النووي

الفصـل الرابـع

خيـارات السياسـة الخارجيـة الأمريكيــة فـي التعامـل

مع ملف إيران النووي

مما لا ريب فيه بان الجمهورية الإسلامية الإيرانية تدرك جيدا ما تريد من علاقاتهـا، سواء القـائم منهـا أو المحتمـل مـع دول المنطقـة، وإنّ لـديها صـورة واضـحة لموقعهـا في المنطقة، وإنّ أية ترتيبات أمنية في أية بقعة من العـالم وعـلى الأخـص في منطقـة الـشرق الأوسط التي تحتفظ بأكبر مخزون نفطي معروف في العالم، وإمكانيات إقتـصادية هائلـة أُخرى، فضلاً عن أنّها أكبر بؤرة صراع في العـصر الـراهن، لايُمكـن إنّ تـتم بمعـزل عـن أيـة ترتيبات أمنية عالمية، وتتأثر سلباً أو إيجابـاً بـصراع المـصالح الـذي يمثـل الـسمة الرئيـسة المُميزة للنظام السياسي الدولي.

إذ مثل إعلان إيران لإمتلاكها قدرات نووية تُمكنها من إكـمال دورة الوقـود النـووي، أحد التحديات التي إختلفت بشأنها إسـتجابة دول العـالم والمنطقـة، ففـي الوقـت الـذي رحبت بهذا الإنجاز دول تتوافق سياستها الخارجيـة مـع إيـران، عارضـتها دول أُخـرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تتبعها الدول الأوربية، معتبرة إنّ مثـل هـذا التطـور سيؤدي إلى نهوض برنامج تسلح نووي يخل بالتوازنات القائمة حاليا وفي المستقبل.

وقـد أججـت طموحـات إيـران النوويـة، المخـاوف عنـد الولايـات المتحـدة الأمريكية وعدّة دول أوربية، إذ رأت الولايات المتحدة في التسلح النـووي الإيـراني خطرا على مصالحها في المنطقة، وتهديدا لحلفائهـا، ولـذلك فقـد بـدأت الولايـات المتحـدة بانتهـاج سياسـة المفاوضـات مـع إيـران عـن طريـق الوكالـة الدوليـة

للطاقة الذرية، والترويكا الأوربية مـن جهـة، والتلـويح باسـتخدام سياسـات عقابيـة ضـد إيران ما لم تتخل عن مشروعها النووي من جهة أُخرى.

وعلى هذا الموقف المتعدد الاحـتمالات بـشان مـستقبل سـبل تـسوية قـضية الملـف النووي الإيراني، يمكن اكتشاف مدى التعقيد الذي يسيطر على هذه القضية التي يخـتلط فيها السياسي بالقانوني والفني، مع موروث العـداء الأمـريكي – الإيـراني، إضـافة إلى كـون إيران تمثل حجر عثرة إمام المشروع الأمريكي لإعادة هيكلة منطقة الشرق الأوسط.

ولمعالجة هذا الموضوع، تناول المبحث الأول: (الخيـار الـسياسي) بعـدهِ حـل للازمـة النووية الإيرانية، وتناول المبحث الثاني: (الخيار العسكري) باعتباره بديل للخيار السياسي.

المبحــث الأول

الخيار السياسي الامريكي في التعامل مع ملف ايران النووي

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد رؤيتها لحالة الضبابية والتعقيد الـذي شـهدهُ الملف النووي الإيراني، ورغبتها في تأجيل التفكير بالخيار العسكري تجاه إيران، في التفكـير في مهادنـة ايـران وتغيـير الخطـاب الـسياسي والإعلامـي. إذ تراجعـت حـدة الإنتقـادات الأمريكيـة الموجهـة لإيـران وبـدت مـؤشرات حقيقيـة نحـو إمكانيـة التوصـل إلى حلـول دبلوماسية وسياسية بشأن الملف النووي الإيراني، وتجلى ذلك واضحاً عـن طريـق إعطـاء المزيد من الوقت لإجراء حوار دبلوماسي مـع إيـران. وقـد دعـا (محمـد البرادعـي) مـدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، إلى إستئناف الحوار بين إيران والأطراف المعنيـة مـن أجـل الوصول الى حل شامل يأخذ بنظر الإعتبار مخاوف أيران بشأن حقها في إسـتعمال الطاقـة النووية بشكل سلمي.

وجرت مفاوضات مـع إيـران في العـام (2003)، بعـد مـدة قليلـة مـن إنتهـاء حـرب العراق، وقد جاء ذلك بعـد المفاجئـات المفـصلة التـي أُكتـشفت في آب 2002، عـن قيـام إيران بنشاطات محظورة في دورة الوقود النووي، وفي نفس الوقت قامت جماعة إيرانيـة معارضـة بالكـشف عـن عمليـات تخـصيب سريـة لليورانيـوم تحـت الأرض في (ناتـانز)، ومفاعل لإنتاج الماء الثقيل في (آراك). وفي كانون الاول 2002، إلتقطت الأقـمار الـصناعية مجموعة من الصور توضح مواقع نووية إيرانية وبعض التفاصيل الأُخرى، وبعد عمليـات التفتيش والمناقـشات الحـادة التـي قـام بهـا مفتـشو الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة في شـباط 2003، تـم العثـور عـلى (160) جهـاز الطـرد المركـزي ومكونـات أكـثر مـن ألـف جهـاز آخـر كانـت إيـران تحـتفظ بهـا في مخـابئ تحـت الأرض بعمـق 75 قـدماً، مـما

أدى هذا الأمر إلى إثارة مخاوف الولايات المتحدة من وجود منشآت مخفية نووية أُخرى.

وإستجابة للضغوط المتزايدة، إتجهت إيران ومؤيدوها إلى إستغلال بعض المواد في القانون الدولي، ومعاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية، وركزت إيران في حقها في إستكمال دورة الوقود النووي، بل دافعت إيران في بعض الأحيان على أنّ مسألة إنتاج مواد إنشطارية لصنع أسلحة نووية هي ليست مسألة مركزية، وقد أدت الإستراتيجية المتبعة من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى توليد المزيد من التعقيدات في الأزمة، إذ تعاملت الوكالة مع إيران بشكل حذر، وذلك تحسباً لأي إنسحاب إيراني من معاهدة (حظر إنتشار الأسلحة النووية).

وفي أعقاب إنكشاف أمر مصنع تخصيب اليورانيوم السري في (ناتانز) في العام 2002، وأنشطة أُخرى مشبوهة، وافقت إيران على تعليق برنامجها النووي لتخصيب اليورانيوم في تشرين الاول 2003، وذلك لتجنب إحالة ملفها النووي الى مجلس الأمن بواسطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية نتيجة إنتهاكها إتفاقية الحد من الإنتشار النووي (N.P.T)، ولقد خشيت ايران من أنّ إحالة ملفها النووي الى مجلس الأمن قد يترتب عليه إصابتها بعزلة دبلوماسية، وإحتمال فرض عقوبات إقتصادية عليها أو القيام بعمل عسكري ضدها، ومما لاشك فيه أنّ النظام الحاكم في إيران إنتابه الخوف والقلق من سرعة إنهيار نظام حكم طالبان في أفغانستان العام 2001، وأيضاً نظام (صدام حسين) في العراق في بداية العام (2003)، على أيدي التحالف العسكري الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية.

وقد ولد التقارب الأُوربي – الأمريكي ضغوطاً كبيرة على إيـران خـصوصاً بعـد صـدور قرار شديد اللـهجة من مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 18 حزيران 2004، جاء فيه: "**يُأسف لعدم تعاون إيران بشكل تام مع الوكالة الدولية، ويحثها عـلى إظهـار تعاون أكبر والإجابة عن سؤالين يثيران قلقاً شديداً، الأول: مـصدر آثـار اليورانيـوم عـالي التخصيب التي عثر عليها في آلات الطرد المركزي الموجودة داخل مواقـع نوويـة إيرانيـة، الآخر: عن حجم برامج إنتاج أجهزة بي – 2 المتطورة للطـرد المركـزي**"، كـما أوصى القـرار ببقاء الملف الإيراني على أجندة الوكالة الدولية للطاقة الذريـة، ولكنـه لم يرفـع الملـف إلى مجلس الأمن على وفق ما كانت تأمل الولايات المتحدة.

وقد ساعد التهديد النووي الإيراني أيضاً على توطيـد العلاقـات بـين أوربـا والولايـات المتحدة خصوصاً بعد قـرار مجلـس محـافظي الوكالـة في ايلـول2005، الـذي أعلـن عـدم إحترام إيران لإلتزاماتها التي وقعت عليها، إذ خلق هذا القرار تقارباً بين الترويكا الأوربية والولايـات المتحـدة الأمريكيـة فـيما يخـص الملـف النـووي الإيـراني كـما حـصلت أوربـا (بريطانيا، وفرنسا، والمانيا) والولايات المتحدة على تعاون ضـمني عـلى الأقـل مـع روسـيا والصين اللذين إعترف قادتهما هم الآخرون بالتهديد والخطر النووي الإيراني.

وقد كشفت السياسة الأمريكية في التعـاطي مـع أزمـة الملـف النـووي الإيـراني عـن حقيقة مُفادها: إنّ ثمة تبايناً فيما بين المسؤولين الأمريكيين فيما يتعلق بتسوية الخلافـات العالقة مع أيران، وفي هذا السياق ثمة إتجاهان أساسيان:-

الأول: يدعو الى تفعيل الآلة العسكرية للإطاحة بالنظام الإيراني.

الآخر: يدعو إلى إستعمال الآلية الدبلوماسية لتسوية الخلافات مع إيران.

وقد بذلت الولايات المتحدة الأمريكية جهوداً حثيثة من أجل إجهاض الطموحات النووية الإيرانية تحت ذريعة نية إيران الحصول على أسلحة نووية، ولا يخفى على الجميع نيّات الولايات المتحدة الأمريكية تجاه إيران، وهي التي تعمل منذ سنوات الى تكريس جهودها السياسة والإعلامية ضد الحكومة الإيرانية بسبب سياسات الأخيرة المعارضة لسياسات الولايات المتحدة في المنطقة.

اولا: البرنامج النووي الإيراني والوكالة الدولية للطاقة الذرية

نشأ الخلاف حول أنشطة إيران النووية في كانون الأول من العام (2002)، مع نشر صور أظهرت بناء منشأتين سريتين للوقود النووي جنوب طهران، وبحسب خبراء غير حكوميين بدت إحدى المنشأتين، وهي مشروع (القضاء على الصحراء قرب بلدة ناتانز) معملاً لتخصيب اليورانيوم، وبدت المنشأة الأُخرى قرب (آراك) ذات صلة بإنتاج الماء الثقيل، وحذر بعض الخبراء من أنّ وجودهُما يوحي بإحتمال إمتلاك إيران منشآت سرية أُخرى.

وخوفاً من تفاقم الأزمة نفى المسئولون الإيرانيون أمتلاك إيران برنامج سلاح نووي، ورفض الرئيس الإيراني السابق السيد (محمد خاتمي) التقارير المتعلقة بمنشآت سرية لدورة وقود المفاعل واصفاً هذه التقارير بأنها لا تمتلك أساساً من الصحة. من جانبه أكد (محمد البرادعي) المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن المنشأتين النوويتين المشتبه فيهما "**لم يكُونا مفاجئتين للوكالة الدولية للطاقة الذرية التي كانت تعلم بوجودهما من قبل**"، إلاّ أنّ البرادعي حث إيران على منح مفتشي الوكالة الدولية حقوقاً أوسع في الدخول،

وصلاحية للتحقق من المنشآت المعلنة والمنشآت غير المعلنة عـن طريـق عقـد بروتوكـول إضافي لإتفاقيتها بشأن الإجراءات الوقائية.

ولقد جاء في تقرير (محمد البرادعي) إلى مجلس حكـام الوكالـة الدوليـة في حزيـران من العام (2003)، ما يؤكد شكوك ومخاوف الوكالة من أنّ ايران لم تلتزم ببنـود معاهـدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية بأكملها، وذلك لعدم إبلاغ الوكالة عن بعض النـشاطات النووية بما فيها إستيراد اليورانيوم في العام (1991)، والفشل في تبرير إستيراد إيـران لمـواد نووية، وبناء مصنع لإنتاج الماء، ومنشآت لتنشيط اليورانيوم ومعالجتهُ وتخزينهُ، والأهـم من كل ذلك هو قيام إيران بتوسيع قدراتها النووية.

وقد إزداد الأمرُ تعقيداً من إحتمال إنفراج أزمة البرنامج النووي الإيراني مع الولايات المتحدة عند عثور المفتشين عـلى بقايـا يورانيـوم مخـصب يُمكـن أن يُـستعمل في تـصنيع الأسلحة النووية، وهذا ما زاد المخاوف من قيام ايران سراً بتخصيب اليورانيوم لأسـتعماله في تصنيع أسلحة نووية، في نفس الوقت نفت إيران قيامها بتخصيب اليورانيوم.

والواقع أنّ إيران حاولت في أكثر من مـرة إثبـات حـسن نواياهـا في تطـوير قـدراتها النووية، وبررت ذلـك مـن أجـل الأغـراض الـسلمية، وهـذا مـن أجـل الوصـول الى (حـل السلمي) يرضي الأطراف المعنية بالأمر، ولكن في نفس الوقت كانت إيران بين مرة وأُخرى تحاول إثبات قدراتها النووية وما تمتلكهُ وما قطعتهُ مـن شـوط كبـير في المجـال النـووي، وهذا الأمـر كـان يُمثـل إسـتفزازاً للولايـات المتحـدة الأمريكيـة والوكالـة الدوليـة للطاقـة النووية، ولهذا الأمر فقد كانت مهمة الوكالة الدولية في إيران صعبة.

وكانـت الوكالـة تنظـر الى إيـران عـلى أنّهـا لم تخـترق قيـود حظـر الإنتـشار النـووي (N.P.T)، وهي مسألة كانت ستقود الى إحالة فورية للقضية النووية الإيرانية الى مجلس الأمن التابع للأُمم المتحدة، وأقتصرت على مسألة الشفافية ودعوة الإتحاد الأوربي لإيـران للتوقيع على البروتوكول الإضافي الملحق بمعاهدة الحد من إنتشار الأسلحة النووية، وكـان من شأن هذا البروتوكول السماح للمفتشين الدوليين بالقيام بزيـارات مفاجئـة للمنـشآت الإيرانية المشتبه بها. وفي نفس الوقت قال (مارك نموزوكي) المتحدث بإسم البرادعـي " **إنّ التوقيع على البروتوكول لايعني بالضرورة حل المسائل العالقة** ".

وقد أزدادت مخاوف الوكالة الدولية للطاقة الذريـة مـن أنّ تطـوير إيـران لقـدرات بعيـدة المـدى لتخـصيب اليورانيـوم، يـشير الى أن التحـول مـن إنتـاج كميـات منخفـضة المستوى من اليورانيوم إلى كميات ذات مـستوى أعـلى، هـو مقدمـة لإسـتغلاله في إنتـاج الأسلحة النووية، كما أنّ بناء إيران لمصنع لإنتاج المياه الخفيفة، يعني أنّهـا تخطـط لبنـاء مفاعل متوسط القدرة لأنتاج المياه الخفيفة وهذا النوع من المفاعلات يُمثـل عـاملاً مهـماً في إنتاج اليورانيوم.

ولهذا الأمر فقد إزداد تعقيد الأزمة، وحتم عـلى الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة أن تضع في إعتباراتها بعض الفرضيات إذا ما أرادت الوكالـة الوصـول لوضـع مـستقبلي آمـن فيما يخص الملف النووي الإيراني، ومن هذه الفرضيات:

1. على الوكالة أنّ تـضع في إعتباراتهـا أنّ إيـران تعمـل عـلى إنجـاز برنـامج نـووي عسكري.
2. إنّ إيران ربما حصلت على كثير مـن مقتـضيات مـا تـسعى إليـه في هـذا المجال، ومن ثمّ فأن بإستطاعتها إنتاج أسلحة نووية، ولا ينبغي التعامـل مـع هـذه الفرضـيات بـسذاجة، ففـي ظـل مثـل هـذه الفرضـيات، فـأن

الإستنتاجات الواضحة هـي أنّ إيـران ربمـا سـتنجح في تجـاوز أيـة آليـة دوليـة للتحقق من برنامجها النووي ومن ثُمّ فأن نظام الوكالة الدولية للتحقق سـيُكلل بالفشل ثانيةً، وسيكون عاجزاً عن كشف أي مـن المنـشآت النوويـة العـسكرية الإيرانية.

ولم يكن مفاجئاً القلق الواسع حول تطوير البرنامج النووي الإيراني الـذي أُشـير إليـه مع بقية القضايا في تقريـر مـدير الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة (محمـد البرادعـي) في السادس عشر من حزيران 2007، والذي رفعهُ إلى مجلس خبراء الوكالة (B.O.G)، كما أنّ هذه الإشارات المباشرة حول هذه المسألة هي محاولة من قبل الوكالة لتجنـب أي صِـدام مفتوح مع إيران، فهي تتعاطى مع مطالب البروتوكول الإضافي المعقود بين إيران والوكالـة في العام 2003، مع هدف الوكالة القاضي بـ (التحقيق بشكل ملمـوس وشـامل مـن عـدم وجود أي منشآت أو نشاطات نووية سرية وغير معلـن عنهـا)، وكـذلك الأمـر فـأن لجنـة الخبراء هي الجهة التي تطبق سياسات وبرامج الوكالة الدولية، وهي مخولة أيضاً للتأكـد من جميع المنشآت الثلاثة عشر المعلنة من قبل إيران.

وقد جاء قرار مجلس محافظين الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة الـذي إتُخـذ في 26 تشرين الثاني 2004، متوازناً لحد ما، فرغم ما حواه من تحذير شديد الـلـهجة لإيران مـن إرتكاب أي إنتهاكات مستقبلاً لمعاهدة حظر أنتشار الأسلحة النووية، إلاّ أنه تفادى إحالة الإنتهاكات التي آذارتها إيران سابقاً في هذا المجال الى مجلـس الأمـن مجنبـاً ايـران بـذلك مخاطر فرض عقوبات عليها، وهو ما كانـت تـسعى لـه الولايـات المتحـدة جاهـدة، وقـد عدّتـهُ ايـران إنتـصاراً لهـا ولدبلوماسـيتها التـي نجحـت في تجـاوز التحـدي الأمـريكي – الإسرائيلي، إلاّ أن كلاً من الولايات المتحدة واسرائيـل حرصـتا عـلى إبـراز تـصميمُهُما عـلى تحدي البرنامج النووي والصاروخي الإيراني ومنعه من تحقيق أهدافه الإستراتيجية.

وقد إزداد الأمر تعقيداً، بعد كشف مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية للجنة الخبراء أنّ إيران تنتج اليورانيوم من مواد مؤكسدة وهو أمر يجعل الوضع خطيراً، إذ أنّ بالإمكان إستعمال البلوتونيوم والأسلحة النووية في سياق عملية تخصيب اليورانيوم.

ولكن بدت إيران مدافعة عن موقفها الحرج عن طريق رفض الإحتكار النووي وإصرار إيران على حقها في إنتاج يورانيوم عالي التخصيب وبينت في نفس الوقت على أنّها تحاول الإستفادة منه للأغراض السلمية فقط.

وقد إزداد دفاع إيران عن مشروعها النووي الإيراني خصوصاً بعد مجيء (أحمدي نجاد) وطاقمهُ الحكومي والتفاوضي الى السلطة الإيرانية من أمثال (لاريجاني، ومتكي بور محمدي، ومحسن أجه آيي)، إذ كونوا إستراتيجتيهم المستقبلية على الصعيد الداخلي والدولي وما يخص الملف النووي الإيراني. وقد بدء (نجاد) مصراً على المواجهة الشاملة مع الغرب بعد تسلمهُ مقاليد السلطة بغض النظر عن أبعاد وما تؤول إليه تلك المواجهة، وقد بينت في أكثر من مرة بأن التهديد بعقوبات من قبل الولايات المتحدة عن طريق الأُمم المتحدة لن يثني إيران عن المضي قدماً في تطوير قدراتها النووية، إذ ظهر (نجاد) بصيغة تعطي إنطباع الرافض لكل الحلول السلمية في التوصل الى إتفاق يرضي الأطراف فيما يخص الملف النووي الإيراني وهو الأمر الذي أجج مخاوف الولايات المتحدة وإسرائيل خصوصاً بعد تهديداتهُ المتواصلة بإزالة (إسرائيل) من الوجود.

وقد جاء قرار الوكالة الدولية للطاقة الذرية في 24 ايلول 2005، الذي أعلن عدم إحترام إيران لإلتزاماتها في إطار معاهدة منع الإنتشار النووي بمثابة تطور دبلوماسي خطر يفتح تجاه إمكانية إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس

الأمن. وجاءت الموافقة على القرار مدعومة من جانب الهند، وهي الدولة التي كانت تنظر إليها الجمهورية الإسلامية الإيرانية بعدّها أحد الحلفاء الرئيسين لها في هذا المجال، هذا فضلاً عن حليفين تقليديين آخرين، هما: روسيا والصين، إذ أوقف الحليفان وبصورة مفاجئة دعمهما لإيران.

كما أن القرار قد صدر بعد إدراك الوكالة من أنّ التحقيق في المواقع الثلاثة عشر المعروفة في إيران هو غير كافي، وأن الوكالة لاتزال بعيدة عن التحقق من كل الإستخلاصات التي يمكن التوصل إليها بشأن البرنامج النووي الإيراني، ولكن بإستثناء المعلومات الموثوقة التي سلمتها جهات خارجية، والتي إستندت إلى معطيات حقيقية يمكن للوكالة أنّ تتحقق من وجود هذه المواد ونشاطات سرية غير مشروعة، وأنّ الفشل في التحقيق في الكشف عن وجود هذه المواد والنشاطات لا ينفي إمكانية وجودها.

وما زاد الأمر تعقيداً هو إقرار إيران بأنّها قد إستعملت طريقتين لتخصيب اليورانيوم:

1. أنابيب الطرد المركزي الغازية.
2. فصل نظائر البخار الليزرية المشعة الذرية (AVLTS)، Atomic laser isotope separation، والإفصاح عن نيتها لبناء مفاعل لإنتاج مادة اليورانيوم الطبيعي، أي مفاعل لإنتاج المياه الثقيلة، وهو أكثر الطرق فعالية لإنتاج البلوتونيوم، وهي المادة الأهم التي تُستعمل في صنع الأسلحة النووية، فضلاً عن محاولاتها لشراء الخلايا الحارة والأجهزة المرتبطة بفصل البلوتونيوم، ومكون آخر للسلاح النووي هو آلية التفجير والصاعق النووي الضروري، إذ يُستعمل صاعق واحد لتشغيل النظائر المشعة لمادة

البلوتونيـوم، ولا يـزال حتـى الآن قيـد الدراسـة في إيـران ولـيس هنـاك سـبب منطقـي لإستعمالهِ.

ومع هذا الإصرار الإيراني على إمتلاك القدرات النووية وتشغيلها بذاتها ثم مبادرتهـا الى إسـتئناف أنـشطتها النوويـة، والتهديـد بـأن المـساس ببرنامجهـا النـووي هـو مـساس بكرامتها الوطنية وأمنهـا الـوطني، لم يعـدّ قُبالـة الولايـات المتحـدة سـوى تقـديم بعـض التنازلات من أجل تفادي أي صِدَام مع إيران، ومن مؤشرات هذا الإتجاه ما ياتي:

1. إقتراح كل مـن الولايـات المتحـدة، والمملكـة المتحـدة، وفرنـسا، والمانيـا تـسوية تستمر بموجبها إيران في تحويل اليورانيوم على أراضيها إلى غـاز، عـلى أن ترسـل لاحقاً هذه المادة الى روسيا لتخصيبها وإستعمالها في المحطات النووية.
2. إعلان مندوب الولايات المتحدة لدى الوكالة، أن شن الحرب عـلى إيـران بـسبب برنامجها النووي أمر غير مطروح، وأن هدف المفاوضـات هـو التوصـل لتـسوية سلمية.
3. إعلان الولايات المتحدة بإجراء السفير الأمريكي السابق لدى بغداد (زلماي خليـل زاد) إتصالات مباشرة مع إيران من أجل التوصـل إلى حـل سـلمي بـشان ملفهـا النووي.
4. كشفت تصريحات المسؤولين الأمريكيين عن وجـود "صـفقة نوويـة" بـين إيـران والولايات المتحدة.
5. كـما أن الموقـف الأوربي نفـسه مـن الملـف النـووي الإيـراني إتـسم بالمرونـة والوسطية.

وفي إطار الحسابات السياسية والإستراتيجية الأمريكية والخاصة بموقفها بالشرق الأوسط – وفي العراق – وعدم رغبة الولايات المتحدة في دفع إيران الى توريط القوات الأمريكية في المستنقع العراقي أكثر فأكثر، وحتى لا تتسبب الولايات المتحدة في جعل القضية النووية الإيرانية مدعاة إلى حدوث مزيد من الخلافات مع حلفائها الأوروبيين الرافضين فكرة إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، فقد توصلت الولايات المتحدة إلى تسوية مع حلفائها الأوربيين بأن ينص قرار الوكالة على فقرة **"تشدد على أن الوكالة يمكن أن تبحث في كل الخيارات الموضوعة تحت تصرفها، في حالة إكتشاف تجاوزات إيرانية جديدة، مما يعني إمكانية إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن مستقبلاً"**.

ولأن القيادة الإيرانية لا تريد أن يُحال ملفها النووي الى مجلس الأمن حتى لا تتعرض إيران إلى عقوبات اقتصادية، فأنها تسعى في تعاملها مع الوكالة الدولية للحصول على الوقت اللازم لإستكمال الإجراءات الرئيسة من برنامجها النووي سواء في شقه المعلن في مفاعل (بوشهر) مع روسيا، أو في شقه السري غير المُعلن مع كوريا الشمالية والمُتعلق بالتعاون معها في مجال إستكمال عمليات التخصيب.

ولإسناد موقف إيران الدبلوماسي في أزمتها النووية، بدأت ايران بتقوية علاقاتها السياسية والإقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي، إلاّ أن دول المجلس كانت ومازالت لديها الكثير من المخاوف بشأن هذا البرنامج، ويمكننا إيجاز هذه المخاوف بالنقاط الآتية:-

1. إنّها تعتقد بأن إمتلاك إيران للقدرات النووية سيؤدي إلى حدوث أختلال في موازين القوى في المنطقة.

2. إحتمال حدوث تأزم في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكيـة، والتـي بدورها ستجعل دول المجلس تواجه مأزقاً حقيقياً.

3. الخوف من أن دعم إيران دبلوماسياً سيفتح باباً لدول المنطقة من أجـل خـوض سباق تسلح غير محسوبة نتائجه.

4. التخوف من حدوث تسربات إشعاعية أو تلوثات في المياه والثروات الطبيعية.

5. إنّ دعم إيران سياسياً مـن أجـل إمـتلاك سـلاح نـووي يـسهم في تقـويض كافـة الخطوات التي تقوم بها دول الخليـج العـربي، وإيـران والتـي تـستهدف حـسن الجوار، وتعزيز الثقة والمنافع المتبادلة وعدم اللجـوء للقـوة في القـضايا العالقـة كافة.

ثانيا: المتغير الأوربي في السياسة الأمريكية تجاه الملف النووي الإيراني

ففي بداية الأمر ركزت إستراتيجية الإتحـاد الأوربي عـلى الـدخول في مفاوضـات مـع إيران بدلاً من مواجهتها، وفي هـذا الإطـار قـام الإتحـاد الأوربي بعـرض حزمـة كبـيرة مـن الحوافز على إيران في حال تخليها عن برنامجها النـووي، وفي تـشرين الثـاني 2003، أعلـن الإتحاد الأوربي التوصل إلى إتفاق مع إيران تقوم فيه الأخيرة بتجميد عمليـات التخـصيب (دورة البلوتونيوم)، وفي المقابل سيوقف الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة خطوات إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن.

ولكن دفعت إيران بالأزمة إلى التـصعيد مـع الإتحـاد الأوربي، خـصوصاً بعـد رفـضها للمقترحـات الأوروبيــة لفــض النــزاع بــشأن برنامجهــا النــووي، وكانــت المقترحات الأوروبية تشمل الـسماح لإيـران بإتبـاع برنـامج نـووي سـلمي مقابـل

وقفها تحويل اليورانيوم، وكانت المفاوضات تهدف لضمان أن المحصلة النهائية لأنشطة إيران النووية ستكون سلمية، ولكن كل المحادثات باءت بالفشل، وقد صرحت إيران بعد مدة بأنها تريد إستئناف المفاوضات رغم كونها عادت إلى تحويل اليورانيوم.

وعُقد إتفاق آخر بين إيران ودول الإتحاد الأوربي يُلزم إيران بالوقف التام والشامل لكافة أنشطة البرنامج النووي الإيراني إبتداءً من يوم 22 تشرين الثاني 2004، وطيلة مدة المفاوضات التي سيتم إجراؤها بين الجانبين الإيراني والأوربي، وبمُوجبه تمتنع ايران من مزاولة عمليات تخصيب اليورانيوم أو تشغيل أجهزة الطرد المركزي، وفصل البلوتونيوم، والإقلاع عن عمليات إستيراد إسطوانات أجهزة الطرد المركزي، وفصل الغاز التي تُستعمل في إنتاج وتصنيع السلاح النووي، الأمر الذي يقضي إلى الوقف التام لكافة الأنشطة الخاصة بدورة الوقود النووي.

وفي المقابل إحتوى الإتفاق أيضاً على عطايا ومكافئات أوروبية مغرية تتعهد الترويكا الأوروبية بتقديم الدعم التكنولوجي للمساعي الإيرانية الرامية إلى تطوير قدرات نووية سلمية في مجال إنتاج الطاقة، كأن تقوم شركات أوربية متخصصة بتزويد إيران بالمعدات التكنولوجية اللازمة لبناء مفاعل نووي سلمي يعمل بالماء الخفيف من أجل توليد الكهرباء، فضلاً عن سعي الأوروبيين للحيلولة دون إحالة ملف إيران النووي إلى مجلس الأمن ما دامت إيران ملتزمة بتعهداتها، وبقيت مجمدة لأنشطتها النووية في السر والجهر.

ولكن إيران لم تلتزم بهذا الإتفاق، وأعلنت إستئنافها لعمليات تخصيب اليورانيوم. وقد كانت هناك العديد من العوامل التي شجعت إيران على اتخاذ هذه الخطوة، ومنها:

1. الثغرات الموجودة في إتفاقية حظر إنتشار الأسلحة النووية.
2. الصعوبات التي تواجهها الولايات المتحدة في العراق.
3. الموقف الداعم لإيران من قبل بعض الدول الأوربية مثل روسيا.

إذ كانت هذه العوامل محفزاً ودافعاً لإتخاذ إيران قرارها بإستئناف تخصيب اليورانيوم، وفي المقابل إشتدت حدة الجدل حول جدوى الإستراتيجية الدبلوماسية المتبعة من جانب دول الترويكا الأوروبية مع إيران. فقد كشفت إستقالة كبير مفتشي الوكالة الدولية للطاقة الذرية (بيير جولد شميدت) منتصف العام 2004، عن نزاعات داخلية مع مدير الوكالة (محمد البرادعي) حول الطريقة المثلى التي يجب أن تتوصل لها الوكالة لإصدار قرار يخص الملف النووي الإيراني.

وقد شددت ايران على حقها في إستئناف الأبحاث النووية، إذ يقول صادق زيبا (أستاذ في جامعة طهران): " **إنّ إستئناف الأبحاث النووية الإيرانية قضية وطنية، وأن كافة الأوساط السياسية العلمية والأحزاب السياسية متفقة على إستمرار هذه الأبحاث، وعدم الخضوع لمطالب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي في وقف هذه الأبحاث** "، ويقول عضو البرلمان الإيراني الدكتور (مهدي كوجك زادة): " لا يحق لأحد التحدث إلى إيران بلغة القوة والتهديد، وأن يحرم الشعب الإيراني من حقوقه النووية "، مضيفاً " **إنّ الأوروبيين فشلوا خلال السنوات العديدة الماضية من فرض إرادتهم على الشعب الإيراني، وهاهم يقومون بإطلاق التهديدات ضد الشعب الإيراني** ".

وقد إزداد تعقيد الأزمة النووية الإيرانية، وبدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالضغط على دول الإتحاد الأوروبي من أجل إتخاذ مبادرة جدية ضد إيران، ولكن بدت الدول الأوروبية راغبة بالإبتعاد عن الخيار العسكري في

مواجهة إيران، وقد أكد هذا الأمر (خافيير سولانا) الممثل الأعلى للسياسة الخارجية للإتحاد الأوربي في مقابلة له مع صحيفة ألمانية في 15 كانون الثاني 2006، إذ إستبعد (خافيير سولانا) الحل العسكري لإنهاء الخلاف مع إيران حول المسألة النووية. وقال سولانا: " **إنّنا نبذل الجهود حالياً للتوصل إلى حل دبلوماسي** "، مشيراً إلى أنه " **ينبغي أن لا تطلق التكهنات حول عقوبات محتملة لاتُمثل جزءاً من النقاش في الوقت الحاضر**".

ولهذا الأمر، فقد بذلت الولايات المتحدة جهوداً دبلوماسية حثيثة لحشد إجماع دولي في مجلس الأمن يفرض سلسلة من العقوبات المتدرجة على إيران مستندة في ذلك إلى قرار مجلس الأمن 1696، والى إتفاق مسبق مع روسيا والصين بأنهما سيساندان قراراً بفرض عقوبات على إيران إذا رفضت شرط إيقاف التخصيب المطلوب منها الالتزام به في 31 آب 2006، وهو ما إنعكس في تغيير الموقف الروسي الرافض أصلاً لفرض عقوبات إقتصادية ودولية على إيران بسبب رفضها وقف أنشطتها النووية المثيرة للجدل.

وفي المانيا جددت المستشارة الألمانية (أنجيلا ميركل) موقف بلادها المؤيد لفرض عقوبات على إيران، مع رفض اللجوء الى الخيار العسكري في التعامل مع الأزمة النووية الإيرانية، رغم إقرارها بأن الرد الإيراني غير مرضٍ، وإنّ عبارة إيقاف تخصيب اليورانيوم – كانت غائبة عن الرد الإيراني – وكرر هذا التصريح وزير الخارجية الفرنسي (فيليب دوست بلازي)، وعلى الرغم من قوله أيضاً: " **إنّه من المهم تفادي تصعيد صراع مع إيران والعالم الإسلامي** "، وأردف قائلاً: " **إنّ الرد الإيراني غير مرض في الوقت الحالي، ولكن أسوء شيء هو تصعيده إلى مستوى المواجهة مع إيران والعالم الإسلامي معها من جهة، والغرب من جهة أخرى مقابلها، إذ أن الصِدَام مع إيران سيكون بمثابة صِدَام بين الحضارات الذي تقف روسيا و فرنسا اليوم بشكل عملي في محاولة تفاديه**".

مما تقدم نلاحظ أنّ أغلب الدول الأوربية تحـاول أن تلجـأ الى الحـل الـدبلوماسي في حل الأزمة النوويـة الإيرانيـة متفاديـة الخيـار العـسكري، وهـذا مـن أجـل عـدم الإضرار بمصالحها من جهة، ومن جهة أُخرى في محاولة من هذه الدول إثبات عـدم رضـوخها لمـا تريده الولايات المتحدة الأمريكية.

وأن الأمر الذي يجب ملاحظتهُ هو أنّه خلافاً لمـا كانـت عليـه الحـرب عـلى العـراق، ليس هناك خلافـات تـذكر بـين الجـانبين الأمـريكي والأوربي حـول مـوقفهما مـن المـسالة النووية الإيرانية، (على اعتبار ان تطـوير ايـران لمـشروعها النـووي مـسالة جديـة لاتقبـل الشك على عكس العراق الذي ثبت بعد احتلالـه بانـه لم يكـن يملـك اي بـرامج نوويـة)، خاصـة وأنّهـما إشـتركتا معـاً في رفـع الأمـر الى الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة، ولا يـزال الطرفان يأملان أنّ تـؤدي إجـراءات التفتـيش الـصارمة التـي تتبعهـا الوكالـة، فـضلاً عـن التهديد بفرض عقوبات إقتصادية على ايران الى أن تُبطئ إيران على الأقل من المضي قدماً نحو تحقيق أهدافها النووية.

وقد بدا الإتحـاد الأوروبي في بعـض الأحيـان أكـثر تـشدداً مـن الولايـات المتحـدة في التعامل مع الملف النووي الإيراني، خاصة بعد تصريحات الرئيس الفرنسي الـسابق (جـاك شيراك) حول إستعمال الأسلحة النووية ضد الأعداء، وتحذير إيران من مغبة عدم الإذعان للمطالب الدولية. كما أثبتت المداولات في الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة بـين الأعـضاء (35)، وشبه الإجماع على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، إنّ الـروس والـصين ليس بإستطاعتهما تعطيل الإجماع الأوربي والأمريكي حول الملف النووي الإيراني.

ومع ذلك فقد أبدى الإتحاد الأوربي تجاوبـاً ومرونـة كبـيرة في الإسـتجابة لمطلـب ايـران في إسـتئناف المفاوضـات حيـال برنامجهـا النـووي، إذ جـنح

الأوروبيـون نحـو سياسـة الترغيـب للإيـرانيين عـلى عكـس سياسـة الترهيـب مـن جانـب الولايات المتحدة. لذلك فقد سلك الإتحاد الأوربي طريق المفاوضات مع ايران حول السبل الكفيلة بتبديد مخاوف العالم من طموحـات إيـران النوويـة العـسكرية، وإطلعـوا بـدور الوسيط بين إيران من جهة والولايات المتحدة من جهة أُخرى.

وقد أعقبت المباحثات التي أجراها السكرتير السابق للمجلس الأعلى للأمـن القـومي (علي لاريجاني)، والمنسق الأعلى للسياسة الخارجيـة بالإتحـاد الأوربي (خـافيير سـولانا) في فينا يومي 9-10 ايلول 2006، أجواءً إيجابية، والسعي الإيراني - الأوربي من أجـل تقريـب وجهات النظر، والبحث عن إمكانيـة للتوصـل الى تـسوية سياسـية لأزمـة الملـف النـووي الإيراني، يتم بمقتضاها أما السماح لإيران بتنفيذ عمليات محـدودة لتخـصيب اليورانيـوم، بحيث لا يكون الإيقاف شاملاً، أو تعليق ايران عمليات التخصيب بصفة مؤقتة قـد تمتـد لشهر أو شهرين، مقابل تقديم حوافز تكنولوجية وإقتصادية منجزة ايران، ودور إقليمـي أكبر لها في المنطقة.

وقد أكد الجانبان التوصل الى إتفاق حول بعض النقـاط التـي يكتنفهـا سـوء الفهـم، مثل التعليق المؤقت لعمليات تخصيب اليورانيوم مقابل بدء عملية تنفيذ مجموعة مـن الحوافز التي عرضتها دول مجموعة الإتحاد الأوروبي عـلى إيـران، مـما يـؤدي الى معادلـة جيدة تساعد كـلا الطـرفين عـلى تحقيـق الأهـداف التـي يـسعيان إليهـا، بحيـث تـتمكن إيران من الحفاظ على موقعها عن طريـق تأكيـد حقهـا في تخـصيب اليورانيـوم ويـضمن الغرب الأهداف التي يريدها، خصوصاً التأكد مـن أن البرنـامج النـووي الإيـراني للأغـراض السلمية.

وفي حين رأى معظم المـراقبين الـدوليين، إنّ التفـاهمات الإيرانيـة – الأوربيـة عُـدّت بداية جديدة وجادة على صعيد إنهاء أزمة الملف النووي الإيراني، وأنها حققـت إنجـازات لم تكن متوقعـة عـلى هـذا الـصعيد، إلاّ أن الولايـات المتحـدة رأت غـير ذلـك، إذ تعتقـد الولايات المتحدة إن ايران قبلت مثل هذه المساوامات من أجـل تقلـيص حـدة الـضغوط الدولية عليها والتخفيف من وطأة الملاحقات المستمرة من جانب الوكالة الدولية للطاقـة الذرية، فضلاً عن تفويت الفرصة تجاه تصعيد عسكري – أمريكي – إسرائيلي محتمل ضد برنامجها النووي.

وفي حين كانت الترويكا الأوروبية تمد جـسور التواصـل مـع إيـران مـن أجـل إيجـاد تسوية سلمية لمسألتها النووية، كانت الولايات المتحدة تصر على إتهام الإيرانيين بالسعي لإمتلاك أسلحة نووية، وتطالـب الوكالـة الدوليـة للطاقـة الذريـة بـضرورة إحالـة الملـف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الذي بدوره سيتخذ إجراءات عقابية ضـد ايـران في إطـار الفصل السابع من ميثاق المنظمة الدولية، وحتى الإتفاق الذي وقعتهُ الترويكا الأوروبيـة مع ايران لم يلق ترحيباً من إدارة بوش (الأبن)، وأن كان بعض المسئولين فيهـا قـد عـدّوهُ خطوة تتضمن قدراً ضئيلاً من التقدم، إذ ترى الإدارة الأمريكية أنّهـا لا تمتلـك الثقـة بـأي وعود تقدمها ايران في هذا الصدد.

وبالرغم من أن الأزمة قد إتخذت خلال المدة الأخيرة منحنى تصعيدياً غير مـسبوق، فأن الطريق الى التفاوض ومن ثُـمّ إمكانـات الإنفـراج مـازال مفتوحـاً بـالنظر الى عـاملين أساسيين:

1. إذا كانت إيران قد بدأت في إستئناف معظم نشاطاتها النوويـة، فـان هذه الخطوة ورغم ما آثارته من غضب لدى الترويكا الأوربية لم تات متعارضة مع ما كانت قد إتفقت إيران عليه مع الترويكا الأوربية مع

تعليق (طوعي) لأنشطة تخصيب اليورانيوم، فهـذه الخطـوة هـدفها (تحويـل)، وليس (تخصيب).

2. إنّ إيران أكدت وتؤكد مراراً وتكراراً بأنها ملتزمة بالتفاوض مع الأوروبيين الذين أكدوا من ناحيتهم على أن خيار التفاوض ما زال قائماً.

وتجدر الإشارة إلى أن إيران إستندت إلى ركائز ذات أبعاد إقليمية، ومحلية، ودوليـة، دعمت موقفها التفاوضي مع الترويكا الأوروبية، وهذه الركائز هي:

1. على المـستوى الـداخلي: حرصـت القيـادة الإيرانيـة عـلى تأكيـد تماسـك الجبهـة الداخلية، ووحدتها بمختلف فئاتها وطوائفها العرقية والمذهبيـة داعمـة لموقـف الحكومة الإيرانية، ولاسيما مواجهة التهديدات التي تتعرض لها البلاد.
2. على المستوى الإقليمي: حرصت القيادات الإيرانية على أن يكون لها تـأثير قـوي في هذا المستوى، وذلك عن طريق إيجاد ودعم المنظمات والجماعات الـسياسية والدينية الفاعلة في الدول العربية والإسلامية في منطقة الشرق الأوسط وجنـوب ووسط آسيا.
3. على المستوى الدولي: مما لاشك فيه أن إيران تستغل علاقاتها الأقتصادية القوية مع (روسيا والصين والهند)، على الساحة الدولية في دعم موقفها التفـاوضي مـن قضية ملفها النووي المعروض في مجلس الأمن، ومنع هذا المجلس من إستصدار قرارات بفرض عقوبات على إيران تستند إلى الفـصل الـسابع مـن ميثـاق الأُمـم المتحدة، والذي ينتهي بالعمل العسكري.

ومن الواضح أن الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) قد وضع إستراتيجية في التعامل مع الملف النووي الإيراني، تقوم على عدة إفتراضات منها:

1. إنّ الرئيس جورج بوش (الأبن) سيواجه صعوبات اذا اراد القيام بأي عمل عسكري ضد الجمهورية الأسلامية. ويستند هذا الإفتراض إلى هبوط شعبية بوش في إستطلاعات الرأي العام بسبب الصعوبات التي يواجهها في العراق.
2. إعتماد (نجاد)، على أن الشعب الإيراني سيبقى داعماً لموقف حكومتهُ في مواجهة الغرب والمجتمع الدولي.
3. طبيعة تماسك مكونات الدولة الإيرانية الحالية على مختلف الأصعدة.
4. إستبعاد (أحمدي نجاد) توصل القوى العالمية في مجلس الأمن الى موقف موحد حيال الإجراءات المطلوبة في مواجهة إيران.

وقد بدأ (أحمدي نجاد) بالإبتعاد عن المؤسسات الحكومية في آلية التعامل مع الملف النووي الإيراني، إذ إتهمت صحيفة (جمهورية إسلامي) أحمدي نجاد بتقويض الدعم الشعبي للبرنامج النووي الإيراني عبر التعامل معه على اعتباره قضية شخصية لإخفاء إخفاقات حكومتهُ الإقتصادية. وقد كانت صحيفة (همشهري) الإيرانية الذي ينتمي مديرها إلى فريق التفاوض النووي الإيراني، أكثر حدة فقالت: "**في الوقت نفسه الذي كانت فيه المسألة النووية على وشك الخروج من دائرة مجلس الأمن، أدت خطب الرئيس (أحمدي نجاد) النارية إلى ازدياد الصعوبات لايجاد حل لقضية الملف النووي الايراني**".

ويعدّ البراجماتيون داخل القيادة الإيرانية، أن خطابات (أحمدي نجاد) الإستفزازية بما في ذلك (إنّ إيران لن تعلق تخصيب اليورانيوم حتى ليوم واحد) يقضي على أية فرصة للتوصل الى إتفاق يرجح الحل السلمي لإنهاء الأزمة

النووية الإيرانيـة، وفي هـذا الموقـف ضـيق مـن هـامش المنـاورة المتاحـة تجـاه إيـران في مواجهة خصومها الدوليين.

وقد وجهت العديد من الإنتقادات مـن قبـل نـواب إيرانيـون إلى الـرئيس (أحمـدي نجاد)، حيال الخلاف الـدائر في مجلـس الأمـن حـول برنـامج إيـران النـووي وسـط أدلـة متزايدة على أن المرشد الأعلى آية اللـه الـسيد (عـلي خـامنئي) طلـب مـن نجـاد إلتـزام الصمت في هذه المسألة، فضلاً عن إنّ المرشد الأعلى الذي كان حتى وقـت قريـب مؤيـداً للرئيس، حمّل (أحمدي نجاد) مسئولية القرار المرقم (1737)، والصادر عن مجلس الأمـن في كانون الاول 2006، والذي (يفرض عقوبات على إيران بسبب رفـضها تعليـق تخـصيب اليورانيوم)، والأمر المهم هو أن الملف النووي الإيراني أصبح في عُهدة المرشد الأعـلى لكـن هنالك في إيران من يعتقد أن خُطب نجـاد المناهـضة للغـرب وتوجهاتـهُ الـسياسية، أدت دوراً في تسهيل حشد الولايات المتحدة لتجمع دولي مناهض لإيران أسـفر في النهايـة عـن قرار مجلس الأمن المتعلق بهذا الملف مما عرقل المساعي الرامية الى الخروج بحل سـلمي للأزمة النووية الإيرانية.

وتجدر الإشارة إلى أن غلق باب التفـاوض مـع إيـران مـستقبلاً مرشـحاً للحـدوث في حالتين هما:

1. إنّ تنجح الضغوط القوية التي تآذارهـا الولايـات المتحـدة عـلى أعـضاء الوكالـة الدولية للطاقة الذريـة في دفـع الملـف النـووي الإيـراني إلى مجلـس الأمـن، دون إنتظار نتائج المحادثات الجارية بين الأوربيين والإيرانيين، إذ أن واشنطن متلهفـة إلى إجراء مثل هذه الخطوة من أجل حشر إيـران في الزاويـة كـما تعتقـد (إدارة بوش)، ومن ثم الحصول منها على أكبر قدر ممكن من التنازلات.

2. إنّ تفشل محادثات الترويكا الأوربية مع إيران فشلاً نهائياً في الوصول الى صيغة مرضية للأطراف المعنية بالأمر، وهذا الفشل سيكون بمثابة حافز اضافي لنجاح المخطط الأمريكي.

وهنالك من يرى أن مسألة الملف النووي الإيراني ستؤول الى فرض عقوبات إقتصادية ضد إيران من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، ولكنه في الوقت نفسه فالعقوبات بديل لايخلو من عدة عقبات، أهمها: الرفض الروسي والصيني لهذه العقوبات، فروسيا لها علاقات شراكة إقتصادية كبرى مع ايران، أهمها: صفقة اكمال مفاعل (بوشهر)، وفقدان هذه الصفقة تمثل خسارة كبيرة للإقتصاد الروسي، أما الصين فتستورد ثلث إحتياجاتها النفطية يومياً من إيران.

المبحـث الثانــي

الخيـار العسكري الامريكي في التعامل مع ملف ايران النووي

إنّ الإدعاء بخصوص سعي إيران لإمـتلاك أسـلحة نوويـة، ودعـم الإرهـاب وإنتهـاك حقوق الإنسان، ومعارضتها لعملية التسوية العربية – الإسرائيلية، يمثـل المحـاور الأربعـة الأساسية للسياسة الخارجية الأمريكية حيال إيران، وتسعى الولايات المتحدة عـن طريـق شن حرب سياسية وعدائية واسـعة النطـاق، وإسـتغلال الموضـوعات المثـارة للوصـول الى أهدافها في مواجهة إيران بحيث تضع إيران في عزلة عالمية، وقد بدات مـساعي الولايـات المتحدة الهائلة لمنع إيران من الحصول على تكنولوجيا نووية منذ رئاسة (بيل كلنتون) في إطار سياسة (الإحتواء).

ويعتقد البعض أمثال (آل غور) نائب الـرئيس الأمـريكي الـسابق (بيـل كلنتـون)، إنّ إيران تُمثل تهديداً على السلام العالمي، لذا يجب محاسـبتها حتـى لـو إسـتدعى الأمـر إلى إستعمال (القوة العسكرية). أما البعض الآخر كالرئيس السابق (بيـل كلينتـون)، فيبـدون قناعة بنجاعة التفاوض باعتباره حل أمثل للتعامل مع الملف النـووي الإيـراني، ويبـدو أن كلا الجانبين قد أغفلا بعض النقاط، فإذا كانت الحملة العـسكرية تعنـي بـضع هجـمات صاروخية تشن لمدة قصيرة، فمن المؤكـد أنهـا سـتكون ذات مـردود إيـراني مـضاد، فمـن المحتمل أن ترحب ايران بمثل تلك الهجمات على أمل تبديد حالة إنتظار المجهول.

وبـالتزامن مـع عقـد إتفاقيـة نوويـة بـين إيـران وروسـيا لإسـتكمال محطـة (بوشـهر) النوويـة، كـشفت الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عـن مـساعيها لوقـف التعاون بين روسيا وإيران، ومنع دخول تكنولوجيا نوويـة الى إيـران، ومـع بدايـة رئاسة كلينتون، إحتدمت الـسياسة الأمريكيـة تجـاه إيـران عـلى كافـة الأبعـاد في

أنحاء المعمورة، وتبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية جديدة لإحتواء إيـران مـن بينها تشديد العقوبات على إيران (قـانون دامـاتو)، وبهـذه الـسياسة أصـبحت الولايـات المتحدة الأمريكية تتعاطى مع أيران على أساس تضييق الخناق عليها وإجهادها.

ثم إنتقلت مرحلة تضييق الخناق على إيران وإجهادها إلى مرحلة أخطـر بعـد تـولي بوش (الأبن) مهام الرئاسة الأمريكيـة، إذ كـشفت العديـد مـن التقـارير عـلى أن الـرئيس الأمريكي بوش بعد إستلامهُ منصبه، أمر خبراء من البنتاغون بإنجاز عملية إحصاء وتحديد للمفاعلات النووية الإيرانية المعدة للتـدمير مـستقبلاً، وقـد شـمل الإحـصاء (24) موقعـاً نووياً إيرانياً وأبرزهـا، مفاعـل (بوشـهر) المطلـوب تـدميره بـأكثر مـن عمليـة، وإلغـاء أي إحتمال لتحويله إلى مصنع قنابل نووي، وتُـرجح التقـارير أن عـددها يمكـن أن يـصل الى (75) قنبلة إستناداً إلى قدرات (بوشـهر) عـلى إنتـاج الوقـود الـلازم، وفـضلاً عـن مفاعـل (بوشهر) هناك مفاعلات (آراك)، و(ناتانز)، و(أصفهان)، وأكـثر مـن عـشرين موقعـاً آخـر بعضها سري.

وفي إطـار الـضغوط الأمريكيـة عـلى إيـران مـن أجـل إجبـار الأخـيرة بـالتراجع عـن طموحاتها النووية، أكد الرئيس الأمريكي (بوش) في 14ايلـول مـن العـام 2005، عـلى أنـه (من واجب المجتمع الدولي أن يمنع طهران من إمتلاك السلاح النووي)، وذلـك مـن دون التطرق الى أي مبادرة من جانبـه محـذراً مـن الأهميـة بمكـان أن يفهـم العـالم أن إيـران ستكون مع السلاح النووي عنصراً يزعزع الإستقرار، ومن ثُمّ يجب العمل على منعها مـن إمتلاك القدرة على إنتاج وتطـوير أسـلحة نوويـة، ومجـرد أنهـم (الإيرانيـون) لم يكـشفوا برامجهم تماماً في الماضي، ينبغي أن يكون تحذيراً للجميع.

ومن أجل حشد أكبر عدد من أصوات مجلس محافظي الوكالة لتأييد الإقتراح الأمريكي بتحويل الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن، آذارت الولايات المتحدة ضغوطاً على الهند بسبب معارضتها لهذا الإقتراح الأمريكي، حتى وصل الأمر الى تهديد المشرعين الأمريكيين بالدعوة الى إعادة النظر في إتفاق التعاون النووي المدني الذي أبرمته الولايات المتحدة الأمريكية مع (الهند) عقب معارضة الأخيرة لإحالة الملف النووي الإيراني الى مجلس الأمن. وقد مثل هذا الموضوع جوهر المباحثات التي أجرتها (كوندليزا رايس) مع نظيرها الهندي (ناتو سينج) ورئيس الوزراء الهندي (منموهان سينج) خلال قمة الأُمم المتحدة في العام 2005.

وما كان لافتاً أنه بمقدار حرص الولايات المتحدة على حشد تأييد ودعم أوربي لموقفها ضد إيران، فأن إيران سعت الى توضيح موقفها الى الرأي العام العالمي والى الحكومات الصديقة خاصة، وقد ركزت في كشف الأسلوب الذي يعتمد على الكيل بمكيالين، ففي حين يغض الطرف عن إمتلاك إسرائيل لقنابل نووية تهدد الإستقرار والسلم في الشرق الأوسط، فأن الغرب يواصل الضغط على إيران من أجل تجريدها، ومنعها من إمتلاك تكنولوجيا نووية رغم أن هذا من حقوقها.

وقد فرضت الأصداء السلبية لفوز (أحمدي نجاد) برئاسة إيران في إنتخابات حزيران (2005) الرئاسية، أثارها الواضحة على العلاقات الإيرانية – الأوربية، بالرغم من حزمه المصالح الإقتصادية التي تربطها بايران، إذ يبدو أن التفاهم الأمريكي – الأوربي حيال أزمة إيران النووية قد مهد السبيل لشقاق في العلاقات بين ايران وأصدقائها الأوربيين.

وقد واجه الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) العديد من القضايا والملفات مع بداية تسلمه الحكم في إيران، وكان القاسم المشترك بين جميع هذه القضايا والملفات هو الدور الأمريكي، فالولايات المتحدة تؤدي الدور الرئيس في معظم أن لم يكن كل الملفات والقضايا الخارجية التي تتعامل معها إيران، بدءً من الملف العراقي بما فيه من جوانب متعدد، مثل: الوجود العسكري الأمريكي فيه والوضع الأمني ومستقبله السياسي، والأهم من ذلك كله هو الملف النووي الإيراني وما يحتويه من عوامل قلق بالنسبة للجانبين الأمريكي والإيراني.

وفي إطار قبول ايران التحدي الذي فرضته الولايات المتحدة عليها، أعلن الرئيس الإيراني (أحمدي نجاد) في شباط 2005، إستعداد بلاده لنقل التكنولوجيا النووية الى دول إسلامية لإستعمالها في الأغراض السلمية، وكان ذلك في أعقاب لقائه مع رئيس الوزراء التركي (رجب طيب أردغان)، نافياً بشكل مطلق رغبة بلاده في الحصول على أسلحة للدمار الشامل.

وفي الجانب الآخر، ونتيجة الضغوط الأمريكية والأوربية على مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، تبنت الوكالة في 24 ايلول 2005، مشروع قرار أوربي يدين إنشطة إيران النووية ويدعو الى إحالة ملفها النووي الى مجلس الأمن دون تحديد موعد لذلك، وبموافقة (22) من الدول الـ(35) الأعضاء في مجلس محافظي الوكالة، وذلك بعد أن أجرى هذا المجلس تصويتاً على مشروع القرار الأوربي بدلاً من إقراره بالإجماع، في حين إمتنعت إثنا عشرة دولة عن التصويت منها: روسيا والصين، وصوتت دولة واحدة ضده هي: فنزويلا. وقد كانت مفاجئة التصويت على هذا القرار هو موافقة الهند عليه، إذ كان من المتوقع أن تمتنع عن التصويت عليه في ضوء إرتباط المصالح الهندية مع إيران. وقد أعلنت أيران في 24 ايلول 2005، (أي قبل التصويت

على هذا القرار)، عـن أن التهديـد الأمـريكي – الأوربي بأحالـة ملفهـا النـووي الى مجلـس الأمن بمثابة (إعلان مواجهة).

وقد أكتسبت تفاعلات الأزمة النووية الإيرانية تصعيداً خـلال عـام (2006)، بعـد أنّ تعثرت المساعي الرامية الى تسويتها سلمياً، وذلك بسبب إصرار ايران على المُـضي قـدماً في عمليات تخصيب اليورانيوم على أراضيها، إذ أعلن الإيرانيون مراراً أن بمقدرتهم قبـول أي حلول سـلمية للأزمـة النوويـة بـشرط إلاّ تتـضمن شروطـاً تقـضي بـضرورة وقفهـم التـام لعمليات تخصيب اليورانيوم داخل مفاعلاتهم.

وقد كان للقرار الذي إتخذتـه الحكومـة الإيرانيـة في 10 كـانون الثـاني2006، والـذي أدى إلى ازالة الأختام التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذريـة عـلى المنـشآت النوويـة الإيرانية، وإستئناف عمليات تخصيب اليورانيوم في تلك المنشأت، خلافاً للتفاهمات التـي توصلت إليها الوكالة مع ايران خلال المفاوضات الـسابقة التـي جـرت بـين الجـانبين عـلى مدى ثلاثة أعوام، كفيلاً بتحويل الجدل الـدائر منـذ مـدة طويلـة حـول البرنـامج النـووي الإيراني وأهدافهُ المحتملة إلى أزمة مفتوحة على كل الإحتمالات بما فيها مواجهة مفتوحـة – شاملة - ذات أبعاد خطرة بين إيران والمجموعة الدولية من جهة، وبين إيران والولايات المتحدة الأمريكية من جهة أُخرى.

وقد ساعد هذا الأمر الإدارة الأمريكية على التلويح بجاهزيـة الخيـارات التـصعيدية ضد إيران معتمدة في ذلك على تهديدات المحافظين الجدد وحلفائهم الإسرائيليـين، وتـرك الباب مفتوحاً قُبالة دول الترويكا الأوربية لتخرج بين سياستي الترغيـب والترهيـب حيـال ايران حسبما تقتضي تطورات الأزمة.

وقد إستطاعت الولايات المتحدة من إستمالة روسيا والصين الى جانبها من أجل إستحصال موافقة هاتين الأخيرتين على أي قرار تصدره الولايات المتحدة فيما يخص الملف النووي الإيراني. وقد بدأ الروس بمقايضة الملف النووي الإيراني بالملفات العالقة بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية، وبالأخص عضويتهم بمنظمة التجارة العالمية، أما الصين فقد إستوعبت الدرس العراقي وإنصبت إهتماماتها على الملف الكوري الشمالي، وقضية (تايوان)، وهي أوراق مهمة تضغط بها الولايات المتحدة لمواءمة المواقف الصينية مع المواقف الأمريكية فيما يخص الملف النووي الإيراني.

كما وقد شنت الإدارة الأمريكية حملة دعائية وسياسية ضد العديد من الدول من أجل الضغط عليها ومنعها من مساعدة أيران في تطوير برنامجها النووي، إذ إتهمت تقارير عدّة لوكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية (كوريا الشمالية) بمساعدة إيران سراً في تطوير برنامجها النووي، وإتهمت الإدارة الأمريكية (كوريا الشمالية)، على أنّها قدمت خدمات كبيرة لايران في مجال التكنولوجيا النووية. وفي تقرير آخر صدر عن وكالة الإستخبارات المركزية الأمريكية في أوائل تموز من العام (2005)، أفاد بأنة في أواخر التسعينات بدأ التعاون النووي بين البلدين والذي تركز في الأبحاث وعمليات التطوير النووي.

وفي شهر شباط (2006)، جدد الرئيس الأمريكي (جورج بوش) تعهدات إدارة الولايات المتحدة، في منع إيران من تطوير أسلحة نووية، وإتهمها بأنها الدولة الأولى الداعمة للإرهاب، وصرح الرئيس (بوش) في كلمة ألقاها بواشنطن في شهر شباط (2006)، بأن النظام الإيراني دعا إلى تدمير (إسرائيل) حليفة بلاده، وهو يتحدى العالم بسعيه لإمتلاك أسلحة نووية، لذا فأن

الولايات المتحدة ترى أن من واجبها منع ايران من تطوير برنامجها النـووي، ومنعهـا مـن إزالة (إسرائيل)، حتى لو إستعملنا القوة العسكرية لتحقيق ذلك.

وقد باتت ايران تدرك وبشكل جيد أنها مهما قدمت من سياسات الأبواب المفتوحـة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مسألة الملف النـووي التـي أصـبحت البنـد الأسـاسي للتوتر بين الولايات المتحدة وايران، بأنها ستواجه تحديات مع الولايات المتحـدة، ولاسـيما وأن البعض يرى أن تبني إيران مواقف متسقة مع الولايـات المتحـدة سـيكون مـن شـأنه إحداث نوع من التقارب بين الدولتين، بيد أن خـبرة المـاضي القريـب لاتـشير الى إمكانيـة حدوث مثل هذا الأمر، إذ أن الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي أبدت قدراً غير مـسبوق من التعاون في إثناء الحرب في أفغانستان لم تقابل بخطوة تقاربية من الولايـات المتحـدة الأمريكية.

ومن الواضح أن سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران مازالت خاضعة لأداء وتوجهات مختلفة نتيجة إنقسام الفاعلين السياسيين إلى فئات تتبنـى كـل منهـا رؤى متباينـة تجـاه آلية التعامل مع إيران:

الفئة الأولى: تضم نخبة مـن الإسـتراتيجيين الأمـريكيين الـذين يـرون أن تمتـع إيـران بمكانة إقليمية، وإمتلاكها لترسانات عسكرية نووية يجعل مـن الـضروري إسـتبعاد خيـار المواجهة معها بشكل عسكري.

الفئة الثانية: ويتزعمها اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة الأمريكيـة، وتـرى هـذه الفئة ضرورة المواجهة العسكرية مع إيران.

الفئـة الثالثـة: وتتكـون مـن الخـبراء والـسياسيين الأمـريكيين، إذ يـرون أن أسـلوب المواجهة مع إيران ينبغي أن يؤجل، واللجوء الى الأسلوب الأمثل للتعاون مع إيران.

والجدير بالذكر أن حدة التوتر بين الولايات المتحدة وإيران لم تتعد الحرب الكلامية، فالولايات المتحدة الأمريكية تهدد إيران بتوجيه ضربة عسكرية لها في حال إذا لم تتوقف الأخيرة عن عملية تخصيب اليورانيوم، والعزوف عن تطوير أنشطتها النووية، في حين أن إيران تهدد بعدم إنصياعها لتهديدات الولايات المتحدة، وأنها ستلجأ إذا فكرت الولايات المتحدة بضربها إلى ضرب (إسرائيل) والمصالح الأمريكية في المنطقة أينما كانت.

وعلى الرغم من التسريبات الأمريكية بش حرب على ايران، وسيناريوهات الضربة الجوية والصاروخية لمنشآت نووية إيرانية، إلاّ أن الأمين العام السابق لمجلس الأمن القومي الإيراني (علي ريحاني) أكد لصحيفة الأهرام العربي في 13 ايار 2006، **" إنّ ما يتردد عن لجؤ واشنطن الى الخيار العسكري هو نوع من الحرب النفسية، وهي ليست المرة الأولى التي يتحدثون فيها عن توجيه ضربة عسكرية لإيران، وفي تقاريرنا فأن من يرغب في توجيه مثل هذه الضربة لايصرح بذلك علناً، ونحن نراه مؤشر ضعف بالنسبة لهم أكثر منه شعوراً بالقوة ".**

وفي الوقت نفسه فأن الولايات المتحدة الأمريكية ستأخذ بحساباتها حقيقة إمكانية القيام بخطوة عسكرية ضد إيران من أجل كبح جماح برنامجها النووي، في حال فشل كافة الجهود الدبلوماسية، فقد ألمحت الإدارة الأمريكية في أكثر من مناسبة بأنها ستسير في هذا الإتجاه (العمل العسكري)، وصرح العديد من الزعماء الأمريكيين، بأن الإدارة الأمريكية ملتزمة بمنع إيران من الحصول على أسلحة نووية على الرغم من أنّها تركز حالياً على الجهود الدبلوماسية الهادفة الى منع إيران من إمتلاك أسلحة نووية.

وقد باتت السياسة الأمريكية تجاه إيران أكثر تماساً ومباشرة من ذي قبل خصوصاً مع تنامي بعض الإتجاهات القوية داخل الإدارة الأمريكية ممن يسمون بـ(الصقور) الذين يتبنون توجهات متشددة في السياسة الدولية وبالخصوص تجاه إيران، إذ يضعونها هدف مستقبلي لتدخل أمريكي حاسم، ويشمل هذا الإتجاه إسماء مثل: (ريتشارد بيرل، وبول ولفووتيز، ودوغلاس فيث)، وهؤلاء يؤكدون أن الولايات المتحدة الأمريكية يجب أن تستغل فرصة إسقاط النظام العراقي السابق ضد الأنظمة المتمردة، وأن برنامج إيران النووي وبرنامجها لتطوير الأسلحة غير التقليدية، ودعمها العسكري والمالي لحركات المقاومة الفلسطينية وحزب اللـه، ودورها في إنفجار مقر المارينز في بيروت العام (1983)، والذي قُتل فيه أكثر من (250) من جنود البحرية الأمريكية، تُعدّ جميعها أسباباً كافية لتوجيه (ضربة عسكرية خاطفة لها).

وفي ذات السياق أكد السفير الأمريكي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (غريغوري شولت) في آذار 2006، إنّ بلاده ترى ضرورة القيام بـ(عمل عسكري) ضد إيران نتيجة إنتهاكات حقوق الإنسان التي تقوم بها الحكومة الإيرانية ضد مواطنيها، وكذلك تدخلات إيران في شئون الدول المجاورة لها، والأهم من ذلك هو سعي ايران لإمتلاك ترسانة أسلحة نووية. وأكد السفير على أنّ هم بلاده الأول هو عدم ضمان حصول إيران على سلاح نووي، وأعترف بأنه حتى إذا تخلت إيران عن تخصيب اليورانيوم، فلن تنتهي مشكلات الولايات المتحدة معها لأنّها تعدّ في العُرف الأمريكي الدولة الأولى المساندة للإرهاب، والداعمة له في العالم، وعدد (شولت) ثلاثة مطالب أمريكية رئيسة يجب على إيران الخضوع لها وتنفيذها، حتى تستعيد إيران ثقة المجتمع الدولي بها، وهذه المطالب هي:

1. التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.
2. وقف جميع النشاطات الإيرانية بتخصيب اليورانيوم.
3. تخلي إيران عن دعمها للحركات والمنظمات المتطرفة، ووقف تدخلها في شؤون الدول المجاورة لها.

وعلى خلاف النظام العراقي السابق، ترى الولايات المتحدة الأمريكية بأن إيران أقدمت فعلياً على تطوير برنامج نووي يؤخذ على اعتباره برهان على نيّات ايران العدوانية من ناحية إحتمال إستعماله لأغراض عسكرية. وقد حذرت مستشارة الأمن القومي السابقة ووزيرة الخارجية الأمريكية الحالية (كوندليزا رايس) منذ مدة طويلة: إنّ واشنطن ستسعى جاهدة لإرغام إيران على التخلي عن برنامجها النووي، وكذلك حذر مسئولون إسرائيليون من هذا البرنامج الذي وصفه (مائير داغان) رئيس جهاز الموساد: " **إنّه أكبر خطر على وجود(إسرائيل) منذ قيامها** "، وكانت قيادة الأركان الإسرائيلية شددت مطلع العام 2003، قبل الحرب الأمريكية على العراق ضرورة إستهداف إيران من باب الأولوية.

من جهتها كانت المجلة البريطانية المتخصصة في المسائل العسكرية (جينز)، أعلنت منذ شهر حزيران / حزيران 2002، إنّ لدى (إسرائيل) خطة هجوم ((وقائي)) ضد البنى التحتية لأبحاث التطوير النووي في إيران، وأن تنفيذ الهجوم يتوقف على الضوء الأخضر من الولايات المتحدة.

ومن الواضح أن الخيار العسكري الأمريكي – الإسرائيلي ضد إيران أصبح من بديهيات الخطاب الأمريكي تجاه إيران، إذ أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية (كوندليزا رايس): إنّ الرئيس الأمريكي (جورج بوش) سيُبقي على الخيار العسكري في إثناء سعيه لحل دبلوماسي للمواجهة مع إيران بشان

خططها النووية مشيرة الى: " **إنّ الرئيس الأمريكي لن يتخلى عن هذا الخيار، وأعتقد أننا لانريده أن يفعل ذلك** "، وأضافت (رايس) في مقابلتها الخاصة مع قناة العربية التي بُثت أجزاء منها يوم 8 / ايار 2007،: " **إنّ بوش مازال ملتزماً بالحل الدبلوماسي، وإذا ظل العالم قوياً ستكون هنالك فرصة لنجاح الخيار الدبلوماسي** "، وتوجهت رايس للإيرانيين بالقول: " **هناك خياران قُبالة إيران: أما العزلة أو الحوار"**.

وفي ظل خضم الخطابات الأمريكية الشديدة اللهجة تجاه إيران، تحاول إيران التاكيد علناً على أنها لن تسعى لإمتلاك سلاح نووي، وهو مانراه حالياً، حتى لاتثير مزيداً من العداء مع الولايات المتحدة، وتحاول ايران التعاون مع الولايات المتحدة في مجالات أُخرى تهمها، مثل: (الموضوع العراقي)، وهو مارأيناه في بغداد في 28 ايار 2007، بعد لقاء السفير الإيراني (حسن كاظمي قمي) مع السفير الأمريكي (رايان كروكر)، إذ طلبت الولايات المتحدة من إيران تقديم تسهيلات ممكن أن تساعد على دعم الأمن والإستقرار في العراق، في مقابل أن تبدي الولايات المتحدة مرونة أكثر في المسائل الخلافية مع إيران.

وهناك من يرى، أنه حتى لو أبدت ايران تعاوناً كبيراً في العديد من القضايا التي تهم الولايات المتحدة الأمريكية، فأن الحرب على إيران (قادمة لا محالة)، إذ يرى الصحافي الأمريكي (سيمور هرش): " **إنّ الحرب على إيران قادمة، وأن ضرب (حزب الله) بواسطة (إسرائيل) ماهو إلاّ تمهيد وتوطئة لإنهاء الإزعاج الإيراني، وأن هذه المهمة غير المنجزة تزداد إلحاحاً وخطورةً مع إحتمالات قرب إمتلاك إيران القنبلة النووية، وأن إمتلاك إيران لهذه القنبلة، ستضعها في تشكيل حالة ردع تعيد ترتيب أوراق الإقليم على غير رؤى الولايات المتحدة ومصالحها** ".

في حين يرى آخرون: إنّ خيار فرض (عقوبات إقتصادية) على ايران سيكون الخيار المرجح في التعامل الأمريكي مع ايران، وترى الإدارة الأمريكية أن فرض عقوبات إقتصادية ومآذارة الأساليب المخابراتية التحتية لتحريض الجماهير الإيرانية ضد النظام الحاكم في ايران بهدف الإطاحة به عن طريق ثورة شعبية، وإفتعال التحرشات ضد إيران على حدودها مع العراق وأفغانستان وبلدان آسيا الوسطى، هو خيار فعال ولكنه في الوقت نفسه سلاح ذو حدين، إذ من الممكن أن ترد إيران على ذلك عن طريق قيامها بتجربة نووية حية تثبت عن طريقها إمتلاكها الفعلي للسلاح النووي، وهو السيناريو الذي آذارته باكستان في ايار (1998)، رداً على قيام الهند بإجراء تجاربها النووية في نفس الشهر.

وقد أعرب اللورد (كريس باتن) رئيس مجلس إدارة مجموعات الأزمات الدولية المستقبلية، عن إقتناعه بفرض عقوبات إقتصادية على قطاعي النفط والإستثمارات في إيران، إذا لم تقبل إيران حلاً دولياً لبرنامجها النووي، وفي نفس الوقت إستبعد اللورد في تصريح له لجريدة (الحياة اللندنية) في 26 شباط2006، أن تتعرض إيران (لضربة عسكرية) نظراً الى تعقيدات الوضع في العراق التي تجعل إستعمال الخيار العسكري ضد إيران خطراً الى درجة المستحيل.

وربما ستكون العقوبات الإقتصادية مستقبلاً إحدى الوسائل المؤثرة دون اللجوء الى الخيارات العسكرية للضغط على إيران من أجل تغيير سياستها، وكبح جماح برنامجها النووي، فالعقوبات الإقتصادية، ومنع توريد الأسلحة، وفرض القيود التجارية، وحجب الإستثمارات الخاصة، والضغط الدبلوماسي قد أثمرت ضد جنوب أفريقيا لإنهاء سياسة العزل العنصري ((الآبار تهايد)).

وفي الوقت نفسه، هناك عدة صعوبات ستواجه تطبيق العقوبات الإقتصادية على إيران، كون أن الأقتصاد الأيراني هو اقتصاد موجه **(command economy)** أكثر من كونه إقتصاداً ينتمي إلى السوق الحرة، وحسب تقديرات الخبراء الإقتصاديين، فأن الحكومة الإيرانية تسيطر على أكثر من 80% من أجمالي الإقتصاد، مما يعني عدم وجود قطاع خاص فعال يستطيع مآذارة الضغط على الحكومة الإيرانية لكي تنصاع للمطالب الدولية.

وفي الجانب الآخر تفضل (إسرائيل) معالجة الأزمة النووية الإيرانية على طريقتها الخاصة عن طريق ترجيح (الخيار العسكري) على كافة الخيارات الأُخرى، ونرى ذلك واضحاً عن طريق خُطب كبار المسئولين في القيادة الإسرائيلية، ومنها: كلمة نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية الإسرائيلي (سلفان شالوم) في إفتتاح المؤتمر الستين للجمعية العامة للأُمم المتحدة، إذ جاء في كلمته: " **ترحب (إسرائيل) بجهود الجماعة الدولية، وبشكل خاص الولايات المتحدة الأمريكية، على محاولاتها لمنع إيران من إرهاب العالم بالأسلحة النووية، ونحن ندعوهم لمنع هذا النظام المارق من إمتلاك الأسلحة النووية، حتى لو أقتضى الأمر إستعمال القوة العسكرية، وهو برأينا الحل الأمثل لحالة إيران** ".

فمنذ الثامن عشر من تموز 2004، كشفت الـ(صنداي تايمز) البريطانية، عن مخطط إسرائيلي لشن هجوماً إستباقياً على مفاعل (بوشهر) النووي الإيراني، وسيكون هذا الهجوم موضع التطبيق إذا أصرت روسيا على المضي قدماً في مخططها لإمداد إيران بالوقود اللازم لتشغيل هذا المفاعل، وفي 25 تموز 2004، نشر في نفس الجريدة مقالاً بعنوان:(هل إيران هي الهدف القادم؟)، وتناول هذا المقال أهمية القيام بعمل عسكري إسرائيلي – أمريكي ضد إيران لإجبارها على التخلي عن برنامجها وطموحاتها النووية.

ومن الواضح أن (إسرائيل) تضع مهمة كبح التسلح النووي الإيراني على عاتقها، فقد حاولت (إسرائيل) أكثر من مرة التخطيط لشن ضربات جوية إسرائيلية، إذ أمر رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (آرييل شارون) جهاز الموساد الإسرائيلي بإعداد خطط لقصف المفاعلات النووية في إيران بطائرات (أف – 16)، وهي (6) مواقع، وتنظر (إسرائيل) إلى إيران بعدّها خطراً وجودياً نووياً على الدولة العبرية، وهي خطر صعب وحقيقي وإستراتيجي بالنسبة لأمن (إسرائيل). وقد أكدت (إسرائيل) بأن جميع الخطوات الإسرائيلية في معالجة الملف النووي الإيراني تتم بالتنسيق الكامل مع الإدارة الأمريكية.

وترى (إسرائيل) في البرنامج النووي الإيراني كسراً لإحتكارها القوة النووية في المنطقة في وقت السلم، وخطراً وجودياً عليهم في وقت الحرب، فهم يقرأونهُ قراءة عسكرية بالأساس، أما الأمريكيون فيدركون أن البرنامج النووي الإيراني لا يُمثل خطراً على الولايات المتحدة، وأنّما يقرأونه قراءة إستراتيجية أوسع وأبعد مدى من مخاطرهِ العسكرية المباشرة، فترى الولايات المتحدة أن إمتلاك إيران لسلاح نووي من شأنه أن يغير المعادلة الإستراتيجية السائدة اليوم في الخليج العربي والشرق الأوسط تغييراً عميقاً بزعزعة مكانة القوة الأمريكية المسيطرة على المنطقة منذ سبعة عقود، ويخشى الأمريكيون من إمتلاك إيران للسلاح النووي قد يترتب عليه العديد من الآثار، منها:-

1. ستصبح إيران منافساً لهم في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط التي طالما إنفردو بها.
2. تستطيع إيران إذا تحولت إلى قوة نووية أن تنشأ أحلافاً مع دول عدّة في المنطقة مثل باكستان، وتركيا، والسعودية.

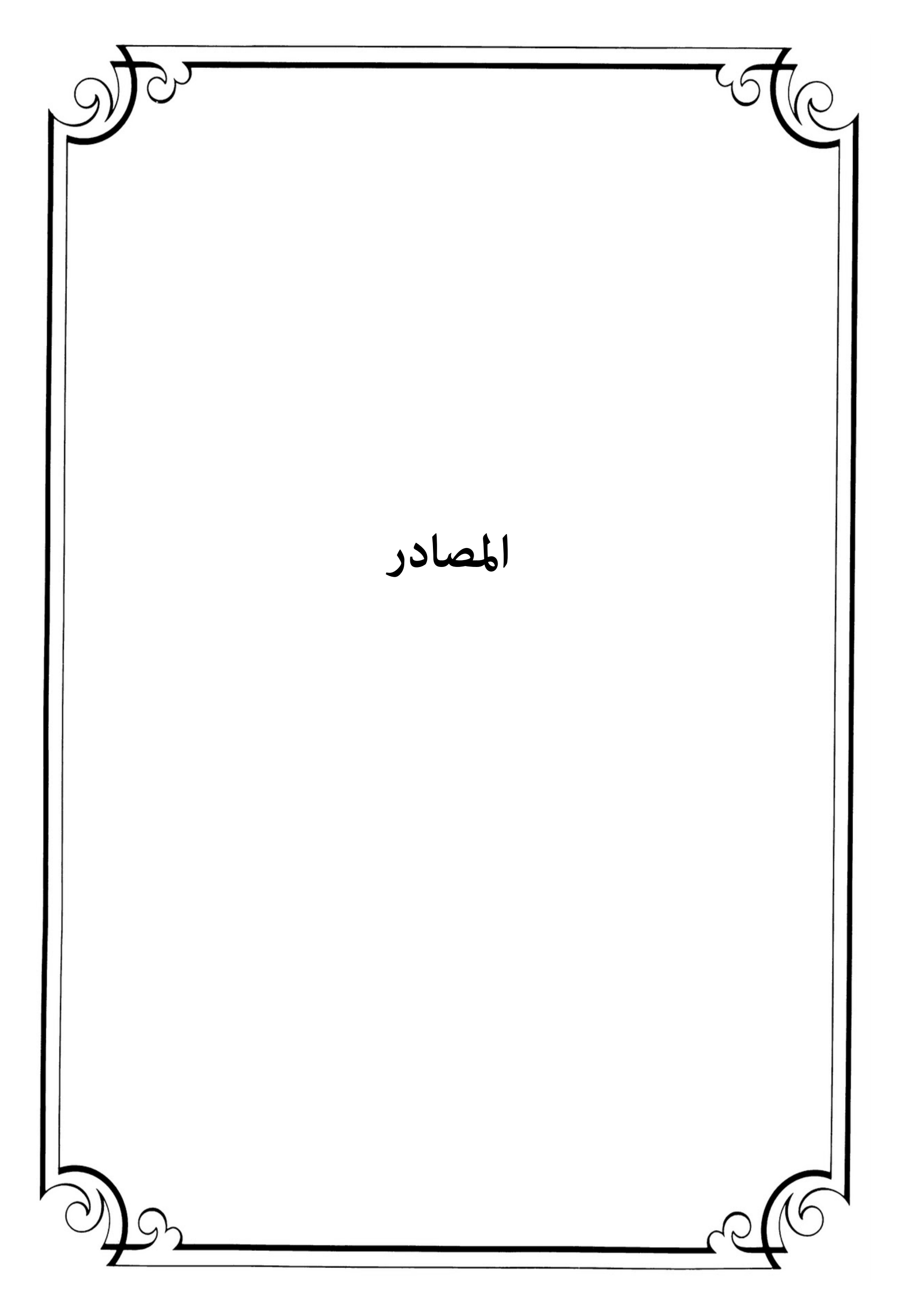
لذا فهنالك توافق مصلحي تام بين الولايات المتحدة و(إسرائيل) في منع إيران من إمتلاك سلاح نووي، حتى ولو تطلب الأمر القيام بضربة إجهاضية

ضد المنشآت النووية الإيرانية، ويكاد يتفق الخبراء الإستراتيجيون على أن نجاح أي ضربة إجهاضية ضد البرنامج النووي الإيراني تتوقف على أربعة شروط هي:-

1. توفر معلومات دقيقة عن مواقع المفاعلات النووية الإيرانية.
2. القرب المكاني الضامن لوصول الطيران العسكري الى الأهداف داخل إيران وضربها والرجوع للقواعد.
3. القدرة على مفاجئة السلاح الجوي الإيراني.
4. توفير غطاء سياسي عالمي.

وسيبقى العائق الحقيقي دون وقوع أو نجاح ضربة إجهاضية ضد المنشآت النووية الإيرانية محصوراً في عدة أمور منها:-

1. إنّ المواقع النووية الإيرانية متعددة، إذ يقدر عددها الآن بتسعة عشر موقعاً، وهي متباعدة في المكان على مساحة الدولة الإيرانية.
2. قدرة إيران على إستهداف القطع البحرية الأمريكية في منطقة الخليج العربي بوسائل عسكرية شتى، مما سيؤدي بدوره الى وقف الملاحة في مضيق هرمز، وما يُمثلهُ من عمق حيوي للإمدادات النفطية للغرب.
3. تمتلك إيران قدرة ردع عسكرية تستطيع بموجبها أن تضرب أهدافاً عدّة في منطقة الخليج العربي، والعراق، وحتى تل آبيب، بعدما نجحت في تطوير صاروخ شهاب (3) الذي يصل مداه الى (1700) كم.
4. إدراك الولايات المتحدة مدى تأثرها في العراق وأفغانستان عن طريق الضربات الإستفزازية ضدها، وهذا ما يُحتم عليها التفكير جيداً قبل الدخول في معركة جديدة.



المصادر

المصادر

اولا: الكتب

أ - الكتب العربية :

1- السيد هاشم ميرلوحي، أمريكيا بلا قناع، ترجمة: علاء الرضائي، ط1، بيروت، 2003.

2- الأمن في الخليج، سلسلة كتب مترجمة، العدد (12)، مركز البحوث والمعلومات، ج2، بغداد، 1984.

3- أنتوني كورد زمان، القدرات الإيرانية، سلسلة دراسات عالمية، العدد (6)، مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، أبو ظبي، 1996.

4- أحمد يوسف و آخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، بيروت، 2003.

5- جواد الحمد، توجهات أمريكية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، ط 1، عمان، 1995.

6- خلف الجراد، إبعاد الإستهداف الأمريكي، ط 1، دار الفكر، دمشق، 2004.

7- سامي عصاصة، هل انتهت حرب الخليج ؟، مكتبة بيسان، بيروت، 1994.

8- شيرين هنتر، إيران بين الخليج العربي وحوض بحر قزوين: الانعكاسات الإقتصادية والإستراتيجية، دراسات عالميه، العدد (38)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2001.

9- طالب محمد وهيم، التنافس البريطاني - الأمريكي على نفط الخليج العربي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1982.

10- عادل الجوجري، أحمدي نجاد رجل في قلب العاصفة، ط 1، دار الكتاب العربي، القاهرة، 2006.

11- عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مطابع الأوسي، ط 1، عمان، 2004.

12- غسان العزي، سياسة القوة: مستقبل النظام الدولي و القوة العظمى، ط 1، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2000.

13- فواز جرجس، أمريكا والإسلام السياسي: صراع الحضارات أم صراع المصالح، ط1، ترجمة: غسان غصن، دار النهار، بيروت، كانون الثاني 1998.

14- كاظم هاشم نعمة، أزمة الخليج، منشورات الجمعية العراقية للعلوم السياسية، بغداد، كانون الأول، 1990.

15- محمد جمال وآخرون، إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

16- محمد رشيد الفيل، الأهمية الإستراتيجية للخليج العربي، دار الحرية للطباعة والنشر، بغداد، 1974.

17- محمد حسنين هيكل، الإمبراطورية الأمريكية و الإغارة على العراق، مطابع الشروق، القاهرة، 2004.

18- منهل الهام عبدال وآخرون، العلاقات التركية الايرانية 1923-2003 دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية، دار ابن الاثير للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 2003.

19- نواف الموسوي وآخرون، العرب والعالم بعد إحداث (11) أيلول، سلسلة كتب المستقبل العربي (23)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تشرين الثاني 2002.

20- ناصيف يوسف حتي وآخرون، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وإنعكاساتهُ على النظام الإقليمي، في كتاب: العرب وتحديات العالم والنظام الدولي الجديد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

21- هالة سعودي وآخرون، صناعة الكراهية في العلاقات العربية – الأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص86-87.

22- يوسف إبراهيم الجهماني، بناء الأمن والسلام في الشرق الأوسط، دمشق، 2001.

ب – الكتب المعربة :

1- أيرك لوران، عالم بوش السري، ترجمة: سوزان قازان، دار الخيال، بيروت، 2004.

2- إيمانويل تود، ما بعد الإمبراطورية، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، ط1، دار الساقي، بيروت، 2003.

3- أيرك رولو، الحرب على العراق نقطة تحول على المسرح الدولي، في كتاب: إحتلال العراق وتداعياته عربيا وإقليميا و دوليا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.

4- بوب ودوارد، حرب بوش، عرض وتحليل: حسين عبد الواحد، مدبولي الصغير، القاهرة، 2003.

5- ديفيد كية نيكولز، أسطورة الرئاسة الأمريكية الحديثة، ترجمة: صادق إبراهيم عودة، الأهلية، عمان، 1997.

6- ريتشارد هاس و ميجان أو سوليفان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات في السياسة الخارجية الأمريكية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم، ط1، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 2002.

7- روبرت مكنمار ا، ميلاد عالم جديد، ترجمة: جميل علي زهران و محمود إسماعيل محمد، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2002.

8- ريتشارد نيكسون، نصر بلا حرب، إعداد وتقديم: المشير محمد عبد الحكيم، ط3، مركز الأهرام للترجمة و النشر، القاهرة، 1991.

9- ريتشارد نيكسون، أمريكا والفرصة التاريخية، ترجمة: محمد زكريا إسماعيل، ط1، مكتبة بيسان، بيروت، 1992.

10-زبغينيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى، ترجمة: أمل الشرقي، الأهلية للطباعة والنشر، بيروت، 2004.

11-ستيفن جود، الكونغرس الأمريكي الجديد، ترجمة: عزة قناوي، القاهرة، 1980.

12- سي. دي. كار، الأمن في الخليج، ترجمة: مركز البحوث والمعلومات، الجزء الأول، بغداد، 1984.

13- سر ريجينتو، السُنة الأمريكية في السياسة الخارجية، ترجمة: حسن مصعب، بيروت، 1996.

14- شانون كايل، الحد من إنتشار الأسلحة النووية، في كتاب: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.

15- غرا هام فولر، العراق في العقد المقبل: هل سيقوى على البقاء حتى عام 2002 ؟، دراسات عالمية، العدد (14)، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 1992.

16- فيبي مارو و وليم لويس، امتطاء النمر، ترجمة: عبد الله فتاح جمعه، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجيه، الإمارات العربية المتحدة، 1996.

17- لاري الويتز، نظام الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: جابر سعيد عوض، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، القاهرة، 1996.

18- مايكل كوربت وجوليا ميتشل، الدين والسياسة في الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: زين نجاتي و نشأت جعفر، القاهرة، 2002.

19- ماكس فاراند، قصة دستور الولايات المتحدة الأمريكية، ترجمة: وايت إبراهيم، القاهرة، 1993.

20-مجموعة مؤلفين إسرائيلين، (إسرائيل) والمشروع النووي الإيراني، ترجمة: أحمد أبـو هدية، ط 1، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006.

21-هـنري فورتيـك، سياسـة إيـران إزاء الخلـيج العـربي في الـسبعينات، ترجمـة: مركـز دراسات الخليج العربي في جامعة البصرة، البصرة، 1980.

22-هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية جديدة ؟، ترجمة: عمر الأيوبي، دار الكتاب العربي، بيروت 2002.

ثانياً: الاطاريح والرسائل الجامعية :

1- احسان عدنان عبد الـلـه العبيدي، الاستراتيجية العسكرية الامريكيـة وانعكاسـاتها حيال منطقة الخليج العربي بعد انتهاء الحـرب البـاردة، رسـالة ماجـستير (غـير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2004م.

2- أديم وضاح اسـماعيل الـشيخ، مـنهج التفكـير الاسـتراتيجي الامـريكي بعـد الحـرب الباردة (دراسة لمظاهر التغيير)، رسـالة ماجـستير (غـير منـشورة) كليـة العلـوم السياسية، جامعة بغداد، 2005م.

3- حسام ممدوح خيرو، استراتيجية الولايات المتحدة في مكافحة الارهاب بعد احداث 11 ايلول 2001، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية العلوم الـسياسية، جامعـة النهرين، 2007م.

4- حسين مزهر خلف، السياسة الخارجية الامريكيـة تجـاه ايـران بعـد أحـداث (11) ايلول 2001، رسالة ماجـستير (غـير منـشورة) كليـة العلـوم الـسياسية، جامعـة بغداد، 2007م.

5- سوسن اسماعيل محمد العساف، استراتيجية الردع في ظل العقيدة العسكرية الامريكية الجديدة وأثرها في استقرار النظام الدولي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006م.

6- صبار محمد عبد الله الشجيري، الكونغرس وعملية صنع القرار السياسي الداخلي الامريكي، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006م.

7- عبد الامير عبد الحسن ابراهيم، المنهج الواقعي وأثره على السياسة الخارجية الامريكية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد، 2009م.

8- محمد حمزة حسين الدليمي، الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي 1989-2000 دراسة في ظل العلاقات السياسية والاقتصادية، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، جامعة الموصل، 2012م.

9- نصير نوري محمد، مبدأ التدخل في السياسة الخارجية الامريكية، مرحلة ما بعد الحرب الباردة، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2006م.

10- نورس نجم عبد الله، المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية الامريكية في عهد المحافظين الجدد، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2009م.

11-ياسر عبد الحسين علوان الدرويش، مجلس الامن القومي الامريكي ودوره في عملية صنع القرار، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2009م.

ثالثاً: الدوريات والبحوث :

1- أرش بومند، التقاطع الجيوبولتيكي الإيراني – الأمريكي، مجلة شئون الأوسط، العدد (84)، مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوثيق، بيروت، حزيران / حزيران 1999.

2- أحمد عبد الرزاق شكارة،الفكر الإستراتيجي الأمريكي والشرق الأوسط في النظام الدولي الجديد، مجلة المستقبل العربي، العدد (170)،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،نيسان 1993.

3- أحمد يحيى الدين، العلاقات الإيرانية – الأمريكية بين الممكن والمستحيل، مجلة السياسة الدولية، العدد (134)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 1998.

4- أحمد السمان، الحصار التكنولوجي والتوجه الخارجي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، العدد (28)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني 2002.

5- أحمد إبراهيم محمود، التعاون النووي بين روسيا وإيران، مجلة مختارات إيرانية، العدد (8)،مؤسسة الأهرام، القاهرة، آذار 2001.

6- أحمد السيد تركي، إبعاد أحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، مجلة السياسة الدولية، العدد (164)،مؤسسة الأهرام،القاهرة،نيسان 2006.

7- أحمد منيسي،أزمة البرنامج النووي الإيراني.. سيناريوهات متعددة للمستقبل، مجلة مختارات إيرانية،العدد (64)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الثاني 2005.

8- أدمون غريب، علاقات الخليج والولايات المتحدة، سلسلة الدراساتالدولية،العدد (47)،مركز البحوث والمعلومات،بيروت، 2000.

9- التقرير الإستراتيجي العربي، التفاعلات الإيرانية – العربية والإقليمية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2004.

10-التقرير الإستراتيجي العربي، أزمة البرنامج النووي الإيراني، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2006.

11-التقرير الإستراتيجي العربي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، مؤسسة الأهرام،القاهرة، 1997.

12-آجر محمد حاجي، الجمهورية الإسلامية والنظام الدولي،مجلة مختارات إيرانية، العدد (48)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 2004.

13-باورلد سيرجنز، كلينتون وضع سياسة الإحتواء المزدوج موضع التطبيق، مجلة المشاهد السياسية، العدد (137)،لندن، تشرين الأول 1998 ,

14-بشير عبد الفتاح، المسألة النووية الايرانيه :تسوية أم تهدئه ؟، مجلة السياسة الدولية، العدد (159)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الثاني 2006.

15-بشير عبد الفتاح، إبعاد التعاون العسكري بين روسيا وإيران، مجلة مختارات إيرانية، العدد (9)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان 2001.

16-جعفر عبد الرزاق، ركائز النظام الدولي الجديد، مجلة الفكر الجديد، العدد (8)، دار الإسلام للدراسات والنشر، بيروت، آذار / آذار 1994.

17-جوان كول، الشيعة العراقيين: حول تاريخ حلفاء أمريكا المحتملين، مجلة المستقبل العربي، العدد (298)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، كانون الاول 2003.

18-حسام سويلم، الملف النووي الإيراني.. إلى أين ؟، مجلة مختارات إيرانية،العدد (63)،مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 2005.

19-حسام سويلم، البرنامج النووي الإيراني إختبار حاسم للرئيس الإيراني الجديد،مجلة مختارات إيرانية، العدد (61)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، آب 2005.

20-حسام سويلم، هل يفلت البرنامج النووي الإيراني من الفخ الأمريكي- الإسرائيلي ؟، مجلة مختارات إيرانية، العدد (47)،مؤسسة الأهرام، القاهرة،حزيران 2004.

21-حسام سويلم،ماذا بعد الرد الإيراني على سلة الحوافز.. وماهي الخيارات المتاحة ؟، مجلة مختارات إيرانية، العدد (57)، مؤسسة الأهرام، القاهرة،تشرين الاول 2006.

22-خالد السرجاني،هل بدء العد التنازلي لأحمدي نجاد ؟، مجلة مختارات إيرانية، العدد (79)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، شباط 2007.

23-خالد عبد العظيم، التداعيات الإقليمية للوجود الأمريكي في العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (154)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 1999.

24-روز ماري هوليس، إيران: العلاقات الخارجية والدور الإقليمي، مجلة المستقبل العربي، العدد (258)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،آذار 2000.

25-سوسن إسماعيل العساف، بعد مرور عام على أحداث (11) أيلول: حتمية القيادة الأمريكية لإدارة العالم، أوراق أمريكية، العدد (114)، مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد، بغداد، 2002.

26-ضاري رشيد السامرائي، متغيرات السياسة الأمريكية إزاء المنطقة العربية أعقاب إحداث (11) أيلول، أوراق أمريكية، العدد (113)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، بغداد 2003.

27-طالب بحر فياض، أثر التسلح الإيراني على العراق، بغداد،2002، بحث غير منشور.

28-طلال عتريسي،إيران.. إلى أين ؟،مجلة المستقبل العربي، العدد (288)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط 2003.

29-عماد صادق العزاوي، القوى العسكرية الإيرانية وقدرتها في التأثير، مجلة الدفاع، العدد (7)، بغداد، د. ت.

30-عبد الله يوسف سهر، السياسة الخارجية الإيرانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (138)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 1999.

31-غسان بن جدو، إيران – إلى أين ؟، مجلة المستقبل العربي، العدد (235)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أيلول 1998.

32-غازي صالح النهار،العراق والولايات المتحدة الأمريكية، مجلة قضايا سياسة، العدد (1)، بغداد، 2001.

33-فوزي درويش، السلام النووي الإيراني، الخيارات المطروحة لدى إخفاق الحل الدبلوماسي، مجلة مختارات إيرانية، العدد (71)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران 2006.

34-فوزي عبيدات، مقدمه في الإستراتيجيه، آفاق استراتيجيه، مركز الدراسات الإستراتيجيه، أبو ظبي، 2001.

35-قدير تعدي مشكيني، تحديات وفرص إيران في آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة مختارات إيرانية، العدد (14)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، أيلول 2001.

36-كفاح عباس الحمداني، موقف مجلس التعاون من البرنامج النووي الإيراني، متابعات إقليمية،العدد (11)،مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل، تشرين الأول 2006.

37-كارلا كونينجهام، الأصولية الإسلامية ونظرية الدومينو، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 1995.

38-كاظم هاشم نعمة، المتغير الأمريكي ومستقبل الأمن في الخليج، مجلة المستقبل العربي،العدد (195)، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، آيار 1995.

39-منذر سليمان، دولة الأمن القومي وصناعة القرار الأمريكي، مجلة المستقبل العربي،العدد (325)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،آذار / آذار 2006.

40- محمود محمد محمود، الولايات المتحدة بعد الحادي عشر من ايلول، تحولات الفكر والسياسة، مجلة السياسة الدولية،العدد (147)، مؤسسة الأهرام، القاهرة،كانون الثاني 2002.

41-ماجدة ماهر، إحتمالات العلاقات الأمريكية – الإيرانية،مجلة الوطن العربية،العدد (1042)، الرياض، كانون الثاني 2004.

42-محمد علي صبري ومصطفى قاسمي، مواقف الإتحاد الأوربي والولايات المتحدة حيال الملف النووي الإيراني، مجلة مختارات إيرانية، العدد (226)،مؤسسة الأهرام، القاهرة، ايلول 2006.

43-محمد السعيد إدريس، إيران والخليج واحتمالات العدوان الأمريكي على العراق، مجلة السياسة الدولية، العدد (150)، مؤسسة الأهرام، القاهرة،تشرين الاول 2004.

44-محمد عباس ناجي، الملف النووي الإيراني مرحلة تقريب المسافات، مجلة السياسة الدولية، العدد (166)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 2006.

45-محمد سالم احمد،المواجه العسكرية ضد إيران،تحليلات إستراتيجية، العدد (9)،مركز دراسات الإقليمية، جامعة الموصل، الموصل،تشرين الثاني 2005.

46-نغم نذير شكر،الموقف الأمريكي من إحتلال العراق،محطات إستراتيجية، العدد (139)،مركز الدراسات الدولية،جامعة بغداد،بغداد،2005.

47-وصال نجيب العزاوي، التحالف التركي – الإسرائيلي والأمن القومي العربي، مجلة دراسات دولية، العدد (9)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد،بغداد، 1996.

48---------،مصالح القوى العظمى في الخليج العربي، مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي، مجلة آفاق عربية،العدد (31)،القاهرة، ايار 1994.

49--------،العراق الجديد والشرق الأوسط، إيران والتداعيات النظرية، مجلة شؤون الأوسط، العدد (111)، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، 2003.

50---------، العلاقات الأمريكية – الإيرانية بين التصعيد السياسي واحتمالات المواجهة العسكرية، تقديرات إستراتيجية،العدد (1)، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، بغداد، نيسان 1995.

51----------، إستراتيجية الأمن القـومي الأمـريكي للقـرن الجديـد،أوراق إسـتراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية، العدد (38)، مركز دراسات دولية، جامعـة بغـداد، بغداد 2003.

رابعاً: الصحف العربية :

1- الحياة (صحيفة)، 1999/4/24.

2- الشرق الأوسط (صحيفة)، 1999/4/24.

3- الحياة (صحيفة)، 16 /5 / 1998.

4- الشرق الأوسط (صحيفة)، 16 /5 / 1998.

5- النهار (صحيفة)، 19/ 6 / 1998.

6- الديار (صحيفة)، 4/ 11/ 1998.

7- السفير (صحيفة) 16/ 5/ 1995.

8- النهار(صحيفة)، 10 / 7 / 1995.

9- السفير (صحيفة)، 6/ 4 / 1999.

10-السفير (صحيفة)، 1999/2/2.

11-السفير (صحيفة)، 29 / 1999/4.

12-الحياة (صحيفة)، 29 / 4 / 1999.

13-الشرق الأوسط (صحيفة)، 4/4/ 2001.

14-أخبار الخليج (صحيفة)، 27 /1/ 2003.

15-أخبار الخليج (صحيفة)، 21 /2003/1.

16-الخليج (صحيفة)، 28 /10 /2001.

17-القدس العربي (صحيفة)، 17 /2001/1.

18-المستقبل (صحيفة)، 2003/7/19.

19-النهار (صحيفة)، 1/7/ 2004.

20-الخليج (صحيفة)، 10/9/ 2001.

21-النهار (صحيفة)، 2004/1/25.

22-السفير (صحيفة)، 2004/1/23.

23-الحياة (صحيفة)، 2004/1/11.

24-السفير (صحيفة)، 2004/1/9.

25-الرياض (صحيفة)، 2005/3/11.

26-الحياة (صحيفة)، 2005/3/25.

27-الرياض (صحيفة)، 15 /2006/10.

28-الوسط (صحيفة)، 2003/11/27.

29-القدس العربي (صحيفة)، 2003/10/13.

30-العصر (صحيفة)، 2006/8/30.

31-الحياة (صحيفة)، 2002/6/5.

خامساً: الصحف الإيرانية :

1- كيهان العربي (صحيفة)، 1996/2/30.

2- رسالت (صحيفة)، 2007/2/10.

3- إيران امروز (صحيفة)، 2001/9/17.

4- إيران نيوز(صحيفة)، 2004/4/10.

5- إيران امروز (صحيفة)، 7/25/ 2003.

سادساً: الإنترنيت :

1- WWW. Cryptome. org

2- WWW.firstsipri. org

3- Microsoft internet explorer / Gulf , htm

4- WWW. Us info. com

5- WWW.albainah. net

6- WWW. Aljazeera.net

7- WWW.whitehouse.gov

8- WWW. BBCArabic. com

9- WWW.arabic.irib /ir

10- WWW. Lebarmy. gov

11- WWW. La70dood. com

12- WWW. Americaeconomy. com

13- WWW. Europ.eu net

14- WWW.register- conisilium. eu

15- WWW. eu – int. net

16- WWW. Iaea. org

17- WWW.wmdcom mission. org

18- WWW.washingtonpost. com

19- WWW. csr. ir

20- http://www. news – iran – emrooz. ede

21- WWW. iranalarbi.com

22- WWW. Alahwaz. org

23- WWW. Icaws. orq

24- WWW. alarbiya. net

سابعا: الصحف الأجنبية :

1- The new York times ,15/9/1970

2- The new York times , 8/1/1998

3- The new York times , 13/3/1993

4- Washington post , 16/6/2002

5- Washington post , 28/2/2005

6- AL-Ahram weekly , 25/42002

7- Iran news , 10/4/2003

8- Iran news , 10/4/2004

9- med news , Paris , 20/6/1992

ثامناً: المصادر الأجنبية :

A - Books:

1- Adam Grafinkle , ((Afghanistanding)) , obis , Vol. 43, no 3 , (summer / 1999).

2- Ahmed Hashim , Resurgent Iran: New Defense Thinking and Growing Military Capabilities , unpublished paper deliver to the middle east institute, Washington, D.C, November 18/1992.

3- Charles Weston , Key USA Foreign Policy Interest , Aussen Politic ,no.1,1990.

4- Christer Ahlstrvm , The Eu Strategy Against Proliferation Of Weapons Of Mass Destruction ,in ; Shannon N.kile ,ed.,Europe

and Iran:Perspective on non-Proliferation ,sipri research report ,no.21 ,oxford , newyourk: oxford university press , 2005.

5- Farrokh Moini ,ed , Iran year book , q3 (Bonn:mb medinen and Bucher Revlagsgesells chaft mbh , 1993).

6- George Shield ,Tension in American Foreign Policy Between President and Congress ,Aussenpolitik ,no.2 ,1998.

7- Graham Allison and Peter Szanton , Remarking Foreign Policy, new York , 1976.

8- George. E. Shambaugh , State Firms and Power: Succeful Sanction in United States Foreign Policy, sunny press 1999.

9- Henry Kissinger ,American Foreign Policy , Toronto 1977.

10- H. Schwarzkopf ,It Doesn't Take a Hero: General H. Norman Schwarzkopf: The biography , written with Peter. Peter (new York:Bantam , 1992).

11- Korl.H.puetz ,Die Aussenpolitike ,Dear USA , Hamburg , 1974.

12- K.L.Afrasiabi ,After Khomeini:New Directions In Irans Foreign Policy ,(Boulder ,co,westrivew press ,1994).

13- Nicholas Lemann ,The Next World Order , new York ,2003.

14- Peter Rudolf ,Rogue Regime or Regional Power? ,Transatlantic Conflict over Policy Towards Iran ,in matt his Debunks and kinka Greeke , eds. ,Cooperation or

Conflict?,Translatanic Relation in Transition, new York: st.Martins press,1998.

15- Rainer Herman, ran dear wirtschafts_zur Leitmations_ krise,orient .vol.35,1994.

16- Robert kagan,of Paradise and Power: America and Europe in The new world order, new yourk:knopf,2003.

17- Shahram Chubin and Robert S. Litwak, Debating Iran's Nuclear Aspirtions,The Washington Quarterly,Autuman 2003.

18- William. B.Quandet:Decade of Decision, American policy Toward the Arab Israeli Conflict1967_1973,Brekely,calfornia,Unvirsity of California, 1977.

B- **Researches and Studies:**

1- Andrew kill Gore, Israeli –Dominated us Policy Toward Iran Srumblas as yndr Geopolitical Relations , in the Washington reports on middle east Affairs , vol. 17. No.2 ,marsh 1998.

2- Anthony Lake, American Power and American Diplomacy , Harvard university , 21/10/1993 , official text , usis Embassy of USA , Cairo , October 2001.

3- Dick Cheney, Defense Strategy for the 1990:The Regional Defense Strategy Secretary of Defense, January 1993.

4- European Council, Conclusion of the Presidency,Edinburgh,dc.1992.

5- George Periodic How to be a Nuclear Watch dog, foreign policy, January / February 2005.

6- George. F. Kennan,Containment ;40 Years Later the Source of Soviet Conduct, foreign policy, spring 1987.

7- James Phillips , Johan C. Helmsman and Jame Caravan, Countering Irons Nuclear Challenge ,The Heritage Foundation , Policy Research and Analysis , United States of America , December 14 2005.

8- Martin Indyk,Watershed in the Middle East, foreign affairs, vol. 71,no.1(1992).

9- Robin Wright , Shaul Bakhsh , The USA and Iran ; Anoffer They Cant Refuse?, in foreign policy , fall,1997.

10- Steinberg,Iran and USA, Jerusalem Issue Brief, vol. 5, no. 11,10, Gerald Magazine, December 2005.

11- Walt. W Rostow, Continment;40 Years Later on Ending the Cold War, foreign affairs, 1987.

12- ………,United States and Iran, foreign affairs, July-August 2003.

فهرست







شركة دار **الأكاديميون** للنشر والتوزيع
عمان - الأردن
تلفاكس: 5330508 6 962+
E-mail:academpub@yahoo.com

الرّمال للنشر والتوزيع
عمّان - الأردن
مقابل البوابة الرئيسية للجامعة الأردنية
تلفاكس: 08 05 533 6 962+
E-mail:alremalpub@live.com


9789957637705